

شؤون سعودية

Saudi Affairs

Issue 21 - December 2004

العدد ٢١ - ديسمبر ٢٠٠٤

رسالة
الإصلاحيين
المعتقلين الى
ولي العهد

(رُبع)

انتخابات بلدية

إصلاح

العالم سافياً

مفتون من

خارج الحدود

آفاق الحلول لمعضلة التعدد والتنوع في السعودية

تناظر بين الحالتين العراقية

سعيًا للتعايش بين الشيعة والسلفية

مدخل الى فهم الذات والآخر

الوهابية: أيديولوجيا إخضاع أم حكم؟

أزمة الأيديولوجيا في المملكة السعودية

جريجوري جاوس في رسالة الى ولي العهد

كيف تصلح السعودية دون وقوعها بيد المتطرفين

قضية الوطن:
حرية
الإصلاحيين
أولاً

صاحبة الجهالة

كي تَدْفَعِ عَنْكَ الإِعْتِقَالَ
نَحْنُ فِي مَرَحَلَةِ السَّلْمِ
وَقَدْ حُرِّمَ فِي السَّلْمِ الْقِتَالُ
إِحْدِفِ الأَرْبَابَ
لَا رَبَّ سِوَى اللَّهِ الْعَظِيمِ الْمُتَعَالِ!
إِحْدِفِ الطُّفْلَ..
فَلَا يَحْسُنُ خَلْطُ الْجِدِّ فِي لُغَبِ

العيال!

إِحْدِفِ الثَّوْرَةَ
فَالأَوْطَانَ فِي أَفْضَلِ حَالٍ!
إِحْدِفِ الثَّرْوَةَ والأَشْبَاهَ
مَا كُئِلُ الَّذِي يُعْرِفُ، يَا هَذَا، يُقَالُ!
قُلْتُ: إِنِّي لَسْتُ إبْلِيسَ
وَأَنْتُمْ لَا يُجَارِيكُمْ سِوَى إبْلِيسَ
فِي هَذَا الْمَجَالِ
قَالَ لِي: كَانَ هُنَا..
لَكِنَّهُ لَمْ يَتَأَقْلَمَ
فَاسْتَقَالَ!

أحمد مطر

ديوان (إني المشنوق أدناه)

مَرَّةً، فَكَّرْتُ فِي نَشْرِ مَقَالٍ
عَنْ مَآسِي الإِحْتِيَالِ
عَنْ دِفَاعِ الْحَجَرِ الأَعْزَلِ
عَنْ مَدْفَعِ أَرْبَابِ التَّضَالِ!
وَعَنْ الطُّفْلِ الَّذِي يُحْرِقُ فِي الثَّوْرَةَ
كِي يَغْرُقَ فِي الثَّرْوَةَ أَشْبَاهَ الرِّجَالِ!

★ ★ ★

قَلَّبَ الْمَسْئُولُ أَوْرَاقِي، وَقَالَ:

إِجْتَنِبْ أَيَّ عِبَارَاتٍ تُشِيرُ الإِنْفِعَالَ
مَثَلًا:

خَفَّفْ مَآسِي

لِمَ لَا تَكْتُبُ مَآسِي؟

أَوْ مُوَاسِي

أَوْ أَمَاسِي

شَكَّلْهَا الْحَاضِرُ إِحْرَاجًا لِأَصْحَابِ الْكِرَاسِي!

إِحْدِفِ الأَعْزَلَ..

فَالأَعْزَلُ تَحْرِيطٌ عَلَى عَزْلِ السَّلَاطِينِ

وَتَعْرِيطٌ بِخَطِّ الإِنْعِزَالِ!

إِحْدِفِ المَدْفَعَ..

خالد الفيصل وثقافة التغيير (في مراكش)

في المؤتمر الثالث لمؤسسة الفكر العربي الذي عقد في مراكش (٢٠٠٤/١٢/١) تحت عنوان (العرب بين ثقافة التغيير، وتغيير الثقافة) ألقى رئيس المؤسسة، أمير عسير، خالد الفيصل الكلمة الافتتاحية، وقد جاء فيها قوله أن الأمة العربية (مطالبة بأن تحسم أمرها بين خيارين، فإما أن تعتنق ثقافة التغيير الذاتي فتعيد النظر في حاضرها وتعمل على اللحاق بقطار العصر، وإما أن تضطر لقبول تغيير ثقافتها بأيدي الغير). وأضاف بأن (السؤال الأكثر إلحاحاً الآن في الأزمة العربية الراهنة هو: هل نحن قادرون بأنفسنا على الاقتناع بثقافة التغيير بمعنى التطوير والإصلاح ومراجعة واقعنا وتعديله، مع ما يتطلبه ذلك من جهود حقيقية وقرارات شجاعة على أرض الواقع، للدخول الفاعل إلى مشروع الإصلاح العربي؟!).

واعترف الأمير بأن التغيير سنة كونية وضرورة حتمية، وأشار إلى أن الجميع (على علم بمشاريع التغيير والإصلاح التي انهارت علينا من الشرق والغرب والتي لاقت جدلاً واسعاً في الدائرتين العربية والدولية، بين الرفض أو القبول، وبين الدعوة إلى التخلص من الحساسيات، والنظر في تلك البضاعة الوافدة بموضوعية، للأخذ منها بالقدر الملائم لنا، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها)؛ وكان الأمير في عرضه لكلمته يميل إلى صف القائمين بالتغيير، ويتلاقح الثقافات (سلباً) على حد تعبيره، لكنه حذر من شيء وهمي وهو (مغايرة الحاضر لمجرد التغيير) واعتبر ذلك مشروعاً فاشلاً.

الشيء المستغرب من هذه المؤسسة (الملكية) أن هذه الموضوعات بحاجة إلى نقاش داخلي، وليس على مستوى الأمة العربية فحسب؛ فلماذا لا تناقش هذه الموضوعات وتبينتها محلياً بدل التحليق بها في عالم (جمعي) لا أحد يتحمل مسؤوليته تجاه تطبيقات ما يفرزه النقاش بشأنها؟

والأكثر غرابة أيضاً، أن الأمير خالد الفيصل، شأنه شأن عدد من الأمراء، يتحدثون بلغتين: في الخارج هم ديمقراطيون، منفتحون على الأشخاص والثقافات والتيارات، كما هو شأن هذه المؤسسة. بينما هم في الداخل يمارسون النقيض، ولا يطبقون داخلياً ما يدعون إليه في الخارج. والمملكة اليوم معنية بهذه المواضيع، خاصة وأنها تنتهج أحادية ثقافية لم تستطع أن تتعايش مع ثقافات من جنسها مستوطنة، فما يجري نهج فاشل في محيطه المحلي قبل أن يفشل في التفاعل مع ثقافات خارجية يُنظر إليها بالإتهام والريبة الدائمين.

والمملكة أيضاً معنية بالإصلاح السياسي، ومعنية بالتهديدات الخارجية المتصاعدة والتي أدت إلى مشاكل داخلية وإلى مثلها خارجية (مصدرة) على أطباق العنف والتدمير والإرهاب. إن تعريب المشاكل السعودية، لا يقدم حلاً للأزمة السعودية، وإن دراستها خارج إطارها المحلي ذو نفع ضئيل، إن لم يكن نفاقاً وتضليلاً ويحمل أهدافاً سياسية تتعارض مع الإصلاح، بمعنى أنها قد تحمل رسالة خارجية سياسية لا رسالة جادة للإصلاح المحلي السعودي.

كنا نتمنى أن لو ولدت هذه المؤسسة في الأرض السعودية، كإحدى مؤسسات المجتمع المدني، لا أن تولد في بيروت، وتبحث مؤتمراتها في مدن وعواصم عربية، فهل الأمير خالد الفيصل يعاني هو الآخر من الإختناق الداخلي ثقافياً وسياسياً؟

هل هو كعمه الأمير طلال لا يجد هامشاً من الحرية في الإعلام المحلي، وفي القانون المحلي، بحيث يستطيع أن يقول ما يريد مباشرة إلى الجمهور السعودي، بدل سياسة (التكويج) وبدل جعل المثقف كما المواطن السعودي مجرد تلميذ مستهلك لانتاج الآخر الثقافي وينتظر الطول منه لمشكله الخاص؟

إن الحكومة تأخذ على المثقفين والإصلاحيين الحديث إلى الخارج، والإستجابة لحضور مؤتمرات في الخارج، والتحدث أو الكتابة لإعلام وقنوات في الخارج.. وفي نفس الوقت تقوم هي بضبط (الداخل) بقيود وسلاسل من حديد تخنق الحرية وتمنع الإبداع، وتجعل من لفظة الإصلاح مثار سخرية وتندر.. وأمام الأمير عشرات من المفكرين والكتاب والصحافيين والمبدعين، يعرف بعضهم على الأقل، ممن منعوا من الكتابة في الصحافة المحلية، أو منعوا من السفر، أو منعوا من الحديث لوسائل إعلام خارجية، إلا بعد أخذ إجازة (ملكية) مسبقة. فهل هذا هو حال الأمير خالد، المالك الأكبر والموجه لصحيفة الوطن السعودية، أقوى الصحف المحلية وأكثرها انفتاحاً - بالمقاييس السعودية -؟

ثقافة التغيير والإصلاح التي ناقشتها مؤسسة الفكر العربي كعنوان يثير الشجن، ونحن في المملكة نشهد مذبحه للثقافة وجموداً على تراث ميت، وأحادية قاتلة، كما نشهد مفكرين وإصلاحيين في السجون، وبعضهم يجرجر إلى القضاء لأنه كتب مقالاً لم يعجب أصحاب اللحي السلفية.

حبذا لو عاد الأمير خالد إلى عهده في عسير، وأفسح نصف مجال الحرية المتوفر في مراكش، ليناقدش المواطنون السعوديون ذات الموضوع (تحت رعاية سموه). فمثل هذه المؤتمرات المحلية، وقيام مؤسسات مجتمع مدني ذات طابع ثقافي، ستساهم في إخراج المملكة وشعبها من مأزق الإرهاب والتطرف واستعداد أو استعداد الأجنبي.

وأخيراً حبذا لو نصح الأمير، أعمامه وأبناء أعمامه القابضين على السلطة بأن لا يقصروا القيود كثيراً، وأن يلتفتوا إلى حقيقة أن التخلف السياسي والثقافي في المملكة لم يعد - بفضل المنتج الإرهابي المحلي والمصدر فكرًا ورجالا - شأنًا محلياً، وإلى حقيقة أنهم إن لم يتغيروا ويغيروا فيكونون أول ضحايا التدخل الأجنبي.

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية
(في السعودية)

مسؤول التحرير

د. فؤاد إبراهيم

حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy
in Saudi Arabia

Editors:

Dr. Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan

Address: PO Box 201

Wembley

HA9 9ZQ

UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffaires.net

Email: editor@saudiaffaires.net

قضية الوطن

حرية الاصلاحيين أولاً

ومطالبهم في الاصلاح، وحين فشلت لغة التهديد في ثني الاصلاحيين عن المضي في إبلاغ رسالتهم في الاصلاح، توسل الوزير بالقمع لاكراه خصومه على الانعاز، فأجبر البعض على التوقيع على تعهدات خطية بوقف كامل لنشاطهم الاصلاحى، وفي كتابة العرائض، وفي التعبير العلني عن رؤاهم الاصلاحية، وحتى في المشاركة في نشاطات باتت الآن في الغالب حكرًا على رجال الحكومة.

ثمة إتجاهان متعاكسان يدل أحدهما على الآخر، ويخضعه للامتحان، فالانتخابات البلدية اذا كانت تعكس وجهًا إيجابياً للدولة على المستوى الدولي، ويرمم الانهدامات الكبيرة في السمعة السعودية في الخارج، رغم الانباء الواردة من مصادر عديدة تشير الى استدعاءات لعدد من الناشطين في المنطقة الشرقية بغية محاصرة العملية الانتخابية في حدود ضيقة، وفي الواقع إحالتها الى مجرد عملية تقنية جامدة، فإن اعتقال الاصلاحيين يعتبر الوجه الآخر السلبي للحكومة. فمازال السؤال الكبير مطروحاً لدى كثير من المراقبين: كيف يتم اعتقال ومحاكمة أناس ليس لهم جرم سوى التعبير عن آرائهم بطريقة سلمية؟ وكيف يُمنح المتطرفون وحملة السلاح عفواً فيما يتم تهديد الاصلاحيين بعقوبات صارمة؟ إنه بالفعل سؤال جوهرى يمس صميم الخطاب الاصلاحى الرسمي.

ومهما يكن، فإن قضية الاصلاحيين ستبقى حاضرة دائماً في الذاكرة الشعبية والاعلامية حتى وان غمرت الدعاية الرسمية الاجواء العامة بما تحاول الترويج له بخصوص الانتخابات البلدية، وهي بلاشك عملية في غاية التواضع، ليس لكونها لم تحقق المأمول الاصلاحى المنتظر، بل لكونها منبهاً لافتاً الى العقلية الرسمية التي تدير التحول الاصلاحى في البلاد. بقاء الاصلاحيين في المعتقل يعد عاراً لا تمحوه الانتخابات البلدية ولا غيرها من الاشكال الاصلاحية القادمة، فقد باتوا معياراً لصدقية المدعى الاصلاحى.

ندرك تماماً أن النشاط الشعبى في بعض المناطق الموجّه للتوعية بالعملية الانتخابية يفوق المقرر الرسمي، فالحكومة تريدنا انتخابات للاستهلاك الاعلامى الخارجى، فيما يريدنا الناس انتخابات لتحقيق جزء من مطالبهم العامة المشروعة. إن مجرد مسمى (الانتخابات) لا يمنحها وساما ديمقراطياً، في غياب الدالات عليها، بل وفي ظل ما يؤكد نقيضها، مثل غياب المرأة، وتعيين النصف الآخر، وتقييد حرية العمل السياسى في فترة الاعداد الانتخابات.. ولا أدل على ذلك ايضاً التراجع الحاد في

إذا كان ثمة ما يفصح عن جوهر المدعى الاصلاحى للحكومة فهو سير المحاكمات الغاشمة لرموز الاصلاح الوطنى الثلاثة الدكتور عبد الله الحامد والدكتور متروك الفالح والشاعر الاستاذ علي الدميني. إن قرار الاعتقال السافر في السادس عشر من مارس الماضى لثلة من الاصلاحيين قد وضع الدولة على محك المصادقية، وبات مصير الاصلاح مرهوناً بما يدور في صالونات القضاء.

إن خلف الضجيج الاعلامى حول الانتخابات البلدية الوشيكة تقبع قضية الحرية، بكافة تعبيراتها، في الكلمة والاجتماع والاعتقاد والعمل السلمى والحقوقى. لسنا معنيين كثيراً بالاجواء المفتعلة المحيطة بالعملية الانتخابية، ولا الاهداف الخفية والمعلنة من هذه العملية، بل ما يعيننا على وجه التحديد ما يتحقق في مجال الحريات والحقوق، فمن السذاجة بمكان التعويل على اصلاح يكون فيه أهله خلف القضبان.

إن المحاكمات المتهافئة للرموز الاصلاحية الثلاثة طيلة الشهور الماضية أثبتت وبإلحاح شديد الحاجة الى اصلاح قضائى جوهرى، وجاءت المحاكمة الاخيرة التي جرت في الأول من ديسمبر لتزيح الستار المسدل على الفوضى العارمة في القضاء واستلابه. كانت المحاكمة الاخيرة أشبه ما تكون بورطة مكشوفة، حين تم الاعلان عن حركة بهلوانية في النظام القضائى بتحويل القضية الى محكمة جزئية بقاض واحد، ايداناً بتحويلها الى مجرد جلسة اتهام واصدار حكم فحسب، أي بحرمان الاصلاحيين من حق الدفاع عن أنفسهم.

المثير للسخرية أنه وبعد ثمانية شهور من الاعتقال التعسفى، لم تتضح حتى الآن طبيعة التهمة، فضلاً عن الآليات القضائية الهزيلة التي أدارت المحاكمة، فبين علنية المحاكمة وسريتها، وبين تأجيل المحاكمة وتعجيلها، وبين إثبات الاتهامات ورفض نقضها من قبل الدفاع عن الاصلاحيين، بدا واضحاً وفاضحاً أن النظام القضائى في السعودية ليس مستقلاً، بل أن الاحكام القضائية باتت تقرر خلف كواليس المحكمة من جهات غير قضائية، وتحديدًا من قبل بعض الامراء.

لقد تحول الاعتقال وسير المحاكمات الى قضية شخصية بين وزير الداخلية والاصلاحيين، فما دار في جلسته الساخنة مع بعض الموقعين على وثيقة (الملكية الدستورية) في مطلع هذا العام، ألقى بثقله على القضية برمتها، فقد لجأ وزير الداخلية الى القوة الغاشمة لكسر ارادة الاصلاحيين والانتقام من تصرفات بعضهم، الذين تمسكوا بحقهم وبإصرار شديد في التعبير عن أفكارهم

مستوى حرية التعبير.

ما تكشف عنه استطلاعات الرأي حول الانتخابات البلدية يعكس الاحباط الكبير في الشارع المحلي، حيث لا ينظر أغلبية المواطنين الى هذه الانتخابات باعتبارها مقدّمة لتحوّلات تشريعية جوهرية، وهذا يعكس أيضاً تدني حاد في مستوى الثقة في الحكومة.. لقد أفضى إخفاق سياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الى انحسار كبير في جدارتها للحكم، ولم يعد ما تقدمه يحظى بالتقدير من قبل الفرد العادي، الذي بات يحمل حكومته مشاكله وهمومه اليومية.

لا ينظر الشارع الى الدولة باعتبارها وسيلة حل، بل مستودعاً ومصدراً لكل المشاكل، ولذلك فإن ما يحصل عليه المواطن لا يعتبره منةً ولا إحسان بل هو جزء من الدين المترتب على حكومته، الامر الذي يحرمها حتى من مجرد التقدير.. ليس لأن المواطن ناكر لجميل، أو جاحد لنعمة بل لأن ما اقترفته الدولة من أخطاء كبيرة في حقه جعلته يفكر بطريقة مختلفة، أي في تقديم أولوياته التي أغفلتها الدولة على أولوياتها التي أصبحت مورد إهتمام الطبقة الحاكمة فحسب. في واقع الأمر، إن طريقة إدارة الطبقة الحاكمة للعملية السياسية شجعت الأغلبية عن الانسحاب عنها والنظر اليها بوصفها طبقة مستنفعة لا يهملها سوى الاثراء من مصادر الدولة، وحتى اعتقال الاصلاحيين يأتي في سياق حماية المنافع الفئوية، والخوف من اتساع قاعدة المشاركة، وقد قالها الامير نايف لهم قبل تنفيذ قرار الاعتقال التعسفي، إننا لن نسمح بأن يكون الامير عبد الله حاكماً على الرف، في مقام رده على مبدأ الملكية الدستورية. إذن، فما زالت النظرة التقليدية للدولة باعتبارها حياة وملكاً خاصاً هي التي تحكم الطريقة التي تدار بها السياسة في هذا البلد.

إن طبيعة السياسات الفئوية بطابعها الاحتكاري تؤدي الى انفراس المجتمع عن الدولة، فضلاً عن إماتتها للمشاعر الوطنية والروح المشتركة الضرورية في مثل الظروف الصعبة التي تشهدها الدولة في مرحلة ما. ولا نعتقد بأن الطبقة الحاكمة غافلة عن مثل هذه النتائج الوخيمة، فهي تدرك الآن بأن مشاعر الولاء قد تضاءلت الى حد كبير، وأن الرابطة بين المجتمع والدولة قد تعرضت لتمزقات خطيرة، ولعل اجراءات الترقيع الاخيرة ليست سوى محاولات يائسة كانت الطبقة الحاكمة مضطرة اليها عن غير رضى منها، ولكن تداركاً لما هو أخطر.

في ظل تصدّعات متسلسلة في الثقة والولاء والمشاعر لا يبدو أمام الحكومة سوى السير في الطريق التي رفضتها، وتبني الخيارات التي نبذتها في الاصلاح الشامل والجوهري. لعلها تدرك الآن بأن أي عمل اصلاحي وإن كان شكلياً يصبح لدى البعض قضية كبيرة، ولعل رد الفعل اليائس يدفع بالكثيرين لأن يدسوا الجمل في سم الخياط، فما هو ضئيل الحجم في الاجندة الاصلاحية الرسمية يصبح في المنظور الشعبي فرصة للتعبير عن الطموحات الكبيرة، ولن تغني مكابح الدولة لعجلة الاصلاح عن اندفاع التيار الشعبي نحو مراحل متقدمة تتجاوز رغبة صاحب القرار وأجندته. ربما يتهامس الامراء فيما بينهم بأن الناس لا ينفع معهم الا أن

إعطاء القليل المهمل حتى لا يطمعوا في المزيد، ولكن المقادير لا تقررها العائلة المالكة وحدها، لأن الظروف المتسارعة محلياً واقليمياً ودولياً تفرض شروطها وأيضاً مقاديرها.

ليست التغييرات الحاصلة في السعودية هي ترجمة لإرادة عليا، وليست مصممة للتعبير عن أجندة معدة سلفاً، وإنما تأتي إستجابة لضغوطات محلية واقليمية ودولية بدرجة أولى، الى جانب الخوف من انفلات الوضع الداخلي الى حد تكون فيه الحكومة عاجزة عن الضبط والسيطرة. واذا كان هناك من يحاول الترويج لـ (مكرمة ملكية) او (أوامر سامية) أو (إرادة عليا) في موضوع الانتخابات البلدية أو حتى في موضوعات اخرى مثل الحوار الوطني فإنه بهذا يخفي حقيقة التغيير الجوهري الحاصل في الشارع المحلي، وهو شارع بات مؤهلاً بدرجة كبيرة لخوض غمار السياسة بجرأة عالية، وأنه لم يعد يكثر الى خطاب الدولة الوطني او الديني الا بما يترجمه هذا الخطاب من مشاريع وأفعال تنموية حقيقية على الارض.

لقد سأم الناس من أي خطاب مهما يكن منزعه الايديولوجي ما لم يكن يلبي بعض طموحاتهم، ولا يضع حاجات الناس وهمومهم في قائمة أولوياته. إنها لحظات حاسمة بالنسبة لشعب يكتوي بإقتراقات الحكم الكارثية ويبحث عن منقذ. فالدولة لم تعد تملك المراهنة على جدارتها السياسية، فقد خضعت للفحص العام وباتت موضع شك من قبل الشارع، الذي أصبح متملماً محبطاً. لقد بدا واضحاً في الاقبال الهزيل على مراكز التسجيل في الانتخابات البلدية، وهذا مؤشّر كافٍ على الفاصلة النفسية الكبيرة بين الحكومة والمجتمع، رغم الدعوات المتواصلة من القيادة السياسية وما دونها.

لا ريب أن الحكومة أمام تحديات كبيرة تتصل بمصداقيتها وبأدائها العام، ولكن ما هو شديد الالاح في الفترة الراهنة هو قضية محاكمة الاصلاحيين الثلاثة. ويمكن القول بأن إطلاق سراح الرموز الاصلاحية وحده الخيار المتاح للحكومة، لأن بقاءهم داخل المعتقل لا يخدم الحكومة، بل يمثل وصمة عار ودليل إدانة ضد القيادة السياسية. فما زال المراقبون للشأن السعودي يعبرون عن دهشتهم من السلوك السعودي المتناقض، الذي يعبر عنه اعتقال الاصلاحيين فيما تزعم الحكومة أنها ماضية في طريق الاصلاح.

وهنا كلمة يجب ان تقال لكافة أفراد التيار الاصلاحى الوطني الذي يتحمل جزءاً جوهرياً من المسؤولية الوطنية في قضية الاصلاحيين الثلاثة، رغم تقديرنا للجهود الكبيرة التي بذلها بعضهم في الضغط غير المباشر على الحكومة من أجل الافراج الفوري وغير المشروط عنهم. وندرك في الوقت نفسه أن ثمة أدواراً منتظرة من أفراد التيار الاصلاحى الوطني الذين كان لهم نشاط فعّال في اعداد العرائض وتعميمها، من أجل الاضطلاع بمهمة الدفاع عن قضية الاصلاحيين الثلاثة، التي باتت قضية وطن بأكمله.

التحرير

جريجوري جاوس في رسالة الى ولي العهد

كيف تصالح السعودية ذاتها دون وقوعها بيد المتطرفين

في رسالة الى ولي العهد الامير عبد الله وجهها في اكتوبر الماضي جريجوري جاوس الثالث، إستاذ العلوم السياسية في جامعة فيرمونت ومؤلف كتاب العوائل النفطية: التحديات المحلية والامنية في دول الخليج العربي الصادر عن مجلس العلاقات الخارجية عام ١٩٩٤. وقد حملت الرسالة عنوان (انقاذ المملكة).

الرسالة تقترب كثيراً من جو العرائض التي رفعها الاصلاحيون في المملكة الى ولي العهد، وربما تحمل بعض نكهة رسائل رفعها بعض المثقفين الاميركيين الى الرئيس بوش في فترة ولايته الاولى. قد لا تتضمن الرسالة جديداً بالنظر الى مضامينها الاصلاحية، بل قد تكون في مرحلة وسطى بين التيار الاصلاحى الوطنى الذى يدعو الى وضع أجندة اصلاحية جوهرية وفاعلة تنقل البلاد برمتها الى مرحلة جديدة، وبين التيار الدينى التقليدي المناهض لمبدأ الاصلاح الذى يسلبه موقعا سياديا طالما تبوأه في الدولة وبموجبه تقاسم السلطة مع العائلة المالكة. ومن الواضح في الرسالة أن جاوس مسكون بخطاب الاصولية الدينية الذى أسرف في تصوير خطره، حتى توهم كثيرون بأن شعوب الشرق الاوسط رهينة لنزعات اصولية عارمة. ولذلك فهو يصيغ تصورا في الديمقراطية محفوفاً بهاجس اختطافها من قبل الاصوليين، والحال أن الدوي العنيف للجماعات الاصولية في السعودية قد ألهى كثيرين عن حقيقة كون تيار الاعتدال والاصلاح السلمى والديمقراطية هو الأكثر شعبية وتأييداً، وما وجود جماعات عنفية مسلحة الا لأنها تمثل ظاهرة جديدة تهدد استقرار نظام الحكم ولكنها لا ترتقي بأى حال الى مستوى تمثيل المجتمع بكافة فئاته وطوائفه وتياراته السياسية. هناك نقاط قد تبدو من وجهة نظر جاوس مركزية وتستحق الاهتمام، وبخاصة فيما يرتبط منها بترميم سمعة وعلاقات السعودية بالولايات المتحدة والعناصر الضالعة بصورة مباشرة في عملية الترميم المنشودة، ولكن فيما يتعلق بالشأن الداخلى وبخاصة في البعد الاصلاحى تحديداً فإن جاوس يبدو شديد المحافظة والحذر، لنفس السبب المؤمىء اليه هنا وهو الخوف من سقوط السلطة في يد المتطرفين. غير ذلك، قد تبدو النظرات متباينة حيال رسالته ولكن لا يقلل من أهمية محتوياتها كونها على الاقل تعكس وجهة نظر اخرى في الشأن السياسى السعودى. وفيما يلي نص الرسالة:

هجمات الحادي عشر من سبتمبر، فإن البعض في حكومتكم يعتقد بأنكم لم تواجهوا مشكلة القاعدة في الداخل. إن الهجمات القاتلة في السعودية خلال الخمسة عشر شهراً قد كذبت هذه النظرة. إن اجتثاث المعارضة الاسلامية العنيفة يجب أن تكون الآن أولوية أولى. لقد إعتدتم سياسة مزدوجة وهي من الناحية المفهومية صلبة ولكنها بحاجة الى مراقبة وتطبيق صارم.

إن العنصر الاول في سياستكم هو المواجهة المسلحة مع خصومكم. إن عرضكم بالعفو المحدد عن المسلحين في شهر يونيو ٢٠٠٤ كان صحيحاً، طالما أنه بقي في حدود كونه فرصة بالنسبة للمتطرفين للاستسلام، ولكن ليس مناورة للتفاوض معهم. وكما يلمح هروب ثلاثة من الارهابيين خلال المواجهة الدموية في مايو ٢٠٠٤ في الخبر، فإن قوات الامن بحاجة الى يقظة تامة ومباشرة. واذا كان لدى

إن تظافر هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وارتفاع أسعار النفط، والاندلاع المتأخر للعنف في السعودية قد جعل نظامكم السياسى ذا أهمية بالغة بالنسبة للعالم. ويلقى كثير من المراقبين في الغرب باللائمة على مدراسكم ومساجدكم إزاء ما خلقته من كراهية ضد الغرب في العالم الاسلامى. إنهم يصورون حكم عائلتكم على أنه غير مستقر وأيضاً عصي على الاصلاح. إن كثيراً مما يقال عنكم خارج المملكة هو بالطبع غير محاط أو مبالغ من حيث أثره السياسى، ولكن الضغط الخارجى لن يختفي. وفيما يلي بعض النقاط التي بإمكانكم إتخاذها من أجل تهدئة منتقديكم وتقوية نظامكم.

المعركة السياسية:

إعتماد البرلة مع الحذر

إن الامن هو تحديكم الرئيسى، وحتى بعد

إذا ما أرادت البقاء، فإن على العائلة المالكة مجابهة الجماعات المسلحة، وتطمين المؤسسة الدينية، وتوفير مذاق الديمقراطية للطبقة الوسطى.

المتطرفين متعاطفون في قوات الامن، فيجب اجتنائهم. واذ كانت المشكلة هي عدم الأهلية والجاهزية، فعليكم بالبحث عن ضباط مقدرين. إن العنصر الآخر يتعلق باستعمال المؤسسة الدينية لابطال مشروعية رسالة ابن لادن التي يناصرها خصومكم. إن هذا الجهد الجوهري قد أثبت جدارته حتى الآن، فهناك ثلاثة من الشخصيات الدينية البارزة قد تراجعوا عن فتاويهم السابقة، وأدانوا العنف السياسي. على أية حال، مازالت هناك خطوات أخرى عليكم اتخاذها من أجل البقاء سياسياً.

- إنتصروا في معركة الافكار: إن ميدان المعركة الايديولوجية في السعودية كان لفترة طويلة مصوّبة بإتجاه متطرفة يتخفي مناصروها تحت الاسلام. أنت بحاجة الى قلب الإتجاه، فهناك بعض الشخصيات كانت على حافات المؤسسة الدينية ومازالت تريدها في إتجاهين: إنهم يدعون الولاء لكم ولكنهم في الوقت نفسه يزخمون قضية العنف ضد غير المسلمين، وبخاصة الاميركيين. إنهم يقدمون أنفسهم على أنهم (وسطاء) بينكم وبين المتشددين، بما يشير الى أن هناك أرضية ما وسط في الصراع. إنك تعلم من هم هؤلاء المشايخ، وبعضهم قد أمضى وقتاً في السجون. واذ ما أصر هؤلاء على مواقفهم، فمن الواجب عليهم أن يكونوا متألفين مع هذه الاجهزة. ولربما بإمكانهم أيضاً أن يسيطروا على الخلايا المشغولة حالياً من قبل بعض الحلفاء الكامنين في الصراع الايديولوجي. فلماذا يوضع معدو عريضة تدعم الملكية الدستورية في المعتقل بينما يسمح لكتاب المواقع الجهادية التحريضية للنشر وبحرية في المملكة؟. لستم مضطرين لقبول كافة مقترحات الاصلاحيين، ولكن أصواتهم قد تساعد في تقليص تيار الجهاديين، والذي أنتج المعارضة العنيفة التي تواجهونها الآن. فاذا كان الناشط السياسي يتحاشى العنف ولا يناصر قلب العائلة المالكة، فلماذا يتم إسكاته؟

- قاوموا الديمقراطية الكاملة: إن المراقبين الخارجيين، بعضهم بالمعنى الحقيقي والبعض الآخر بالمعنى الميكافيلي، يصفون الليبرالية السياسة باعتبارها علاجاً لمشكلة الارهاب المحلي. لا تأخذ بكلامهم في هذا. إن خطوة مباشرة الى البرلمان المنتخب سيكون ضررها أكثر من نفعها. بالنظر الى مصادرهم

الكفاءة وتنظيمهم، فإن الناشطين الاسلاميين سيحرزون نجاحاً في هذه الانتخابات، والذي قد يزيد في تعقيد استراتيجتكم الامنية. وأكثر من ذلك، فإن الانتخابات ستفضي الى توتير المؤسسة الدينية، لوجود سبب وجيه. إن الاتجاه العام للقيادات الدينية يدرك بأن الانتخابات ستنتهي احتكارهم للخطاب السياسي الشرعي في المملكة. إنكم بحاجة لهذه القيادات كيما تلعب دوراً في مواجهة المتطرفين، لا تعزلونهم عن هذه القضية.

وفيما يتم كبح عملية الديمقراطية، فإن عليكم الاستعداد لسياسة مشاركة في وقت لاحق. من الالهية بمكان طمأنة الطبقة الوسطى السعودية بأن رغبتها في انفتاح أكبر لن يجري اغفاله في حمأة المعركة ضد الجماعات المسلحة. بإمكانكم فعل ذلك من خلال المضي في انتخابات المجالس البلدية التي من المقرر اجرائها في نهاية هذا العام. ان نصف المقاعد في هذه المجالس ستكون منتخبة فحسب. إنهبوا الى أبعد من ذلك، وامضوا بسرعة الى العضوية المنتخبة الكاملة، وأعطوا المجالس سلطة حقيقية في الشؤون البلدية وهكذا ميزانية حقيقية. وفي حال هيمنة الاسلاميين المؤدلجين على المجالس، لا تسبغوا سوى قدرًا ضئيلاً لمذاق الحياة تحت قيادة المتطرفين. ولكن كونوا حذرين في كيفية تصميم النظام الانتخابي. فعليكم الالاح على محافظات ذات العضو الفردي، والتي تشجع الاعتدال عن طريق مطالبة المرشحين بتمثيل أغلبية المصوّتين.

- امنحوا مجلس الشورى سلطة أعلى: لقد أنشأ الملك فهد مجلس الشوري في عام ١٩٩٣ من اجل اضافة الجهد العام في عملية صناعة القرار. وبالرغم من أن الاعضاء معينون، فإن المجلس يمثل السعوديين المتعلمين والواعين سياسياً. دعوه يحقق بعض الانتصارات العامة على وزارات الحكومة، وإفسحوا المجال للاعضاء للنظر ومراجعة ميزانية الحكومة العامة. إن مسألة المال تعتبر مركزية بالنسبة لمصادقية حكومتكم. إن الناس تريد معرفة الى أين تذهب أموال الدولة، وخصوصاً الزيادة الحاصلة فيها في السنوات الاخيرة. إن السرية في الأمور المالية تولد إشاعات هي في الغالب نقدية ضد حكومتكم أكثر من واقعها المحتمل. إن منح المجلس سلطة مراقبة الميزانية سيعقد عمل الوزراء، ولكن سيعزز مصداقية هذه المؤسسة التمثيلية

الهامة.

- إفسحوا المجال للتسامح الديني: إن السعودية ستبقى دائماً دولة وهابية، وان المؤسسة الدينية ستقدم المشروعية الحاسمة للدور السياسي لعائلتك. ولكن في المدن الكبيرة مثل الرياض وفي المناطق خارج نجد، يجب ان يسمح تدريجياً للتعبير العام بصورة أكبر بالنسبة للتجمعات الدينية الاسلامية والثقافية المختلفة التي تحتضنها المملكة. إن تضمين الشيعة والصوفية في الحوار الوطني الجاري والسماح للشيعة بممارسة طقوسهم الدينية في المنطقة الشرقية في هذا العام كانت خطوات أولية جيدة.

إن اللامركزية المحدودة التي يمكن للانتخابات البلدية ان تفرزها من شأنها ان تدعم التسامح الديني أيضاً. وبالرغم من أن إقناع رجال الدين في المملكة ليس بالأمر السهل، ولكن هذه الخطوات المعتدلة لن تفضي الى تحدي امتيازات سلطة المؤسسة الدينية او سيادتها في تفسير (دين الدولة).

بعد النفط:

القضايا الاقتصادية الأكبر

إن أسعار النفط العالية في السنوات القليلة الماضية أدى الى نمو اقتصادي وعوض الاحتياطات النقدية الناضبة، ولكن هذا المتغير الاستثنائي لا يجب ان يؤدي الى الارتياح، فعليكم الاستمرار في تشجيع الاستثمار الخاص، محلياً وخارجياً، في القطاعات الاقتصادية المختلفة. إن صناعة الخدمات بالتحديد قد تخلق فرص عمل أكبر بالنسبة للعاطلين عن العمل من الشباب السعودي. إنفقوا بعض الفائض على المشاريع الاستراتيجية من اجل تحسين البنية التحتية المتأكلة في البلاد، وبخاصة في الماء والكهرباء. ولكن في الوقت نفسه ضعوا نصب أعينكم الاهداف الكبرى التالية:

- تحديد النسل: في المدى الطويل، فإن صورة الاقتصاد السعودي تبدو مظلمة: لتوضيح ذلك ببساطة، أن النمو السكاني في البلاد سيفوق قدرتكم على تقديم المتطلبات الضرورية. فالدخل السنوي للفرد في دولة البحرين الجارة، والتي نضبت تقريباً مصادرها النفطية، يعتبر أعلى منه في السعودية. لقد شجعتكم على النمو السكاني خلال الثلاثين سنة الماضية، فأصبحت المملكة في الوقت

الراهن واحدة من أعلى الدول في المنطقة. لقد حان الوقت من أجل تغيير المعادلة، وبإمكانكم الافادة من برامج تحديد النسل الناجحة العديدة في البلدان الاسلامية الاخرى مثل مصر وايران، حيث أن مبادرات الحكومة خفضت معدلات النمو السكاني.

- تقليص قوة العمل الاجنبية: إن مجتعمكم لا يتحمل بالقطع ارتفاع البطالة في الوقت الراهن، فيما لا زلتم تستضيفون أكثر من ستة ملايين عاملاً أجنبياً. لحسن الحظ، فإن انضمامكم الوشيك لمنظمة التجارة العالمية يعطيكم فرصة لمناقشة (المساومة العظمى) على قضية العمال الاجانب في المملكة. إن قوانين منظمة التجارة العالمية تفرض إخضاع الصناعات المحلية للمنافسة الصارمة وقد تضعهم في مزاج توافقي أكبر. في مقابل تعاون القطاع الخاص في مجال تقليص قوة العمل الاجنبية، فإن بإمكانكم تقديم برامج تعليمية من أجل تأهيل أفضل للطلبة السعوديين لسوق العمل. (وعلى أية حال، فإذا لم تنجح سياسة الاقناع والتشجيع، فيجب ان تستعدوا لفرض ضرائب والتي تزيد في كلفة العامل الاجنبي على مستخدميه). يلزم تقديم هذا البرامج بصورة ليئة من أجل تجنب أية صدمة للقطاع الخاص.

- اعتبار الاصلاح الاجتماعي كإصلاح اقتصادي: يلزم ادخال مبادراتكم في الاصلاح التعليمي وحقوق المرأة تحت الخيمة الاقتصادية. إن الخطوات المتواضعة ولكن المشجعة التي اتخذتموها هنا تتضمن إجتثاث الهجمات الغاضبة ضد المسيحيين واليهود والمسلمين الشيعة من الكتب المدرسية، وتعليم اللغة الانجليزية في الفصول الدراسية الاولى، وتسهيل دخول النساء لقوة العمل. إن أفضل طريق مواصلة هذه الخطوات الاجتماعية الخلافية يتم من خلال اعتبارها جزءاً من الاصلاح الاقتصادي، الذي يحظى بشعبية واسعة في المملكة، عوضاً عن اعتباره تحرراً إجتماعياً من أجل استرضاء النقاد الاجانب. إن تغليف التغييرات الهامة هذه بعنوان الاصلاح الاقتصادية هي سياسة ذكية وقد تحول دون تدخل المؤسسة الدينية. إنكم بحاجة لأن تكونوا حذرين بشأن قضايا المرأة في المدى القصير، لأن لا شيء آخر يمكن له تحييد وبدرجة سريعة القيادات الدينية الذين أنتم بحاجة لدعمهم في المعركة الامنية.

- حافظوا على الولايات المتحدة بجانبكم: إن علاقتكم بالولايات المتحدة لا يمكن لها أن تكون بالقرب الذي كانت عليه في العقد بين حرب الخليج عام ١٩٩١ وهجمات الحادي عشر من سبتمبر. إن ضغط واشنطن المتواصل من أجل اصلاحات داخلية في بلادكم سيؤدي الى زيادة التوتر، ولكن تبقى هناك فائدتان مشتركتان والتي يمكن في ضوءها بناء علاقة متبادلة متميزة: أولاً محاربة المتطرفين وثانياً المحافظة على تدفق البترول. إن الجهاديين هم أعداؤكم كما هم أيضاً أعداء أميركا، وأن لديكم مصلحة ماثلة في استقرار سوق النفط عند أسعار محتملة، تماماً كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة. إن خطواتكم الاخيرة قد ساعدت واشنطن، ولكن الارادة العامة في الولايات المتحدة تراقب السلوك السعودي لرؤية ما اذا أنتم ملتزمون بتطبيق وعودكم بصورة كاملة. - أرجعوا الجمعيات الخيرية الى بلادكم: يبدو أنكم تدركون بأن بعض المؤسسات الاسلامية التي بنيت بأموال النفط قد أصبحت قنوات موصلة للدعم المادي والايديولوجي للارهابيين. وهذا التطور كان النتيجة غير المقصودة للنظرة غير المكترثة من جانبكم. (ويجب ألا ننسى بأن الولايات المتحدة قد شجعتكم قبل مدة قصيرة على نشر نموذجكم الاسلامي لمواجهة الشيوعية السوفيتية والتشيع الثوري الايراني). ولكن العالم قد تغير، وأن دوركم في العالم الاسلامي يجب أن يتغير تبعاً لذلك. إن البلدان التي تم فيها انفاق تبرعاتكم الخيرية لا بد أن لها دوراً أكبر في اختيار الطاقم الذي سيدير المؤسسات والمساجد التي تبنيونها، وحتى لو لم يكونوا كوهابيين، كما قد يرغب البعض في مؤسستكم الدينية. وكما قلت انت بصورة علنية، إن أكثر تبرعاتكم الخيرية يجب أن توجه للداخل، حيث مازالت الحاجات قائمة والتي لم يكن التنبؤ بها او الاحاطة بها في الايام الخوالي من الطفرة النفطية.

لسوء الحظ، لقد أرسلتم إشارات مربكة حول اصلاح العمل الخيري مؤخراً. فقد جاء عادل الجبير، مستشاركم للشؤون الخارجية، الى واشنطن في يونيو ٢٠٠٤ للاعلان عن اغلاق مؤسسة الحرمين الخيرية، والتي حوّلت أموالاً لتنظيم القاعدة والمتعاطفين معها. وعلى اية حال، فيعد ثلاثة أيام من زيارته، أبلغ رئيس مؤسسة الحرمين الصحافيين بأنه لم يتلق أية أمر من حكومته باغلاق مكاتبه أو حل

مؤسسته.

- استدعوا الأمير بندر: يلزم عليكم اعادة اعتبار تمثيلكم في الولايات المتحدة، فقد كان الامير بندر، سفيركم في واشنطن، الرجل المناسب للعمل حين كانت العلاقات الاميركية السعودية تدار فحسب على اعلى المستويات وخارج النظر العام. ولكن الآن أنتم بحاجة الى شخص قادر على تسويق السعودية كشريك موثوق بالنسبة للمجتمع الاميركي. لقد كتب الامير بندر مقالة ممتازة في الصحافة السعودية هذا العام يدعو فيها الى اطروحة جادة في استراتيجيتكم إزاء عناصر العنف في الداخل. وبإمكانه المساعدة في متابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية في الداخل، فيما يبدأ سفير جديد في واشنطن في بناء سمعة السعودية في الولايات المتحدة.

- ضح المقدر المطلوب: ان النفط بطبيعة الحال هو القضية الرئيسية الاخرى مع الولايات المتحدة. فقد كان دائماً أساس العلاقة وسيبقى مصدر نفوذكم الاقتصادي الكوني. ولسوء الحظ، فإن وزير نفطكم اقترف خطأ كبيراً في تقدير الامور في بداية عام ٢٠٠٤. اعتقاداً منه بسقوط الاسعار بعد الشتاء، دفع الوزير بمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) لخفض حصص الانتاج. ونتيجة لذلك، تصاعد الطلب بدرجة عالية للغاية، فيما بلغت الاسعار مستويات مذهلة. وكما تعلم، فإن المغامرة من وصول الاسعار الى ٤٠ دولاراً للبرميل الواحد ليست شيئاً يذكر بالمقارنة مع صحة الاقتصاد العالمي على المدى الطويل، والذي يقوم عليه - اي الاقتصاد العالمي - الطلب على النفط.

وبالنظر الى الارتياحات حول العرض والطلب المستقبليين، فإن بإمكانكم تطمين سوق النفط العالمي عن طريق زيادة قدرتم الانتاجية. عمل ذلك سيكون مكلفاً، ولكنه أيضاً سيعطي مؤشراً على التزامكم بالمساهمة في استقرار السوق. إن خطواتكم في زيادة الانتاج السعودي وإعادة رفع حصص الاوبك هي بداية جيدة. وعليكم الآن بالسعي لتخفيض اسعار النفط الى ٣٠ دولاراً للبرميل، وتأكدوا بأن الرأي العام الاميركي يحيط علماً بجهودكم. إن النفط بأسعار معقولة جيد بالنسبة للاقتصاد العالمي وبالنسبة لمصالحكم بعيدة المدى. وكلما كنتم أكثر مسؤولية في القضايا النفطية، كلما كان احتمال ان تكون للولايات المتحدة مصلحة في استقرار حكومتك اكبر.

آفاق الحلول لمعضلة التعدد والتنوع في السعودية

تناظر بين الحالتين العراقية والسعودية

محمد علي الفائز

من يتغنّى بالوحدة قولاً ويمارس عكسها على أرض الواقع، وهم أيضاً أكثر الخاسرين من التدخل الأجنبي في حال وقوعه، وبالتالي يمكن التوقع بأنهم أكثر الحاديين الناديين (قولاً) على الوحدة الوطنية؛ وأكثر من يفتي مانحاً ومانعاً ومتهماً هذا الطرف أو ذاك بالخيانة الوطنية العظمى. ولعله من نافلة القول هنا التأكيد على أن عدداً من أصحاب القرار الديني والسياسي في المملكة ينظرون إلى مساهمة سعوديين في الحرب في العراق على أنها رد فعل مشروع لا من زاوية الدينية، أي الانتصار لعرب ومسلمين احتلت ديارهم.. ليس هذا فحسب، بل هو رد فعل سياسي استباقي يورط الأميركيين في المستنقع العراقي حتى لا يلتفتوا إلى تغيير الأنظمة المجاورة سواء في السعودية أو إيران أو سوريا والتي ترى ذات المسألة وتنتابها ذات الهواجس وكل منها يعتقد أن الدور الآتي سيكون عليه.

توفر السلفية في المملكة اليوم مادةً تحريضية تستدعي التدخل الأجنبي، كما يوفر التدخل السلفي في دول الجوار وغيرها أدلة إثبات لدى الجناح المتصهين في الإدارة الأميركية والذي ينادي بالقضاء على (مفرخة) الإرهاب السعودي. وإذا كان صدام حسين قد أسقط تحت مدعى انتاج أسلحة الدمار الشامل، فإن الأميركيين انفسهم لا يحتاجون إلى مبررات كثيرة (والقوة أصلاً لا تحتاج إلى شرعنة أو تبرير) للتدخل وإسقاط النظام القائم الذي يحابي المذهب السلفي المتطرف، أو الذي فشل في احتواء تطرفه ونزع مخالفه.

وثاني هذه الدعوات، أن النزعة الطائفية المناطقية التقسيمية في المملكة هي أعظم وفاقاً في المملكة منها في العراق.. وقد أدت في العراق حسب بعض الباحثين إلى قيام

اعتادات (شؤون سعودية) نشر مقالات ودراسات تحاول توضيح عمق أزمة الهوية الوطنية، وأسبابها، وانعكاساتها على النسيج الاجتماعي والإحتراب الداخلي الذي يأخذ ألواناً طائفية ومناطقية، وألمحت في كثير من المقالات إلى بعض الحلول التي يمكن استدعاؤها بغية التخفيف من الأزمة، حفاظاً على وحدة الدولة، ووضع الكوابح المانعة إلى تحول الاختلافات الثقافية والدينية والمناطقية وتضارب المصالح السياسية والإقتصادية، تحولها إلى حرب حقيقية على الساحة السعودية نفسها.

وتدق أزمة العراق الحالية، في أبعادها السياسية والاجتماعية، نواقيس الخطر في الدول المجاورة، فالعراق يشهد انجرافاً بل انفلاتاً طائفيًا يندحر بحرب أهلية، لا يمنع انطلاقها بشكل واسع سوى موقف المرجعية الدينية الشيعية التي قطعت رد الفعل، وإلا لتحول العراق إلى مسرح للحرب في أيام، ولتقسّم العراق إلى ثلاث دويلات بأسرع مما يخطر على بال المراقبين. هذا، والعراق في بنيته أكثر شعوراً بالحس الوطني، ومجتمعاً كان على الدوام أكثر تجانساً رغم الإنشقاقات السياسية ورغم التعدد العرقي والمذهبي.. ومع هذا لم يمنع ذلك الطائفية من الفلتان من هذا الطرف أو ذاك، تغذيه مشاعر الخسران السياسي، وتحريض دول الجوار.

والذي يعنيننا في المملكة من التجربة العراقية، أنها تخضوي على ثلاث دعوات قابلة للنسخ والتكرار:

أولها، التدخل الأجنبي بحجة أو بأخرى، بالسياسة أو الإقتصاد أو الحرب أو بكلها معاً، وما ترتب عليه من إسقاط النظام القائم. هذا التدخل المباشر يخشاه المسؤولون السعوديون، ومن بيده صناعة القرار، وكذا من ينتفع أكثر من الدولة اليوم، وهؤلاء هم أكثر

هل المملكة مهيأة للتقسيم،
حاضرة للحرب الأهلية،
منتظرة الأجنبي تدخلاً
واحتلالاً؟

هل الخطر حقيقي قريب
الوقوع ينتظر الفرصة
الزمنية المناسبة لانفجاره،
أم هي تهويمات وإشاعات
مرضى يستعجلون الإطاحة
بالدولة السعودية لغايات
في أنفسهم؟

حرب أهلية تصفوية بدون يافطات تظهرها كذلك؛ فما فعله صدام حسين لم يكن سوى حرب أهلية اتسمت بالمذابح على قاعدة طائفية (ضد الشيعة) وقاعدة عرقية (ضد الأكراد السنّة) ولكنها وضعت في إطار مواجهة حكم وطني لعملاء مدعومين من الخارج؛ لكن عدد الضحايا الذي جاوز المليونين في أقل التقادير وتنوعهم صغاراً وكباراً ونساءً وأطفالاً لا يستقيم مع تحليل أن ما قام نظام الطاغية بمثابة دفاع عن النفس، فالقتل بالمجان وتدمير آلاف القرى الكردية، والمقابر الجماعية، لا يوجد لها مبرر من خوف بقدر ما هي نزعة دموية تقوم بالتصفية الجسدية للمختلف مذهباً أو عرقاً في حرب أهلية غير معلنة، باركها البعض في الداخل والخارج بالصمت حيناً وبالتبرير حيناً آخر. أما اليوم، فما يجري - حسب رأي البعض - ما هو إلا استمرار لتلك الحرب الأهلية، ولكن بغطاء (محاربة الإحتلال) وإلا فإن كل مواصفات الحرب الأهلية تكاد تنطبق على الوضع العراقي، حيث القتل على الهوية، وحيث التصفيات الإنتقائية، وحيث النزعة الطائفية تفوح من وسائل الإعلام العربية، وحيث التعبيرات الطائفية والتهديد بالحرب الأهلية (القائمة) ديدن بعض قوى العنف، وحيث التفجيرات التي تتقصد الأمنيين جماعات أو أفراد بالهاونات والسيارات المفخخة. نعم لم تنجرف كل الأطراف المعنية بالحرب الطائفية الى الرد بالمثل، رغم وضوح مؤشرات الحرب ومقاصدها وإستهدافاتها، وهذا ما يجعل عنوانها متوارياً تحت غطاء (مكافحة الإحتلال) وإن كان المحتوى لا يغير كثيراً من الحقيقة.

ما يعيننا في المملكة من هذا السيناريو العراقي المظلم - والذي قد يتحول الى أكثر ظلمة وقساوة وعنفاً في حال فشل مشروع بناء الدولة - يمكن أن يتكرر في المملكة حتى بدون التدخّل الأجنبي المباشر؛ فنحن نعلم أن فائض المشاعر العقدية - السلفية قد تمّ تصديره الى عدد من دول الخارج وبينها العراق، ورأينا مفعوله الإشطاري الدموي، رغم أن السلفية شأن طارئ وجديد في العراق ولا تحوز إلا على أقلية من الأتباع، فكيف سيكون مفعوله في بيئته المحلية، حيث نما وترعرع ودُعم، وحيث تتداخل

النزعة الدينية بالمناطقية بالقبلية والعنصرية، وحيث السلفية شريك في الحكم وسند للنظام ولها قابلية للإستخدام ضد الآخر في المعارك السياسية على قاعدة دينية منذ نشأ كيان المملكة الحديث، بل حتى قبل نشوئه؟

إن ما يستهوي السلفي السعودي للجهاد في العراق وتصدير أيديولوجيته إليه، ليس الإحتلال، فهذا حدث عارض، بقدر ما يستهويه مناكفة ومحاربة (المشركين الكفار المتحالفين مع الصهاينة والمسيحيين!) وهم الشيعة. فالعراق لم يكن - تاريخياً - مغرباً لا سياسياً ولا عقدياً للسعوديين كنظام حكم أو كأيدولوجيا، ولم تكن علاقة العراقيين السنّة العرب وغير العرب جماهير وسياسيين ورجال دين وأصحاب رأي، لم تكن علاقتهم بالسعودية إلا علاقة احتقار وتنافس وعداء. الطارئ الجديد الذي استفزّ مشاعر السلفية ليس بالضرورة احتلال الأميركيين للعراق، بل (بروز الصوت الشيعي فيه) بحكم الحجم السكاني النسبي. لا تستطيع معدة السلفيين في المملكة، وربما في غيرها، تحمّل أن يتغيّر وجه العراق (السنّي) منذ قيام الدولة العراقية الحديثة، ليأخذ شكلاً يتناسب مع ثقافة (مكونات المجتمع) ومع مصالح تلك المكونات؛ ولذا يفضل السلفيون والطائفيون عموماً، أن لو بقى صدام حسين في السلطة مع جرائمه المعهودة من أن تتغير هذه المعادلة.

حماسة السلفيين السعوديين (للجهاد) في العراق أدنى من أن تقارن بنظيرتها في (أفغانستان) رغم أن البلدين محتلين أميركياً، ولكن في أفغانستان يحتفظ الحكم بشكله السنّي كون الشيعة لا يمثلون نسبة تزيد عن ١٥٪ من عدد السكان وبالتالي لا خطر على (الرمزية السنّية) من وجهة نظر السلفيين، بل لا تشكل الإنتخابات التي جرت في أفغانستان خطراً من هذه الناحية. أما في العراق فالمسألة مختلفة، ورفض الإنتخابات لا يعني رفض إجرائها ما دامت البلاد تئن تحت الإحتلال أو لأسباب أمنية، وإن اتخذ هذا كعذر (لاحظ ان الإنتخابات الفلسطينية ستجري تحت الإحتلال أيضاً) مهما كانت الضمانات. الحقيقة هي أن هناك رفضاً للإحصاء، ورفضاً للإنتخابات، ورفضاً لتهدئة الوضع الأمني والقتل على

الهوية. والسبب هو أن أي شكل من هذا الإحصاء والإنتخابات سيكشف عن (حكم أقلية) سنّي عربي لأكثرية عربية/ شيعية وكردية/ سنّية منذ قيام الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م، وهذا يستتبعه (محاصصة) حسب النسب هي مرفوضة أصلاً عند من خسر موقعه في الحكم، وعند الطائفيين في العالم العربي والإسلامي عموماً، وعند السلفيين بشكل أخص، وبالذات في المملكة.

الحماسة السلفية للحرب في العراق تأخذ منحى طائفيّاً شديد اللحن لا يحتاج الى أدلة (لاحظ التركيز السلفي اليوم على العراق، وتجاهل أفغانستان، ولاحظ أيضاً كيف أن السلفيين عموماً قد تركوا مواقعهم في أفغانستان ليحاربوا في العراق، بالرغم من وجود الإحتلال الأميركي في كلا البلدين، ولاحظ أن الهجرة الى العراق متسارعة ومتوقفة الى أفغانستان، فالأولى أقرب وأكثر استقطاباً والأكثر إثارة للحفيظة السلفية المتطيّفة). الحماسة السلفية للجهاد في العراق مثقلة بالمشاعر العقدية والإرث الخصامي التاريخي، حيث يستدعي التاريخ، وتتكرّس النمطية في النظرة الى الآخر المذهبي، الذي جرد من الوطنية فضلاً عن الدين، فصار السلفي السعودي يحاكم وطنية العراقي ودينه، بل ويجري عليه الحكم على أرض العراق بالقتل والخطف وقطع الأعناق. ولا تخلو هذه الأعمال من زهو يطرب النفوس المريضة، ومن احتقار بشع لأدمية الإنسان، ومن استعلاء عنصري وقبلي؛ فقد تكرّس الشعور لدى مقاتلي السلفية بأن شيعة العراق ليسوا رجال الحرب، وإنما (فلاحين جهلة) لا يمكن أن يصمدوا في معركة مقابل (السنّة). مثل هذا التنظير للحرب والمشاركة فيها والنفخ في روحها واستدعاء التاريخ ليدعمها، يمثل خطراً على الوضع السعودي نفسه.

فهذه الروح المنفلتة من كل عقال، لا يمكن أن تفعل فعلها في العراق عبر (التصدير)، بينما يسلم (بلد المنشأ) منها ومن وهجا ومن احتمالات وقوعها في أقرب الفرص. وثالث هذه الدعامات التي يمكن استنساخها من العراق، هي رفض (حكم الأقلية) المطلق لإعادة تأسيس الدولة على قاعدة وطنية مكينة. هنا، في المملكة،

وهناك في العراق، شطط واندفاع أهوج الى تبني (المعادلة الصفرية) فيما أن يكون الحكم كله للأقلية أو فليهدم الوطن على رؤوس الجميع. هذه المعادلة، الواضحة اليوم في العراق والتي عبر عنها صدام حسين قبل أكثر من عقد من سقوطه في كلام واضح بأنه لن يترك العراق إلا خراباً يباباً، تتبنى بصورة من الصور في المملكة، وقد ألمح اليها الدكتور خالد الرشيد في إحدى دراساته المنشورة هنا في المجلة حين أشار الى مؤديات الرفض السعودي للإصلاح، وكيف أن خيار النخبة الحاكمة قائم على قول الشاعر: (لنا الصدر دون العالمين أو القبر).. إي إما أن يكون هناك بلد نحن أسياده المطلقون، أو هي الحرب ولا شيء بعد ذلك.

هذه الروح المغامرة المستأثرة، المغالية في النظر الى الذات، وبالتالي الحاطة من قيمة (الشريك) في المواطنة والمصلحة، كانت واضحة في عهد صدام وهي التي سببت الكوارث على العراق وأدت الى نهايته؛ وهي ذات الروح (الصدامية) الميالة الى العنف وسفك دماء الأبرياء التي تقول (نحن العراق ولا غير) والتي لا تقبل بأنصاف الحلول ولا بالمساومات ولا تعرض مشروعاً سياسياً سوى إلغاء الآخر مادياً ومعنوياً، وفي حال رفض هذا لن ينعم العراق بالهدوء كما يهددون.

في المملكة يوجد حكم أقلية، له نزعة مناطقية ومذهبية وقبلية، وهو بهذا يتشابه الى حد كبير مع نظام الحكم في البائد في العراق في الفلسفة والتوجه، مع اختلاف كبير من جهة حجم العنف المستخدم لإبادة الآخر. في العراق، لا يمتلك المرء أيديولوجيا تنظير للمذابح والإبادة، ولا دعوات أيديولوجية دينية، ولكن النظام كان يمارس كل أنواع الطائفية والعنصرية وحرب الإبادة. أما في المملكة، فإن التنظير للعنف وأيديولوجيا الدم متوافرة في التراث والكتابات بشكل غير مسبوق في تاريخ الأمم، فكل التنظير للعنف تجد له كتابات وتأصيلات دينية تفصيلية مع شرح للمبررات يطول. ولكن هذا التنظير الضخم والكتابات المتنوعة والشاملة لتفاصيل العلاقات مع الآخر المختلف وما يجب القيام به تجاهه، لا تجد لها إلا تطبيقات قليلة

بالقياس الى حجم المطلوب (دينياً - سلفياً). فحكم الأقلية في المملكة - والحق يقال - اكتفى بتسويد طائفة ومنطقة وجماعة، ولكنه لم يعمد إلى إلغائها مادياً من الوجود عبر المذابح والمقابر الجماعية على النحو الذي شهدناه في العراق. والرأي السائد هو أنه يكفي حكم الأقلية (النجدية) للسيطرة التامة على تفاصيل الحياة السياسية والاجتماعية والإقتصادية، مع توفير هامش للتنظير - الذي لا يُسمع ولا يُستجاب له - ومع بعض الحقوق المادية المنتقصة.

حالتان يمكن لهما أن تؤديا الى تفعيل التراث السلفي الوهابي باتجاه العنف الدموي والمذابح على نحو واسع، أي أوسع من العنف الذي بدأ قبل عامين والموجه الى الدولة أو ضد الجنسيات الغربية.

الحالة الأولى: ان تتبنى الدولة الإصلاح الشامل حسب ما جرده الإصلاحيون في عرائضهم وخصوصاً (عريضة الرؤية) والتي قدمت لولي العهد. فالإصلاح الشامل، سيعيد تأسيس الدولة السعودية على قاعدة جديدة يجعلها أكثر ثباتاً وتماسكاً وقوة؛ ولكن تبني الإصلاح الشامل قد يستفز المتطرفين الدينيين - السلفيين والنجديين عموماً، لأنه يلغي الإحتكار السياسي والديني والإقتصادي والعسكري على حساب (الأقلية الحاكمة). هذه الأقلية المتضررة، تشمل رجال آل سعود، ولكن هؤلاء قادرين - نظرياً - على تحمل تبعات الإصلاح الشامل، فهو وإن خفف من تسلطهم، فإنه يمنحهم عمراً طويلاً في الدولة، ويقنن قيادتهم لها، وهذا يعد تعويضاً مناسباً لهم. أما الفتوية الحاكمة خارج إطار العائلة المالكة، وخاصة التيار السلفي، فإن خسارته لا تعوض، وهو يرى أن الإصلاح الشامل يتناقض مع ثوابت المذهب، ولا يقبل بالمحاصرة أو المساومة على التراث الوهابي، ولا ببقاء التعدد المذهبي، فضلاً عن مساهمة هذا التعدد في بناء مؤسسة دينية متنوعة، أو قيام مؤسسات دينية أخرى مقابلة تمثل التنوع نفسه.

في هذا الوضع، قد يرفع السلفيون غطاء الشرعية عن النظام القائم (الذي بإمكانه التعويض عن ذلك بشرعية وطنية أكثر صلابة) وقد يحرص على العنف ضد النظام وضد الفئات الأخرى المهتزمة التي حرمت

من المشاركة في السلطة أو الإنتفاع النسبي المعقول منها. إن حصص السلطة في المملكة كما كانت في العراق أمر غير وارد، خاصة للتيار السلفي، وهو مستعد للقتال من أجل ذلك حتى النهاية. والعائلة المالكة من جانبها، لا ترغب في الأصل في الإصلاح، وقد وجدت في معارضة التيار السلفي ذريعة إضافية للتخلي عنه. لذا أصبح جميع المشاركين الفتويين ضمن (الأقلية الحاكمة) رافضين للإصلاحات لأسباب مختلفة تلتقي على ضرورة عدم تفتيت السلطة أو إدخال لاعبين جدد فيها، حتى وإن احتفظت تلك الأقلية بسلطات غير مبررة تفوق حجمها.

الحالة الثانية: إذا ما فشلت مطالب الإصلاح الشامل، أو حتى النسبي، وهو متوقع جداً - كما في الحالة العراقية إبان عهد صدام حسين - فإن خيار التدخل الخارجي يصبح ملحاً، يعضده دعوات للتقسيم. وحينها قد تنشب الحرب الأهلية، حتى في غياب العامل الخارجي. فالدعوات الانفصالية عن الدولة النجدية، انشقاق ضد الهيمنة النجدية في واقعها، وهي بهذه الحالة قد تستدعي تصنيفاً بين (الوحدويين الوطنيين) وهم سكان المركز المحكوم برموز الأقلية المسيطرة اليوم، وبين (الانفصاليين العملاء) وهم سكان الشرق والغرب.. وهنا يسقط عامل ديني أساس في التراث الوهابي، وهو أن المواطن المشترك (الشيعي او الصوفي أو الإسماعيلي، وبالأحرى غير الوهابي) لا يعد مستأمناً حين يطلب الانفصال. فعدم الإعتداء جسدياً على (المشرك المستوطن) حسب التعبير الفقهي، يكون مقبولاً دينياً طالما هو (خاضع) لحكم المواطن الموحد (النجدية - السلفي) وينتفي التعهد بعدم المساس به في حالة خروجه على (ولي الأمر) أو في حال (انشقاقه) عن ولاية المسلمين الموحدين المتطهرين.

وهكذا فإن البعثية الصدامية كما الفتوية الوهابية - السعودية لا تقدمان حلولاً للخروج من مأزق التعدد، سوى القسر والإكراه والإلغاء والمذابح؛ وإن عدم البحث عن حلول سلمية مقبولة وإن كانت غير منصفة سيوصل الدولة السعودية - حتماً - الى مأزق الحرب الأهلية والتقسيم والتدخل الأجنبي.

إصلاح العالم سلفياً بعد فشل الإصلاح الداخلي السعودي

مرتضى السيد

يثير تدخل السعوديين (السلفيين بوجه خاص) في شؤون الدول الأخرى سؤالاً مهماً:

هل ينطلق هذا التدخل من (عقيدة دينية) أم من (أو بسبب) نقص وضعف في الهوية الوطنية، أم الإثنين في حال اعتبر الدين بمفهومه الأممي نقيضاً للهوية الوطنية؟

يطرح هذا السؤال بصور مختلفة في الصحافة السعودية، وقد يعالج كثيراً من زاوية فقهية أو من جوانب المصلحة السياسية فحسب. وفي الحقيقة فإن هذا السؤال بقدر ما يشمل التيار السلفي فإن الحكومة السعودية معنية به، كونها - هي الأخرى - متهمة بالتدخل في شؤون الآخرين، على أرضية دينية، أو أنها تبني سياساتها الخارجية على أرضية دينية. ولكن الحقيقة قد تكون أبعد في الوجود وأوسع من هذا الحصر.

فالانتماء الشمولي الأممي إلى الإسلام، (قد) يحجب أو يضعف الانتماءات الأقل، وبينها الانتماءات الوطنية والقبلية والعشائرية؛ ومما يؤسف له أن المفكرين الإسلاميين فشلوا حتى الآن في التنظير الصحيح لهوية وطنية إسلامية مندمجة، بحيث تتداخل عناصر الهوية بين المحتوى الثقافي للدين وبين المحلية المؤطرة في هذا العصر ضمن حدود سياسية واضحة.

لكن ما يميز السعوديين عن غيرهم، هو أن الانتماءات الدينية، جعلت من الدولة السعودية نفسها ذات قيمة قليلة. فالهوية الواسعة للدين - كما هو معروف - تتخطى الحدود إلى حيث يوجد المسلمون كأكثرية، بل وقد تصل إلى أماكن تواجد الأقليات الإسلامية، وهو ما يمنح (الأممي) المسلم أو الإسلامي تصور دولة مترامية الأطراف من جاكارتا إلى المغرب؛ لكن هذا الإسلامي أو المسلم يعجز عن فهم أن هذه الدولة المتخيلة هي بالضرورة وبحكم العالم اليوم، دولة وطنية/ قبطية، أي دولة متعددة الأعراق والثقافات، لها حدودها وعلمها وحكومتها ورموزها واقتصادها وعلاقاتها مع المنظمات العالمية ومع الدول المجاورة. بمعنى آخر، إن الدولة الإسلامية الواحدة، التي تتخذ شكلاً إمبراطورياً في حال تحققها على الأرض، وليس في المخيال الديني - الشعبي، هي دولة وطنية، لا يمكن لها أن تتوسّع عبر الحروب الدينية (جهاد الطلب)، أو

الحروب السياسية، ولا بد لها أن تتوقف عند حدود ثابتة معترف بها. ولا بد لها أيضاً، مادامت الدولة ستتضمن فئات دينية مختلفة ومذهبية متعددة ولغات وأقاليم متغايرة اقتصادياً وجغرافياً، لا بد لها أن تتطور من جديد لتؤسس مفاهيم المساواة والعدالة بين مواطنيها، بشكل يمكننا القول معه أن الفقه الإسلامي - المذاهب الأربعة بوجه خاص - لا بد أن تجري تغييرات عميقة في اجتهاداتها المتعلقة بالعرب والأعاجم في مسائل متعددة، وتضعهم على قدم المساواة في الحقوق والمواطنة، وهو أمر يصعب تحصيله، فضلاً عن الحاجة إلى اجتهادات حول كيفية الحكم للدولة الإسلامية المتخيلة، هل هو للعرب، أم يجري وفق الأكثرية، والأكثرية كما نعلم غير عربية، إلى غير ذلك من التساؤلات.

بيد أن فشل الدولة الوطنية في العالم العربي، عزز من أحلام الأممية الدينية، والقومية العربية.. وكلما مضى زمن أثبت الطرفان أن ذلك الحلم لا يمكن تحقيقه، حتى وإن جرى اختراق الحدود الوطنية بمفاهيم وممارسات لم تخرج عن إطار التجمعات الصغيرة أو قناعات الأفراد.

بلا شك، فإن النزعة الوطنية، حتى بين الإسلاميين والقوميين العرب مختلفة بين قطر وأخر. فبمقدار ما تتعزز الهوية الوطنية - بعيداً عن طبيعة الحكم - كلما تذيّل قيمة الدعوات الآتية من خارج الحدود، أو النزعات التي تنتظر التصدير خارج الحدود، حتى وإن لم يحل الإشكال النظري من جهة الولاء للدولة أم للأمة. وقد لاحظنا أن الكيانات التاريخية عموماً، كما في الشام والعراق ومصر واليمن، قد أفرزت شعوراً وطنياً أقوى من تلك الكيانات السياسية الوليدة، كما في المملكة العربية السعودية.

بالطبع هذا لا يكفي للإجابة على تساؤل: لماذا تبرع ٢٦ عالماً سعودياً بفتوى الجهاد في العراق؟؛ فإن كان الأمر خاصاً بالعراقيين، فالأكثرية الكردية والشعبية يرون الأمر بصورة مختلفة، وهنا يظهر العلماء السلفيون وكأنهم يتدخلون في شأن لا يدركون مداه، وهو تدخل في شؤون الآخرين حين تفتي لهم دونما طلب أو حاجة، أو تفتي لمجموعة منهم في وضع يمثل تناقضاً مع فتيا محلية عراقية يتبعها أكثرية الشعب العراقي، هذا إذا تجاوزنا موضوع ما

تؤدي إليه الفتوى من حرب أهلية - طائفية، كونها لم تميّز في مجاهدة الأميركيين أو من يحاولون أخذ زمام الأمور بيدهم لإنقاص عمر الإحتلال الأميركي. أما إذا كان المعنى بالفتوى شاملاً للجمهور السعودي، وهو ما ينفيه المفتون، فنحن هنا أمام معضلة كبيرة تحتاج إلى تفكيك وتتعلق بمسؤولية الدولة عن تلك الفتوى، وما إذا كانت تمثل انشقاقاً على نظام الحكم الذي لا يؤمن بها.

لا شك أن الهوية الوطنية ضعيفة في المملكة، الأمر الذي يفسح المجال لتبني هوية واسعة الإطار كالأممية الدينية أو القومية العربية كأيديولوجيا، أو لتبني هوية ضيقة تميل إلى الانفصالية كالمناطقية في الحجاز (الغرب) والشيعية في الشرق مثلاً. لكن التيار السلفي في المملكة حائر بين استقطابين حادّين:

المناطقية النجدية، والأممية الدينية. المناطقية والأممية بيدوان متداخلين من حيث الفكرة، ولكنهما في المحصلة متعارضين أشدّ التعارض.

فالمناطقية تستقي قوتها من ذات المنبع الأممي. أي أنها مناطقية مدعومة بخلفية ثقافية دينية يوفرها المذهب السلفي المحلي (الوهابي)، الذي يعتبر مذهباً مناطقياً، من حيث المنتج الفكري والبيئة التي ولد فيها، والقيادة التي تقوم عليه اليوم، بل ومن حيث المنتج السياسي (الدولة) التي بناها المذهب واستولى عليها أتباعه الذين تشكلت قناعاتهم وأفكارهم ومصالحهم من خلال قنوات المذهب وانتماءاتهم العامة إليه.

هنا المذهب الوهابي يعزّز المناطقية، ويفترض فيه لاحقاً أن يعزز القبطية/ الوطنية، بحسب المنتج السياسي القائم (الدولة المنتجة عبر التحالف بين الوهابية وآل سعود وكلاهما نجديان). هنا المناطقية النجدية حافظت على لحمتها، بل تعززت خلال العقود الماضية، مدعومة بقوة الدولة وسيطرتهم عليها، ومدعومين بالتراث الوهابي وما يوفره من عصبية. فالمناطقية الحادة واحدة من أدوات احتكار السلطة في الدولة، وهي بالتالي غير معنية بهوية وطنية أوسع تشمل القاطنين لحدود الدولة، فتساويهم بأتباعها، ولهذا فشلت الدولة

المنجدة في تحقيق هوية وطنية الى هذا اليوم. هنا يأتي التساؤل الأهم: لماذا قفز السلفيون الذين فشلوا في تحقيق إجماع داخل الدولة القطرية السعودية، الى تبني الإنتماء الإسلامي الشمولي، رغم المناطقية الشديدة التي يتصف بها المذهب والأتباع، ورغم أن من مصلحة الدولة المنجدة إبقاء العمل والحراك الديني - السياسي ضمن الدولة السعودية، وعدم الخروج به خارجاً؟

الجواب هو أن الوهابية شأنها شأن المذاهب الإسلامية الأخرى تحمل خصائص أممية، كما هو الإسلام نفسه، وإذا كانت الغلبة محلياً لمناطقية المذهب، فإنها - الوهابية - تمتلك مقومات الخروج بالفكرة والمعتقد الى خارج الحدود، سواء تعلق الأمر بالدعوة الى الإسلام بين غير المسلمين، أو - وهو ما يؤكد عليه دوماً - تحويل المسلمين من مذاهبهم لاعتناق المذهب السلفي - الوهابي.

يضاف الى هذا، فإن المذهب الوهابي يعتبر من أشد المذاهب الإسلامية حركية، لا يضاهاه في هذا إلا المذهب الشيعي، أي أن المذهبين يمتلكان نزعة (توسعية) الأول يقربها بأداة الحرب والسلاح والحروب الدينية الجهادية باعتبار الآخر مشركاً، والآخر يختصرها في الدعوة السلمية والمحاكاة التاريخية والتراثية. ولأن المذهب الوهابي بحركيته المدهشة قد أنتج الدولة، وساهم في إدارتها ولازال، فإنه يرفض أن يبقى أسير الحيطان الحدودية؛ فالتوسع واجب ديني لمن يمتلك الحقيقة المطلقة الصافية التطهرية، ولا بد من أن يسقى الآخر المختلف من كأسه، ولو مرغماً بالسلاح والعنف.

فإذا ما أضيف الى ضعف الهوية الوطنية، وحركية المذهب، عنصر التسييس الجديد الذي طرأ على أتباعه خاصة منذ بداية التسعينيات الميلادية (بعيد احتلال صدام للكويت) مشفوعاً بتوتر عقدي عالٍ، وانكسار إسلامي فاضح.. فإننا ندرك لماذا يذهب السعوديون - السلفيون دونما سواهم - الى الخارج للقتال؟ ولماذا في الأصل تقوم السلفية بنسخها المتعددة في كل البلدان العربية والخليجية بالمساهمة في هذا النوع من (الجهاد عابر للقارات).

السلفيون كما قال كثير من الأتباع هم المجاهدون الأمميون.. وبين هؤلاء يأتي السعوديون في المقدمة، محملين بتراث متطرف أكثر وضوحاً وحدّة، وبخلفية معنوية تستقي معيها من وجود الحرمين الشريفين، الأمر الذي يمنح الفكرة السلفية بنسختها الوهابية كما يمنح حاملها السعودي قوّة أكبر في الإقناع، فضلاً عن الصورة الإنطباعية عن السعودي - السلفي بأنه غني مادياً، وقد جاء الى الجهاد متحلاً من الدنيا، بائعاً لها من أجل الآخرة؛ فضلاً عن ان

المال يعين أيضاً على إقحام السلفيين في خضم معارك الآخرين وخوض الحروب الدينية والسياسية.

ولعل البعض يضيف الى نزعة الإستعلاء الديني والمالي، نزعة أخرى منبثة في أعماق المشاعر السلفية المحلية (الوهابية) وهي النزعة القبلية التي هي بطبيعتها استعلائية عنصرية، الى حدّ جعل المتدين السلفي السعودي (سوبر جهادي) ينظر ذاته وينظر الآخرين إليه، خاصة وأن ميادين الجهاد في مجملها دارت في مناطق ودول فقيرة علماً ومالاً.

لقد وفرت الإتصالات الحديثة للسلفي السعودي وسائل تطلعه على ما يجري في الكون، وما يحل بإخوانه المسلمين في مناطق العالم الأخرى، وهو إذ يستخدم وسائل الإتصال الحديثة فإنه إنما يفعل في ظرف قد بدأ فيه للتو يطلّ على السياسة المحلية والدولية، والتي لم يكن أبه بها سابقاً، ولا يهيمه من شأنها شيء. الإطلاقة المتأخرة كانت مشفوعة بمشاعر متفجرة ضد الأوضاع المحلية والعربية والإسلامية، كما أنها مشفوعة بتبسيط غريب في تحليل الأحداث وتصنيف الأعداء وطرق مواجهتهم، خاصة وأن المفتين السلفيين في السياسة يتحدثون بلغة اليقينيات بساذجة مفرطة، وهم يعتقدون بأنهم قد امتلكوا الحقيقة السياسية كما الحقيقة الدينية التطهرية، وصارت رؤاهم وفتاواهم كما لو كانت أحكاماً دينية، وقد ترتب على تحليلاتهم الساذجة بالفعل أحكام دينية في غاية الخطورة.

لقد كان للسلفي السعودي قصب السبق في الحرب في أفغانستان، وفي الشيشان، واليوم في العراق، وقد كانت طلائع السعوديين تملأ الخافقين، فاشتهرت أسماء الى جانب بن لادن في أفغانستان، خطاب والغامدي في الشيشان، ولاتزال أسماء (الشهداء!) السعوديين وصورهم تترى هذه الأيام من العراق، وتقرأ على شاشات الإنترنت، ومعظمهم قضوا نحبهم في عمليات انتحارية يقصر عن القيام بها العراقيون أنفسهم. في حين تجد سلفيو الخارج أول المبادرين لطلب الشهادة بتفجير النفس بين الأبرياء الروافض، وقتل المرتدين من الشرطة والحرس الوطني العراقي!

ودائرة جهاد السلفيين في المملكة غير محدودة، بالبوسنة والصومال والجزائر والمغرب فضلاً عن الشيشان والعراق وأفغانستان، بل أن أصوات بعضهم، وصدى فكرهم يتردد في الفلبين (مورو) واندونيسيا وتايلاند (فطاني) وكشمير وغيرها. وبإطلاقة سريعة على مواقع النت السعودية خاصة موقع الساحات، فإن المراقب سيمسح من الأنات والألام والنياح على مصاب المسلمين في تلك الأصقاع ما لا يخطر له على

بال. والتساؤل يظل يلاحق المتابع لتلك المواقع: ماذا نفعل لإخواننا؟ كيف نجاهد؟ كيف نعين بالمال؟ إضافة الى المطالبات المستمرة بالدعاء لهم بالنصرة (أضعف الإيمان) وتناقل أخبارهم وانتصاراتهم مضاعفة ألف مرّة، يرافقها الكثير من (التأييد الإلهي) و (الكرامات) على نحو ما رأينا نظيره أيام الجهاد الأفغاني الخالية.

وباختصار شديد.. فإن السلفي السعودي - الوهابي، حامل رسالة، يرى أنه مسؤول عن إيصالها الى كل الكون. كانت هذه الرسالة دينية/ مذهبية، سلمية من جهة عدم الفرض بالسلاح، ومتطرفة كونها مزقت كثيراً من الجاليات والجماعات الإسلامية: كما يجري التبليغ بها بموارد مالية ضخمة، بعضها يأتي من الدولة السعودية نفسها، والبعض الآخر من التبرعات والزكوات. وبعد أن تم تسييس المجتمع السلفي، أصبحت الرسالة الدينية مقرونة بحمل السلاح والجهاد، فالفكرة قد لا يكون لها ألقها إن لم تحمل على قاطرة مسلحة، فالمجاهد السلفي يقدم - بنظر البعض - قيمة عالية لفكرته وهو يدك الولايات المتحدة بالطائرة، وبتفجير نفسه في رتل أمريكي في العراق. ولهذا، قيل بأن السلفية - الوهابية حققت إنجازاً في المحيط الإسلامي المحبط بعيد (غزوتي مانهاتن وواشنطن!) وعلى وقع ذلك الإنجاز، تدافعت قوافل الجهاديين السلفيين الى العراق مدفوعة بزخم كبير كما يسجل المنتمون الجدد أسماءهم في سجل الخالدين. ولعل ما سمي بـ (الخلايا النائمة) للقاعدة في كثير من دول العالم، بما فيها دول أوروبية، وبغض النظر عن المبالغات، لا تعدو تفعيلاً لأفراد انتموا الى التيار السلفي حديثاً، استهوتهم المغامرة الـ (بن لادنية) فصار كل فعل ينسب الى القاعدة تيمناً بما ينطوي عليه من تأييد ورغبة لأن يكونوا أعضاء فيها ومساهمين في نشاطاتها.

وفي المحصلة، فإن المنتج الجهادي الوهابي هذا، هو حصيلة لثقافة وظروف محلية سياسية واقتصادية بالدرجة الأساس، وما نشهده من نزعة لدى التيار السلفي لاعتبار نفسه مسؤولاً عن إصلاح الكون - بطريقته - وأن يتدخل في شؤون الآخرين بالسلاح والمال وغيرهما، إنما تنعكس سلبياً على نظام الحكم نفسه، وعلى الدولة، كما على المؤسسة الدينية الرسمية.

إن إصلاح المؤسسة الدينية الرسمية، كما إصلاح نظام الحكم، يوفران البيئة المناسبة لإشغال السلفيين والسعوديين عموماً كما الحكومة ذاتها بأنفسهم، وتبديل أوضاعهم التي لا يزعم أحد أنها جيدة. فهل فرغ هؤلاء من إصلاح أنفسهم لكي يصلحوا العالم؟ أم أن دعوة إصلاح العالم إنما جاءت بسبب فشل الإصلاح الداخلي؟!

رسالة من الإصلاحيين المعتقلين الى ولي العهد

طعونات في المحاكمة وتصميم على الإصلاح

معيار العلانية الشرعي والدولي وهو حضور الصحافة والجمهور، التي أرادت الهيئة أن تحرف مضمونها بقصرها على حضور قريبين لكل معتقل، وتجاوز القاضي سعود العثمان صلاحياته وأقره العضوان الآخرون فأمر الجنود باستخدام العنف المادي لإجبارنا على حضور الجلسة، ولو كان يملك أداة تجبرنا على الكلام لفعل.

بيد أننا صمتنا، من أجل إفشال الالتفاف على علانية الجلسات، ومن أجل كشف ما يصدر في القضاء من عنف مادي تجاه المعتقلين من أمثالنا، ومن أجل ذلك نرفع إليكم قضيتنا طالبين الإنصاف في ضمان محاكمة علانية، للأسباب التالية:

• الأول: أن المادة (١٥٥) من نظام الاجراءات الجزائية الذي اعتمد عليها القاضي في استثناء الجلسة من قاعدة المحاكمة العلنية إلى السرية حيث لا يوجد في المملكة محكمة دستورية شرعية عليا، تبت في دستورية الأنظمة؛ فكان يفترض على القاضي البت في دستورية المادة من عدمها ابتداءً.

• الثاني: أن هذا الاستثناء غير شرعي، لأن الاستثناء يبطل مقاصد الشريعة من مفهوم العلانية، فهو يخالف المبدأ المعلن بالالتزام بأحكام الشريعة، لأن سلطة القاضي في الاستثناء ليست من دون معايير وضوابط، وأساسها مصلحة الخصوم، ولا سيما الطرف الأعزل.

• الثالث: وعلى افتراض مشروعية الاستثناء في المحاكمات السياسية، فإن الهيئة القضائية عندما استثنت، وقعت في ما يسمى بالتعسف في استخدام القانون، فوجود نص يسمح بذلك، لا يبرر أن يقوم القضاء بمخالفة مبدأ العدالة.

• الرابع: لوجاز الاستثناء في المحاكمات العادية، فإنه لا يجوز في المحاكمات السياسية التي طرفها الدولة، لأن ذلك مظنة التفريط بحقوق المتهمين. والمحاكمات السياسية في العالم قلما تكون سرية إلا في الأنظمة الدكتاتورية.

• الخامس: أن الهيئة القضائية أخلت بمبدأ تساوي الخصمين أمام القاضي، في مسألتين: الأولى: شكلية وهي أنها وضعت المدعي العام في

صاحب السمو الملكي / الأمير عبد الله بن عبد العزيز
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أولاً: نشير إلى سجننا نحن المعتقلين من دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني منذ ١٤٢٥/١/٢٥هـ (٢٠٠٣/٣/١٦م). ونتوجه إليكم طالبين الإنصاف، بعد صدور قرائن قوية من القضاء تدل على تعسف في استخدام الصلاحيات. ونعلمكم أن هيئة الإدعاء ظلت تماطل وتسوف في إجراءات محاكمتنا، حتى لم يتح لنا أن نحضر محاكمة إلا بعد مرور خمسة أشهر على اعتقالنا (١٤٢٥/٦/٢٣هـ) (٢٠٠٤/٨/٩م).

وأن الهيئة القضائية لمحاكمتنا منذ إحالة القضية، صدرت منها تصرفات تدل على المماطلة والتسويق أيضاً، وعلى الالتفاف على مفهوم علانية المحاكمة، وقد وقعت منها أمور تطعن في مصداقيتها وحيادها.

وقد حاولنا أن نرد ما أصابنا من حيف القضاء، ولا سيما في مسألة حقنا في محاكمة علنية، فكتبنا إلى أصحاب الفضيلة رئيس وأعضاء الهيئة مرات عديدة، منها الخطاب الذي موجزه (من سبب تأجيل المحاكمة الجمهور أم استفزاز المباحث أم طبيعة الانتقال إلى العلانية والشفافية).

ولم نجد أي تفهم للموضوع، فكتبنا إلى معالي الرئيس الأعلى للقضاء منها الخطاب الذي موجزه (أطلقوا سراحنا من دون تعهدات ظالمة، أو حاكمونا علانية)، وآخر شرحنا فيه المعايير الشرعية والدولية لمفهوم علانية الجلسات، بتاريخ ١٤٢٥/٨/١٢هـ وهو عن مفهوم علانية المحاكمات. وأخيراً بتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٣هـ الذي موجزه علانية المحاكمات هي الخطوة الأولى في تعزيز استقلال القضاء). وبرفقه صور من الخطابات.

ثانياً: إن ما وقع من القاضي سعود العثمان أثناء الجلسة الرابعة (المفترضة) بتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٣هـ جعلنا نياس من انتظار الإنصاف، حتى في الإجراءات الشكلية للمحاكمة. حيث إن القاضي تجاوز ما فعلته الهيئة من التفاف على مفهوم العلانية، متجاهلة

بعث المعتقلون الإصلاحيون

برسالة الى ولي العهد

السعودي تتضمن شكاوى

ومطالب تتعلق بسير

المحاكمة والقضاء وغيرهما.

وهذه الرسالة يمكن ان

يستشف منها أحوال

المعتقلين من جهة،

والطريقة التأميرية التي تدير

بها وزارة الداخلية ووزارة

العدل ملف الاعتقالات غير

القانوني؛ كما يكشف عن

تساؤل الآمال بأية عملية

إصلاحية في المستقبل

القريب.

مكان مميز، ضمن طاقم الهيئة القضائية، ويجلس على مكتب مماثل مقابل لمكتب كاتب الضبط، ونبهناها إلى أن في ذلك إخلالاً بمبدأ تساوي الخصمين أمام القاضي، فوعدت بتلافي ذلك في الجلسات القادمة، ولكنها لم تفعل.

الثانية: أتاحت الهيئة للمدعي العام أن يتلو مذكرة الاتهام، التي جرمتنا بشتى التهم الدينية والعلمية والسياسية، مطالبة بأقصى العقوبات، وتليت المذكرة على جمهور فيه رجال الصحافة المحلية والإعلام، ومدوبو وكالات الأنباء العالمية. فكيف تتيح له أن يتهمنا علناً، وتجبرنا على أن يكون دفاعنا سراً، ماذا وراء ذلك؟

إذا أضيف ذلك إلى ما تفوه به بعض المسؤولين والصحفيين من حملة علينا منذ اعتقالنا دل على تحيز جديد من قبل القضاء، يضاف إلى تحيز الإعلام، وهذا وذاك يعتبر من وسائل التأثير على سير العدالة.

• السادس: ولذلك فإن ما جرى، قرائن تدل على عدم حياد الهيئة القضائية، وعلى انحيازها للطرف الأقوى وهو الدولة، ضد الطرف الأعزل وهو الأفراد.

ثالثاً: لابد من ربط التصرفات التي صدرت من الهيئة مع بعضها لكي يتبين هذا المبدأ، من خلال ما يلي:

أ - تتيح العلانية للمدعي العام، وتحرمها على المتهمين عندما يقومون بالدفاع.

ب - تتبنى وجهة نظر المباحث في تحميل الجمهور سبب الإخلال بأداب المحكمة من دون أن تستمع إلى وجهة نظر المتهمين والجمهور، فتعزل الأسباب (المقصودة) التي شارك فيها القضاء والمباحث، عن النتائج (العقوبة) التي صدرت من الجمهور.

ج - تبلغنا في وقت متأخر من الليل، قبل ساعات من موعد المحاكمة، ومن دون علم المحامين، لكي تمثل محاكمة (سورية) العلانية، (سرية) الحقيقة.

د - تلتفت على مفهوم العلانية، الذي له معيار شرعي هو أن الجمهور شهود الله في أرضه، كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد جاء في المعايير الدولية تحديد يضبط مفهوم العلانية بأنها هي التي يتاح فيها حضور الصحافة والإعلام والجمهور أي لا تكون بحضور زوجة المتهم أو ابنة أو أخيه كما يتوهم القاضي سعود العثمان عضو الهيئة القضائية.

رابعاً: إن أكبر دليل على مساوئ المحاكمة السرية، ما صدر من القاضي سعود العثمان، حيث تصرف تصرفات عديدة، خرج بها عن

سمة القاضي الطبيعي:

أ - عندما أجبرنا على الدخول إلى قاعة المحاكمة، وحاولنا إقناع الهيئة بأن العلانية حق لنا، فرفض ذلك بخشونة وغلظة، وعندما رفضنا الدخول إلى القاعة، ذكر لنا أن من حقه أن يلزمننا بالحضور عنفاً وقسراً، فبيننا له أن وظيفته تنحصر بالإبلاغ بالطرق القانونية المتعارف عليها، ومن حقنا بأن نرفض المحاكمة السرية أو نقبل، ومن حقه أن يصدر حكماً غيابياً، ولكنه ذكر أن من حقه استخدام العنف المادي لإجبارنا على المحاكمة السرية، فأمر الجنود باستخدام العنف المدني ضدنا، فدفعنا جنود المحكمة دفعاً شديداً، وقد نال العنف من أجسادنا حتى اضطر بعضنا لإجراء فحوصات طبية للتأكد من سلامته من الكسور والرضوض.

ب - أن القاضي كلمنا بعنف معنوي وقسوة وغلظة، تدل على أنه جاء إلى الجلسة وهو غضبان وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم على أن يقضي القاضي وهو غضبان.

ج - وفوق ذلك خرج عن الحياد الطبيعي للقاضي، عندما ذكر لنا أنه (سيبقينا في السجن حتى يطحن الحب الذي في رؤوسنا)، فحكم قبل أن يسمع دُفوعنا، ولذلك ذكرنا له (أنك إذن صرت خصماً لا قاضياً).

إذا كان هذا العنف القضائي مادياً ومعنوياً يستخدم مع دعاة سلم عرف قضيتهم القاضي والداني، فكيف حال آلاف المتهمين الذين لا يستبعد في مثل هذه الأجواء أن ينالهم تعذيب نفسي وجسدي في زنازين البوليس، وأن يشارك القضاء أجهزة الأمن بالتستر والتدليس. ترى لو كانت الجلسة علانية، هل تصدر من القاضي مثل هذه التجاوزات؟ هل كان يمكن كشف مثل هذه التجاوزات، لولا إصرارنا على علانية محاكمتنا. من أجل ذلك جاءت المعايير الدولية لتنص على مفهوم محدد للعلانية المحاكمات العلنية، لا مجال فيه للاجتهاد والتدليس، فكلما كانت القضية عامة أو سياسية كلما كانت العلنية ضرورية. فحتى قتلة السادات في مصر، ظفروا بمحاكمة علنية.

خامساً: - إن القضاء السعودي، قد خطا بهذه المحاكمة السياسية (العلانية)، خطوة من خطوات تعزيز الاستقلال، ولكن يبدو أن الالتفاف عليها بدأ من أول وهلة، إذ أن هذه أول محاكمة سياسية علنية، منذ إنشاء المملكة، فهل تم التراجع عنها بهذه السرعة؟ إن نجاح القضية اليوم في تمرير الاستثناء والالتفاف على المفهوم، يسقط مبدأ العلانية من كل المحاكمات السياسية، ويثبت أن وزارة الداخلية لديها ما تخشاه وتخافه من العلانية، وأن

القضاء تابع لها في هذا الاتجاه.

وهناك عديد من القانونيين والقضاة يتحدثون عن حق القاضي في أي قضاء في استثناء المحاكمة من العلانية، ولكن هؤلاء لا يدركون التجاوزات الكبرى في القضاء السعودي فيقفون على الجزئيات، ويقولون: نصت الأنظمة في جميع الدول، على أن من حق القاضي، أن يستثنى قضية مثل قضيتنا من العلانية، وهذا قياس مع الفارق، ففي القضاء السعودي قواعد فضفاضة، تجعل الاستثناء تفریطاً بحقوق المواطنين السياسية، وتجعل العلانية هي الإجراء الذي يبين ما يمكن أن يحدث من تفریط بحقوق المتهمين.

أولها: أن القضاة (وهذا ما أقر به المدعي العام) في مذكرته يرون أن (ولي الأمر أدرى بالمصلحة)، ومقتضى ذلك أن القضاء غير مستقل عن ولي الأمر، ولا سيما في الإجراءات، وأن ولي الأمر عبر وزير العدل أو وزير الداخلية، له سلطة ما على القضاء.

ثانيهما: أن ولي الأمر هو القاضي، الأصيل، وليس قضاة المحاكم إلا وكلاء (وقد أقر بذلك المدعي العام في مذكرته) وحاصل ذلك أن القضاء ليس سلطة مستقلة. وأن عبارة القضاة مستقلون الواردة في نظام القضاة، تشير إلى استقلال القضاة بصفتهم أشخاصاً، ولا تضمن استقلال القضاء بصفته مؤسسة وسلطة، ومعنى ذلك أن المسؤولين الذين شجبونا في الإعلام، هم القاضي الأصيل، الذي يستطيع تغليظ العقوبة، عندما ترفع إليه لإقرارها، والعلانية إذن هي أقل الحقوق التي ندافع بها عن أنفسنا، لكي ننجو من احتمالات قسوة الأحكام، والتشويه في الإعلام، والتفريط بالحقوق.

ثالثها: ليس في القضاء السعودي مدونة تحدد الفعل المجرم (الجريمة) ولا (العقوبة) في مجال الرأي والتعبير وغيرها بحيث تكون مسطرة واضحة لوصف ما يمكن اعتباره جريمة أو جنحة، وفوق ذلك ليس فيه سلم لعقوبات التعزير، لإن قاعدة التعزير فضفاضة، فالتعزير يمتد من ضربة بالسوط إلى ضربه بالسيف.

رابعها: ثقافة القضاة (من خلال معرفتنا بما يدرس في كليات الشريعة والمعهد العالي للقضاء) ليس فيها ما يكفي حول مسائل (حقوق الإنسان) سياسية ومدنية وثقافية واقتصادية، بل ولا ما يكفي حول (حقوق المتهم).

وأمام هذه المجاهل الأربع كيف يمكن تبرير استثناء أي محاكمة سياسية من مبدأ العلانية والتي تؤكد أن القضاء السعودي غير مستقل. إن العلانية هي أبسط إجراء، يجعل الجمهور

فاصلة

يجب إطلاق اللاحم فوراً

أصدرت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في ٢٧ نوفمبر الماضي بياناً من القاهرة قالت فيه أن استمرار اعتقال عبد الرحمن اللاحم ودعاة الإصلاح، تأكيد لمسيرة القمع السعودي. وأكدت الشبكة أن استمرار اعتقال الناشط الحقوقي والمحامي عبدالرحمن اللاحم من قبل السلطات السعودية، يعد تأكيداً لمنهج القمع الذي تستخدمه السلطات السعودية ضد جميع دعاة الإصلاح وحرية التعبير في المملكة.

ويأتي اعتقال اللاحم الذي تم في السادس من نوفمبر الحالي، كحلقة ضمن سلسلة طويلة من التجاوزات الحكومية السعودية لكل قيم حقوق الإنسان واحترام الحريات، وليضاف سجين آخر ضمن سجناء الرأي والضمير في المملكة السعودية. التي تستخدم الأوضاع التي تعيشها المنطقة العربية للتغطية على هذا الكم الهائل من الانتهاكات التي تمارسها ضد مواطنين كل جرمهم المطالبة بحقوقهم في حياة آدمية. وقال جمال عيد المدير التنفيذي للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان: (إن ما يحدث بالسعودية لهو مأساة حقيقية، فحين تكتم الأفواه ويعتقل دعاة الإصلاح وحرية التعبير فذلك يعني إشاعة الخوف وتنامي الكره لدولة، يصر حكامها على الاستبداد والقمع).

وأضافت الشبكة بأن غض الطرف عن تلك الممارسات السعودية، يعد مشاركة في القمع وتأييداً للاستبداد الذي تمارسه الحكومة السعودية ضد مواطنيها منذ أمد بعيد. وأنه قد أن الأوان لوضع حد لتلك الانتهاكات التي تصم مرتكبيها بالعار.

وعلى الرغم من أن عبدالرحمن اللاحم قد تعرض مراراً للاعتقال والمنع من السفر والكتابة، إلا أن هذه المرة، والتي تسعى الحكومة السعودية للتعتيم عليها، تأتي في فترة يصعب فيها إخفاء تلك الانتهاكات لاسيما وأن مناخ الكراهية والتطرف الذي تغذيه السعودية يهدد بكارثة لا يمكن تداركها سوى بإطلاق الحريات والتحلي بسمات الدولة المدنية. وقال عيد: (يجب إطلاق سراح اللاحم ودعاة الإصلاح وكل سجناء الرأي الذي تعج بهم سجون السعودية فوراً، لأن تنامي مشاعر العداة والكراهية لهذه الدولة التي تنتهك أبسط حقوق الإنسان، سوف ينال من المجتمع السعودي ويهدد مستقبل هذه الدولة).

والتهديد بالسجن والمنع من السفر، والإحالة إلى المحاكم، وإقامة المحاكمات السرية، ولا بد من رفع الستارة، حتى يرى الجميع ما يحدث، حتى لو كان ثمن ذلك صدور أحكام قاسية علينا، فدورنا هو أن نعلق الجرس. من أجل ذلك نتوجه إلى سموكم مطالبين بما هو آت:

١ - تشكيل لجنة عدلية لدراسة شكاوانا من تصرفات الهيئة القضائية، ولا سيما التي جسدها القاضي سعود العثمان، وأساليب التسويق والمماطلة، والالتفاف على علانية الجلسات التي أخرت البت في قضيتنا رغم مرور ثمانية أشهر، ويكون ضمن مهامها، النظر فيما إذا كان ما صدر من القاضي سعود العثمان يبرر تنحيته عن الهيئة القضائية.

٢ - التزام الهيئة القضائية لمحاكمتنا بالمعيار الشرعي للمحاكمات السياسية، حيث كان الرسول صلى الله عليه وسلم يقضي في المسجد. والتزامها بالمعيار الدولي لمفهوم العلانية الذي ينص على حضور الصحافة والإعلام، لأن هذا الإجراء هو مقتضى القول بتطبيق الشريعة الإسلامية، وهو مقتضى إحترام الدولة للمواثيق العادلة التي وقعتها دولياً وإقليمياً وعربياً، كمواثيق حقوق الإنسان، ومنع التعذيب، ومؤتمر تونس، وهو مقتضى احترام القضاء لمبدأ مشاركة المواطن في القرار السياسي والإداري، الذي أعلنه خادم الحرمين الشريفين مراراً، وجسده سموكم في العديد من الإجراءات.

ولكي نؤكد لسموكم حرصنا أن تأخذ العدالة مجراها الطبيعي، وفي ظروف ملائمة للجميع، فإننا نقدم اقتراحنا التالي، والذي يأخذ بعين الاعتبار ما أبداه القضاء بشأن الأعداد الكبيرة من المواطنين الذين يرغبون في حضور المحاكمة، كما يحفظ لنا حقوقنا في إجراء محكمة علنية عادلة، وفق ما يلي:

١. تعقد المحكمة في نفس القاعة التي جرت فيها الجلسة العلنية الأولى، وفي الدور الحادي عشر من مبنى المحكمة نفسه.

٢. تخصص مقاعد الصفين الأول والثاني للمتهمين، وللمحاميين، وللوكلاء.

٣. تخصص مقاعد الصفوف الثالث والرابع والخامس لمراسلي الصحف ومندوبي وكالات الأنباء المحلية والعالمية، وللمهتمين بالشأن العام في بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

حرر يوم الجمعة ١ رمضان ١٤٢٥هـ

الموافق ١٥/١٠/٢٠٠٤م

أ. د/ متروك الفالح، الكاتب/ علي الدميني،

أ. د/ عبدالله الحامد

شاهداً يساعد القضاء على الالتزام بالعدالة، ويحميهم من تدخلات وزارة الداخلية، وإن استثناء المحاكمات السياسية، من العلانية، هو أكبر علامة على هشاشة استقلال القضاء، لإن كثيراً من السجناء معرضون للاضطهاد في أروقة البوليس، ولأن يقوم القضاء بالتدليس. وهناك براهين وشهادات حية، تدل على أن المحاكمات السرية هي الباب الذي ينبغي سده للحيلولة دون الانتهاك الصارخ لحقوق المتهمين.

سادساً: إن إحدى القضايا التي رفعها ألف شخصية، وأيدها الآلاف عبر وسائل الإعلام بعد اعتقالنا اتهم بها دعاة الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني المعتقلون هي أنهم يشكون بحيادية القضاء، وإن ما حدث لنا دليل على أن القضاة بأنفسهم من خلال محاكمتنا قد برهنوا - بهذه التجاوزات وبتفضهم العلانية - على حاجة استقلال القضاء إلى التعزيز. إن تهمة المعتقلين الأساسية، هو مطالبتهم بإصلاح نظام الحكم نفسه، ولا سيما وأن النظام الأساسي للحكم جمع للملك أمانة السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية. أيضاً يطالبون بإجراءات تضمن عدالة نظام القضاء واستقلاله، فكيف يمكن ضمان محاكمة عادلة للمعتقلين، مادام هناك تدخل بين صلاحيات السلطات الثلاث؟ وحين تكون المحاكمة سرية، ما الضامن ألا يصبح الخصم هو الحكم؟ ولذا فإن تواجد الناس، ولا سيما الصحفيين والإعلاميين، يشكل شاهداً على عدالة القضاء.

وبالرغم من أن أصحاب الفضيلة رئيس وأعضاء الهيئة القضائية قد أكدوا لنا أنهم سيحكمون بالعدل والإنصاف، وهذا أمر ممكن ولكنه غير متوقع في ظل النقط السابقة.

ولو تم لكان هذا خاصاً بنا، ونحن نريد أن تستمر علانية المحاكمة عرفاً قضائياً للمعتقلين اليوم وغداً، مهما كانت التهم الموجهة إليهم، حتى المتهمون بالعنف ينبغي أن يحاكموا علانية، وأن يتاح لكل منهم توكيل محام، لأن الإصرار على هذا العرف، هو حد أدنى من ضمانات العدالة لآلاف الموقوفين من الذين لا حول لهم ولا قوة، ولا معرفة بمعايير العدالة، ولا إعلام لهم ولا ناصر، وإننا بهذا الرأي لا نعبر عن أنفسنا وحسب، بل إننا مجرد أفراد من ما لا يقل عن ألف إصلاح (رجالاً ونساءً) من موقعي خطابات الإصلاح الدستوري والمجتمع المدني، ونرى أن الخط المحافظ في الإدارة العليا والقضاء والداخلية، يريد إعاقه قطار الإصلاح السياسي والإداري الذي يقوده الملك وولي العهد، عبر التعهدات

رُبْع) الانتخابات البلدية في المملكة

حماسة ضئيلة قد تتحول الى فضيحة

فاضل حسين

في الأسبوع الأول من تسجيل الناخبين في منطقة الرياض، وهي أولى المناطق التي ستجري فيها الانتخابات البلدية، لم يتقدم للتسجيل سوى نحو ٢٥ ألف مواطن في مدينة يزيد سكانها على المليونين، ولم تلحظ أية اهتمامات او حماسة لدى الشارع للمشاركة فيها؛ فالمراكز فارغة، وعدد العاملين فيها مشغولين بشرب الشاي وقراءة الجرائد بانتظار (زبائن) يتلطفون على الحكومة بتسجيل أسمائهم في قائمة الناخبين. السبب الأساس لهذا هو أن هذه الانتخابات ضئيلة الأهمية، فهي (نصف انتخابات) لأن الحكومة ستعيّن نصف الأعضاء!

وهي نصف انتخابات، لأن المرأة السعودية محرومة من المشاركة سواء كمنتخبة أو مرشحة. هذا يعني أنها ربع انتخابات!

وهي فوق هذا انتخابات بلا صلاحيات حقيقية، حتى تلك المتعلقة بشؤون البلدية نفسها. فالبلديات مزارع مستوطنة للنهب والتلاعب بالأراضي وبالميزانيات ويشارك فيها كبار القوم من جماعة (عظام الرقبة) ولهذا لن يمنح المنتخبون سوى النزر اليسير من الصلاحيات، وسيقوم المعينون بالدور القديم تحت يافطة جديدة!

لهذه الأسباب، فإن الانتخابات البلدية لا قيمة لها.

ولقد أشرنا سابقاً الى أن قيمتها الحقيقية - من وجهة نظر المشاركين فيها - تكمن في ما إذا كان بالإمكان الاستفادة من جو الانتخابات (المفتعل) في تعليم المواطنين وسائل حشد الجمهور، وتربيته سياسياً عبر الاجتماعات ومناقشة البرامج وما أشبه.

هذه فائدة لا تنكر.

ولكن حتى هذه الفائدة المحدودة، تم إجهاضها.. ففي المنطقة الشرقية، انتبعت السلطات الأمنية، الى أن المواطنين هناك قد أخذوا موضوع الانتخابات على نحو جاد؛ وأنهم شكلوا لجاناً في كل المدن والقرى لتنظيم العملية وتوعية المواطنين، وأنهم بدأوا بإقامة المحاضرات والندوات التي تبين فضائل الانتخابات وتحض على المشاركة فيها وتناقش تطويرها. هنا، لم يطبق السيستم الديكتاتوري الأمر،

فاستدعى الكثيرين وأخذ عليهم التعهدات (بأن لا يعودوا لمثلها)!

هذا ونحن نتحدث عن انتخابات مفتوحة!

ويأتي هذا في الوقت الذي خرج فيه ولي العهد على المواطنين - خاصة في الرياض - يحضهم على المشاركة!

التفسير المعقول لهذا السلوك المتناقض من قبل المسؤولين، هو أن الحكومة تريد انتخابات (حي الله!) لا تؤدي الى فضيحة حين لا يشارك فيها المواطنون، كما في الرياض، وفي نفس الوقت لا تريد من المواطنين أخذها بشكل جاد يؤدي في المستقبل الى تبعات شعبية تضغط عليها من أجل انتخابات صادقة كاملة على المستوى السياسي (مجلس الشورى) أو (مجلس المناطق) فضلاً عن انتخابات المجالس البلدية.

الحكومة السعودية تريد انتخابات هزيلة تقول من خلالها للعالم - وللحليفة أميركا بشكل خاص - أنها سائرة في طريق الإصلاح المتدرج، كما قال الأمير سعود الفيصل (٢٠٠٤/١١/٣٠).

لكن بعض الكتاب كالأستاذ عبد الرحمن الراشد، ألمح الى أسباب أخرى لغياب الحماس الجماهيري تجاه الانتخابات البلدية، ورأى ان عامة المواطنين مشغولين بقوتهم وبسوق الأسهم بدلاً من الانتخابات، ولكنه لم يشر الى السبب الجوهري للعزوف وهو (خواء الانتخابات من المحتوى).

بيد أن ملاحظة عبد الرحمن الراشد تستحق التوقف والنقاش فعلاً. فالانتخابات تأتي والتيار السلفي لا يرى نفسه معنياً بها، رغم أنها تقوم بين حريمه وفي دياره ومواقع نفوذه. فلماذا؟ بعض مشايخ السلفية لا يؤمنون بالانتخاب أصلاً، وبعضهم الآخر المسيس لا يرى فيها قيمة وبالتالي فإن الفوز فيها لا يعني شيئاً كثيراً من وجهة نظره. اما التيار الليبرالي الذي ناضل من أجل تغييرات جذرية وحاسمة وشاملة في النظام السياسي السعودي، فإنه في الأصل لم يكن متحمساً لها منذ الإعلان عنها قبل أكثر من عام، حيث رآها دون المستوى، ودون الطموح، وبلا قيمة تحفز على الدخول فيها، خاصة وأن الإصلاحات تلقت ضربة بتقليص هامش حرية التعبير، والإمعان في إلحاق القضاء بوزارة الداخلية، إضافة الى اعتقال رموز الإصلاح منذ مارس الماضي حتى اليوم.

ولكن تبقى هناك شرائح واسعة من المواطنين، إما فقدت الأمل في النظام السياسي برمته وتبنت خيار العنف، وإما أنها مشغولة بتحصيل قوت يومها، وهي لا ترى ولا تتفاعل إلا مع واقعها اليومي المجهد والمرير، خاصة وأننا نتحدث عن مجتمع ضعيف من حيث الثقافة السياسية. وهناك شريحة أخرى، قد تكون مخملية ملتصقة بنظام الحكم وبمنافعه، وقد وجدت نفسها منشغلة هذه الأيام بزيادة ثروتها عبر سوق الأسهم وتحصيل ما يمكن تحصيله من النفقات الحكومية المتصاعدة بسبب تصاعد المداخل النفطية. هذه الفئة ليست معنية بالموضوع السياسي كثيراً. ولذا لا يبقى إلا بعض فئات الطبقة الوسطى، التي أشغلت عمداً - ربما - عن الإنخراط في المشروع الانتخابي - ضئيل القيمة - بأمر آخر وفرته الحكومة هذه الأيام عبر سوق الأسهم، وهو ذات الأمر الذي حدث إبان أزمة الخليج الثانية؛ وكأن ارتفاع الأسهم مخطط له لصرف الإنتباه عن الموضوع السياسي كلية.

كل هذه العوامل تجعل من الانتخابات البلدية ضئيلة الاستقطاب، وهنا يكمن الخطر وليس الإلتئاص كما تتصور الحكومة.

فإذا ما فشلت الدولة من خلال المشاريع السياسية المطروحة في حل المشكلات وإقناع الجمهور بأن الأوضاع سائرة الى التغيير والإصلاح، فإن الإرتداد سيشتد ضد الدولة. إذ ليس مهماً أن تضع مشاريع سياسية، وإنما المهم أن تعالج هذه المشاريع مشاكل حقيقية، وإلا فإن قيمتها لن تبارح الصفر، ولعل مجالس المناطق ومجلس الشورى الحالي والنظام الأساسي، نماذج تبين أن العبرة ليس في التبتّي الحكومي، وإنما في قدرتها على إقناع الجمهور بها واعتباره لها مكسباً ذا قيمة في طريق التغيير نحو الأحسن.

نحن نعلم ان الحكومة لا تهتم إلا بالخارج الأميركي والغربي عموماً، وهذا الخارج قد يساير الدولة في نظرته الى التدرج الإصلاحي، لكن الجمهور الداخلي الذي لا تراعي عواطفه ومصالحه المشاريع السلطوية، لن يكون في يوم ما في خدمتها، وستعتبر هذه المشاريع المشوهة دلائل تضاف على (انتهاء صلاحية) نظام الحكم نفسه، وأن التغيير الشامل يجب أن يطاله.

الوهابية: أيدولوجيا إخضاع أم أيدولوجيا حكم؟

أزمة الأيدولوجيا في المملكة العربية السعودية

حمزة الحسن

حادثين: أولها: الشعور الإحتكاري المغالى فيه بحقانية المذهب واحتكاره للحقيقة؛ والثانية: عدم قدرة رجاله على تطوير الكتابات التي جاء بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب مؤسس المذهب، خاصة بعد أن حققت الوهابية إنجازها بقيام دولة، بالتعاون مع العائلة المالكة.

قد يختزل هذا الرأي جوهر الأزمة التي نحاول مناقشتها في هذه المقالة.

كانت الوهابية، كما كثير من الأيدولوجيات الدينية والسياسية، أداة فعالة في قيام الدولة. بمعنى أنها تمتلك مقومات (الخضوع: لنخبة أو سلالة حاكمة كيما تستثمرها في إنشاء دولة) إضافة إلى مقومات (الإخضاع للجمهور بأدوات دينية وعنيفة حادة، وتطويره للسلطة السياسية بالقرآن والسنن معاً). فهي - أي الوهابية - توفر للحاكم الخبير - كما الملك عبد العزيز - أداتين بالغتي الأهمية لقيام الدولة: فهي عنيفة جامحة متشددة ضد المجتمع والجمهور المراد إخضاعه دينياً وسياسياً؛ وفي نفس الوقت مطواعة طيعة لنظام الحكم، وتقوم فلسفتها على الخضوع إلى الملك وطاعته (تقرباً لله تعالى) وتبرير ما يمكن تبريره من أفعاله، والقبول بالحدود الدنيا من ممارساته الدينية، والسكوت عن أخطائه وتأجيل الخروج عليه، أو بالأصح تعطيل أدوات الخروج على الحكم، وهي في المحصلة النهائية تمنح الحاكم الشرعية المطلوبة، بالرغم مما تحويه من (متفجرات عقدية) قابلة للإستثمار وقت الحاجة.

ما يعطل عوامل الخروج على الحكم، ليست النصوص الدينية المنتقاة بعناية لتبرير ذلك فحسب، بل الأهم من ذلك كله، هو الارتباط العضوي بالبيت السعودي - دون غيره - من

إن مشكلة (أيدولوجيا) الدولة، دينية أو سياسية أو غيرهما، لاتزال محور الجدل في المملكة، ولايزال النقاش محتدماً حول علاقة الدين بالدولة، وعلاقة الدين بالإنسجام والدمج الإجتماعيين، وموقف الدولة - متعددة الثقافات والمذاهب - من تلك الثقافات ومدى إمكانية حياديتها في هذا الشأن كما طالب عدد من المثقفين السعوديين، وبينهم الأمير طلال بن عبد العزيز، الذي دعا إلى حيادية الدولة (مذهبياً). هذا النقاش المستعر حيناً والهادئ حيناً آخر، يشير بوضوح إلى حيث أزمة الدولة السعودية، ككيان ووجود، وإلى أزمة متعلقاتها الأخرى، كوحدة الكيان، وشرعية النظام، وطرق تحصيل تلك الشرعية، إضافة إلى ما يمكن أن تفضي إليه الأوضاع من تقاتل داخلي ضمن الخطوط المنطقية والمذهبية.

محور أزمة الدولة يكمن في (أيدولوجيتها) التي يجري توظيفها أحياناً في صراع تحت مسمى العلمانيين والإسلاميين السلفيين، أو العصرانيين والحداثيين والروافض والصوفية من جهة وبين ممثلي الإسلام الصحيح (السلفي بنسخته الوهابية) من جهة أخرى. وبالرغم من صعوبة - وقد تكون استحالة، ضمن المعطيات الحاضرة - تحول الدولة إلى أيدولوجيا أخرى، فإن أزمة الأيدولوجيا أبعد أثراً وأعمق جذراً.

شهد محمد أسد صاحب مؤلف (الطريق إلى مكة) التغيير الذي طرأ على الوهابية قبيل وبعيد قيام الدولة السعودية الجديدة، كما شهد مصرع حركة الإخوان، التي مثلت الجيش السعودي، وذلك كخطوة حتمية لقيام الدولة في حدودها القطرية، وإلغاء النزعة التوسعية بالقوة العسكرية. وقد كتب أسد كشاهد على عصره يقول بأن الوهابية تعاني من أزمتين

حين كتب الدكتور تركي الحمد مقالته: (الأيدولوجيا عبثاً) لم يشر في مقالته إلى الأيدولوجيا الوهابية بصريح العبارة، فقد ذكر عدداً من الأيدولوجيات الشمولية الدينية والسياسية التي توصل إلى الحكم وتتحول فيما بعد إلى عبء على الدولة، التي لا يكون أمامها إلا أن تتخلص من الأيدولوجيا تلك وتنتقل إلى أخرى، أو إلى نظام آخر، أو تواجه مصيراً محتوماً بالإنهيار.

البيوتات الحاكمة، الأمر الذي يعني أن الخروج عليه يتضمن (خروجاً على الذات) وإفساداً (لمصالح متحققة للذات) من ذلك الترابط والتحالف. ومما يعزز الإلتقاء بين الوهابية وآل سعود تحديداً، هو أن الرابط مدعوم بإرث تاريخي؛ فالوهابية لم تجرب - وربما لا تريد أن تفعل - تحالفاً مع حكام (حتى في المحيط النجدي) غير الحكام السعوديين، وهي تستسيغ من الأخيرين أخطاءهم وتحمل بعضاً من أوزارهم، ولكنها لا تستطيع أن تتحمل الأمر ذاته من آخرين حتى وإن كانوا في الإعتبار العام وهابيين (حكم آل الرشيد مثلاً).

لقد ولدت الدعوة الوهابية كما الحكم السعودي في يوم واحد، وكأن مصيرهما قد تقرّر منذ ذلك التاريخ، يدعمه شعور مقابل من الحكام السعوديين، بأن مصيرهم مقترن بهذه الدعوة الدينية النجدية، التي يكرر علماءها دائماً - وحتى اليوم - أن لا حكم يستقيم لآل سعود بدون الدعوة الوهابية، وفي المقابل يدرك علماء المؤسسة الدينية، أن مصير الحكم السعودي، قد لا يقرر مصير الوهابية كمنهج ديني، بل يقرر مصيرها كمنهج وحيد وسيد في المملكة العربية السعودية. ومن هنا، أصبح المتحالفان - رغم تذرر أحدهما من الآخر بين الفينة والأخرى - يدركان بوعي خلفيات ذلك التحالف لمصلحتهما المشتركة: استمرارية حكم آل سعود بشرعية دينية (وإن حصرت في مجملها في محيط نجد)، وهيمنة المذهب الوهابي ورجاله على الحياة الثقافية والاجتماعية عبر استخدام الدولة ك(أداة للدعوة).

الليونة الطافحة من رموز المؤسسة الدينية تجاه الحكم السعودي القائم، لا توجد لها مبررات عقديّة كافية في التراث الديني مجملًا وفي التراث الوهابي خاصة؛ لكن تبرير (المصلحة) كمبدأ عام وفضفاض، إضافة إلى مبدأ (سدّ الذرائع) يحققان قدرًا من التغطية على أخطاء الحكم القائم. لكن توسّع الأخطاء وتكاثرها، دون وجود مبررات يمكن الإكتفاء عليها في تراث المذهب، أدّى في المحصلة النهائية إلى إضعاف المؤسسة الدينية الرسمية بين جمهورها، كما هو حاصل اليوم، حيث يبرر

العنف ضد الدولة وضد الحكم وضد الآخر مجملًا بذات المفردات الوهابية التراثية وما تحتويه من حجج وأدلة وبراهين، يجد العلماء الرسميون صعوبة بالغة في تنفيذها أو إقناع الجمهور السلفي بها.

ويقدر ما نرى التبريرات الفضفاضة والليونة الطافحة في تراث العلماء الرسميين في دفاعهم عن نظام الحكم ورموزه، والتي يمكن الحصول على كثير منها في مواقع العلماء أنفسهم على الإنترنت وما نجده يتكرر على شاشات التلفزة، نجد في المقابل تشددًا ونكيرًا وتضييقًا على الجمهور، الذي لا يجب أن يكون حبيس (الطاعة) السياسية لولي الأمر فحسب، بل حبيس التعليمات الوهابية نفسها التي يخترقها الحاكم قبل المحكوم؛ بالرغم من أن الحاكم - وحسب التحالف - مدعو لتسهيل أمر الدعوة ونشرها بأدوات الدولة ومؤسساتها، في حين ليس كل مواطن هو بالفعل مؤمن ومعني بفتاوى المؤسسة الرسمية كونها لا تمثل إلا شريحة من السكان.

والغريب، أن الفشل في حمل الدولة على التزام فتاوى المؤسسة الدينية في بعض القضايا التي ترى أنها مخالفة للشرع، ترد على المواطن على شكل فتاوى متشددة وقاسية ومخرّبة للنسيج الاجتماعي؛ فالدولة حسب رأيهم تفعل ما تريد وإن كانوا غير راضين عن ذلك، ولكن على الأرض، فإن المواطن ملزم - من وجهة نظرهم - بالفتاوى الشرعية بغض النظر عن موقف الدولة ومؤسساتها. فموضوع مثل البنوك (الربوية من وجهة النظر الدينية) لم يلتزم به، ولكن الأتباع ملزمون، بعدم الإيداع، وعدم العمل فيها، وعدم المساعدة في أي عمل يتعلق بها. والدولة إن كانت ملزمة بقمع (المشرك المستوطن) أي المواطن غير الوهابي، حسب توصيات رجال المذهب، فإنها إن قصرت في هذا الشأن لمصلحة تراها، فإن أتباع المذهب عليهم العمل بالفتاوى: تكفيرًا ومضايقة، وعدم التزاوج معهم، أو السلام عليهم أو رد السلام، أو مجالستهم أو مؤاكلتهم أو الإبتسام في وجههم، أو إعانتهم أو منحهم الزكاة أو أخذ الزكاة منهم، أو مصادقتهم أو

زيارتهم.. الخ.

لحظة الانتصار.. بداية الهزيمة

يؤخذ على مذهب التشيع أنه (مذهب معارضة) يمكن استخدام تراثه التاريخي الطويل في محاربة (أنظمة الحكم) وإسقاطها، أي أنه (أيديولوجيا معارضة) وليس (أيديولوجيا حكم ومؤسسة).. فتراثه التاريخي والديني ضئيل في هذا الشأن، ولكنه بقدر ما أثبت أنه قابل لأن يتفاعل مع (الدولة) التي أسسها في إيران، وإن كان هناك من ينظر إلى أزمة الأيديولوجيا في إيران، كون غاية المذهب تكمن في تأسيس الدولة، وبعد أن تأسست، فهو إما أن يصبح (إسلاماً سلطانياً) مثلما كان أيام الصفويين، أي المذهب في خدمة الدولة ومناحا لشرعيتها، بحيث يجد له من يبحث في تراثه فيجده بالنحو الذي يتوافق مع مصالح الدولة، ويقدم إجابات دينية تجديدية لأطروحاتها. وإما أن ينكفي على نفسه ويعود إلى مواقعه القديمة (كمذهب معارض) للدولة التي أسسها بنفسه؛ وهناك إشارات تفيد بتنافس الخيارين، وهناك بين القوى الإصلاحية من يسعى لتوضيح الحدود الفاصلة بين الدولة كمؤسسة حاكمة معنية بالمواطن ومصلحه أولاً وآخراً، وبين المذهب الذي يرى البعض أنه يجب أن يعود إلى قواعده في خدمة المجتمع والسمو بأخلاقه بعيداً عن السياسة.

وبالرغم من أن المذهب طبع الدولة الإيرانية الحديثة بطابعه، إلا أنه هو الآخر وجد نفسه ملزماً بتقديم إجابات على أسئلة مستحدثة غاية في التعقيد تتصل بمفاهيم الدولة الحديثة، ومثل هذه القضايا هي مثار جدل طويل ومستمر في الساحة الثقافية والسياسية حالياً. لكن هناك بالطبع تمييز بين مرحلتين وتراثين: مرحلة ما قبل قيام النظام الحالي، ومرحلة وتراث ما بعده، مثلما وضع الفارق من قبل الدكتور شريعتي حين ميّز بين (التشيع العلوي) و (التشيع الصفوي). وفي المحصلة فإن الأيديولوجيا في إيران تقع اليوم تحت ضغط مستمر يدفعها إما إلى: (١) التجديد بما يتضمن توسعة الأهداف أو استحداث

اهداف جديدة غير هدف المعارضة أو هدف قيام الدولة: او (٢) الإنكفاء والعودة الى معاقل المعارضة القديمة.

وكما يحدث في إيران فإن الوهابية نفسها، وهي أقدم في السلطة اليوم من (التشيع) الإيراني قد أثبتت فشلها في التحول الى مذهب (حكم ومؤسسة) بل هي - كما تحكي الأوضاع الحالية - تنقض الدولة التي قامت على أكتاف أتباعها، مقاتلين ودعاة. فالمذهب الذي أثبت نجاعته في قيام الدولة السعودية الحديثة، بدأ يرتد عليها، كما لاحظ ذلك ميكراً محمد أسد، وليس أدل على ذلك من ثورات الإخوان الوهابيين المتتالية واضطراباتهم المتكررة (١٩٢٨-١٩٦٥-١٩٧٩-١٩٩١-٢٠٠٢ حتى الآن). فما كادت القوة العسكرية النجدية الوهابية تقضي على آخر معاقل المنافسين في الجزيرة العربية (حكم الهاشميين في الحجاز) حتى شبت الثورة في البيت الوهابي، بين دعاة (الثورة المستمرة) و (الدولة المستقرة). الأولى قد توسع الدولة وتزيد من مساحتها وقد تأتي بحتفها؛ والثانية تفضي الى ما يسمى بـ (تعطيل الجهاد) الذي لازال العنصر الأبرز في تحفيز المجتمع الوهابي باتجاه التوسع. وقد فشلت الدولة في احتواء هذه النزعة التدميرية، رغم أنها فتحت الباب أمام نشر الدعوة (سلباً) في الخارج كتعويض عن استخدام السلاح، وصرفت المليارات لحل الأزمة الأيديولوجية الداخلية، لكنها لم تخفف من نزعة (السيف) و (جهاد الطلب)، بل أنها وجدت في أفغانستان مخرجاً مريحاً ما لبث أن عاد عليها بأفظع ما توقعته، ولهذا فهي لا تريد تكرار التجربة اليوم في العراق، رغم النوازع الأيديولوجية القوية.

بانحصار الوهابية في الجزيرة العربية عبر إقامة دولة (توحيدية تطهرية) من البحر الى البحر، لم تستكمل الدعوة في الداخل، برغم القبول الأولي من العلماء بالعمل داخل حدود الدولة القطرية (المنكرة والمستنكرة). لكن متطلبات الدولة كانت ولا تزال أصعب من أن تتوافق مع (الأيديولوجيا الوهابية) التي تعتبر ذاتها مذهباً (عقدياً) وليس (فقهياً). هذه الأيديولوجيا تكاد تنسف الدولة من

أساسها، فبعد أن كانت (مركباً باتجاه الحكم) أصبحت تقوده باتجاه الهاوية. فهذه الأيديولوجيا لها قابلية جد محدودة على تجديد نفسها، (فالعقدية) هي المحور، وهي الثابت الذي لا يتغير، وإن تغير فإن الأيديولوجيا نفسها تنتهي، بمعنى ينتهي تميزها التطهري التوحيدي. بكلمة أخرى، فإنه لا يتوفر في الأيديولوجيا الوهابية متسع فضاء غير عقدي (تراثي كلامي فقهي) يمكن للأخر (دولة ومجتمعاً) المجادلة بشأنه، او شرعنة النفس والفعل من خلاله، الأمر الذي يترك الدولة - بالذات - في تصادم حتمي مع (أصول) وليس (اجتهادات) ومع (معتقد) وليس مع (فقه اجتهادي). والنتيجة ان المذهب تمسك بثوابته (التي يراها كلها تقريباً عقدياً) وهو تمسك نظري، والدولة من جانبها فعلت ما تراه صحيحاً مناقضة بذلك تلك الثوابت. ولئن جرى الصمت من الطرفين على هذا التجاوز، حيث أقر كل منهما الآخر على فعله، فإنه جاء اليوم من ينبش إرث (التجاوزات العقدية) ليكفر الدولة بنصوص من علمائها الرسميين الحاليين.

لتوضيح الصورة، فإن الدولة بحاجة الى شرعنة نفسها على الصعيد الدولي: أن تعترف بالدول كيما يعترف الآخرون بها. بديهية هذه في السياسة. وأن تعترف بالقانون الدولي وبالمنظمات الدولية كوسيلة لشرعنة الدولة وفتح الأفاق لها لإبلاغ رسالتها أو ممارسة دورها في محيطها الإقليمي. لكن للأيديولوجيا الرسمية رأي آخر: فهي ضد الاعتراف بدول الكفر، وضد تمثيلهم في البلاد، وضد رفع أعلامهم، وضد التحاكم الى القانون الدولي، فهو تحاكم الى الطاغوت الذي أمروا أن يكفروا به، وضد الإنتماء للمنظمات الدولية بل وحتى العربية (جامعة الدول العربية) والمنظمات الإقليمية (مجلس التعاون)، وضد وجود ممثلين على ارض الوطن (هذا ما يفسر بقاء جدة عاصمة البلاد الدبلوماسية منذ تأسيس الدولة حتى عام ١٩٨٦ بعيداً عن معقل الأيديولوجيا).

والدولة بحاجة الى قوانين وإجراءات، احتارت في تسميتها ولا تزال! واحتار رجال المؤسسة الدينية في تكييفها دينياً،

فالوهابية لا تستطيع أن تنتج قوانين، بل لا ترى ذلك أصلاً، وكما أنها تعيش بفكرها (خارج عصر الدولة القطرية/ الوطنية) فإنها تعيش على الإجهادات الأنبياء، وترى إدارة الدولة بعقلية الحارة والقرية، مع فسحة لكل مجتهد من المؤسسة، إن أصاب له أجران وإن أخطأ فله أجر! وقد شنت الغارات على الدولة لوضعها بعض القوانين والإجراءات (والسعودية من أقل الدول في العالم اعتماداً على قوانين مكتوبة) ولما رفضت المؤسسة التحاكم إليها، شكلت محاكم خاصة (نظامية أو شبه نظامية!) كمخرج لم يزل غير مقبول حتى الآن، وصار لدينا أنواع من القضاء، لا يمكن دمجها، بسبب الجمود في المؤسسة الدينية نفسها، التي تطالب بالكثير، وهي أقل المذاهب إبداعاً في الحل للمشاكل الحاضرة.

والدولة لها مفاهيمها وآلياتها الخاصة بها، هي دولة العامة، دولة المواطنة، بينما لا تسعف الأيديولوجيا الرسمية صانع القرار بتأسيس هذه المفاهيم وتطبيقها على الأرض، فالفكرة الوطنية مرفوضة في الأصل، ومساواة المواطنين في الحقوق والواجبات ليست مطروحة للنقاش لأنها تخالف أصلاً دينياً لدى أصحاب هذه الأيديولوجيا، والحريات العامة والمشاركة الشعبية في الحكم تخالف أصولاً دينية وليس مصالح فحسب. ولذا، وجدت الدولة نفسها أمام مجتمع متشظ يميل الى التقاتل على قاعدة الطرح الديني/ الطائفي/ المناطققي/ القبلي، بحيث أسس لنزعات انفصالية تنخر عميقاً في جسد الدولة ووحدتها.

وفي حين تسعى الدولة الى جعل المجتمع مسترخياً، بغض النظر عن الأهداف السياسية من وراء ذلك، تأتي الأيديولوجيا لتضييق الخناق عليه، وتحرمه من المباحات، وتتوسع في التحريم تحت مسميات البدع ودرء المفسد. يكفي أن نعرف أن لعبة كرة القدم حرام، وهناك ما يقرب من المجلد من الفتاوى (في الدرر السنية) يبين الحرمة؛ ولا زالت المعازف كلها حرام فضلاً عن الغناء والرقص، وإهداء الورد، ولباس البنطلون والقبعة، بل لا تزال المؤسسة تستثار ومشغولة بالعباءات

وأشكالها! وصارت الباروكة حرام وكذا وصلات الشعر، وألعاب الأطفال لأنها تماثيل، والتصوير الفوتوغرافي والسينما وحتى التلفزيون صار حراماً جرى على الملأ حرقه (فهو آلة خطيرة وأضرارها عظيمة كالسينما) كما قال الشيخ ابن باز، وزيادة على ذلك فإن التصفيق حرام، والسفر إلى بلاد الكفر حرام، ومن يتعلم اللغة الإنجليزية يقع في مشكل، إضافة إلى ما عودتنا عليه المؤسسة الدينية من إنكار الحقائق العلمية التي لازال الجدل قائماً بشأنها ككروية الأرض والوصول إلى القمر! كل هذا يشير إلى حقيقة أن الأيديولوجيا الوهابية وإن صلحت (كمركبة توصل إلى الحكم) فإنها لا يمكن أن تتحول إلى أيديولوجيا دولة، بل هي تتناقض معها في الصميم، وإن تمّ تأجيل الصدام لمصالح مرئية حاضرة، فإنها تزود من يريد الصدام بكل المبررات الشرعية لفعال ذلك، وما يقوم به دعاة العنف اليوم، لا يعدوان يكون تطبيقاً أميناً لتلك الأيديولوجيا. وفي الحقيقة فإن الأيديولوجيا الرسمية، ليست تنطوي على مخزون تراثي ضخم يتعارض مع أسس الدولة وقيامها، فحسب، بل هي - أكثر من أي أيديولوجيا أخرى - غير قادرة على التجديد من الداخل. بل لديها نفور تجاه ذلك، الأمر الذي جعلها غير قادرة على استيعاب أجنّة الإصلاح الديني أو الاجتهاد الديني، في إطارها، وما نزعات تكفير الكثير من هؤلاء إلا دلالة على التآكل الداخلي وعلى أزمة مستعصية على الحل.

بلا شك أن الأيديولوجيات كلها تفرز مشاكل من هذا النوع، لكن نموذج الأيديولوجيا في المملكة أكثر استعصاءاً وأقل تكيفاً مع المستجدات، وأضعفها إبداعاً رغم أنها تزعم التجديد، أو قامت على التجديد، وشرعنّت الاجتهاد من الناحية النظرية.. لكنها في واقع الأمر مختنقة بالتقليد، ويكفي للمتابع أن يقرأ أية كتاب سلفي معتمد ليكتشف النصوص المستوردة من التاريخ والتي تعتبر مقدسة لا يمكن المساس بها.

في النموذج الإيراني، عقدة مشابهة، لكن المذهب بدا وكأنه أقدر على التواء مع واقعه السياسي، حيث ميدان الجدل (تجديد

الفقه) وفي المملكة ميدانه (العقيدة الثابتة) التي لا يمكن أن تتغير، كما يرى أصحابها. في الأولى جرت محاولات تكيف الفقه مع واقع الدولة كما جرت مصالحته مع المفاهيم الغربية، وبالذات فيما يتعلق بالمواطنة والدستور والحقوق والمشاركة الشعبية وغيرها، كما جرت عملية واسعة لمصالحة التراث الوطني والديني من أجل تصليب الهوية الوطنية. هذا أنتج دوراً قوياً للمرأة غير مسبوق، وأنتج مساواة في الحقوق السياسية، بل ظهر مجتهدون فساووا بين الدييات (المواطن المسلم والمواطن غير المسلم) وصارت قانوناً، وظهرت فتوى مساواة (المرأة والرجل) في الدينة. وحلت جزئياً عقدة (التشريع) التي يمارسها البرلمان؛ ومن جهة أخرى لا يحق للقاضي أن يجتهد طالما هناك قوانين مكتوبة وكثير منها موروث منذ عهد الشاه، ولا تزال هناك الكثير من المشاكل في الجهاز القضائي شبيهة بما هو موجود في المملكة. أما قضايا المجتمع، فإن رجال الدين اكتشفوا من خلال (التجربة والخطأ) أن الكثير من الأحكام الدينية لا يمكن تطبيقها، وإن طبقت تعسفاً جاءت بالمفاسد، كما هو الحال في موضوع فرض الحجاب. لقد اكتشف الفقهاء الإيرانيون ومنذ الأيام الأولى لحكمهم أن (التراث الفقهي الشيعي - وربما الإسلامي بمجمله) رغم ضخامته غير متواءم مع الأوضاع الحاضرة، كونه منتج قديم (قبل قرون عديدة) فاجتهدوا في موضوع الغناء والموسيقى واجتهدوا في إيجاد بدائل في هذا المجال كما في السينما التي كانت عند البعض محرمة كما هو في المملكة اليوم. واكتشفوا أن التوسع في قاعدة درء المفاسد تؤدي إلى (ردّة عن الدين) وإلى (صدام مع الدولة) وإلى خسران أدوات توجيه المجتمع لصالح أدوات التوجيه الخارجي.

ورغم كل هذا، لازالت الأيديولوجيا تشكل عبئاً على الدولة، رغم الاجتهادات الموسّعة، ورغم المنتج الهائل فيما يمكن تسميته بـ (فقه إدارة الدولة) ولا زالت العقول تعمل على (تطويع) التراث من جهة، والخروج باجتهادات جديدة من جهة أخرى وفق قواعد أصولية متعددة، يعترض فيها من

يعترض، وينزوي فيها من ينزوي. فالأزمة هنا تنبع من وجود أيديولوجيا بقيت لقرون تعيش عالم المعارضة، عالماً خارج الدولة والحكم بما تتضمنه من ترميز للفكر وغيره.. وفي ظل نزعة المقاومة والمعارضة الطاغية، أصبح الفقه فقهاً للأفراد وليس للجماعات أو للمجتمع، فقهاً لا علاقة له بالدولة وآلية الحكم، بقدر ما كان مهتماً بأيديولوجيا الجهاد والمقاومة واستثارة الحس بالمظلومية والتهميش. الآن، انتهت تلك المرحلة، فاكشف المؤدلجون بأن ما لديهم أقل من أن يدير دولة، ولا يمتلك مقومات التماسك كأيديولوجيا حكم. إن ذلك يتطلب تراثاً مختلفاً، واجتهادات جريئة، تحت ضغط الحاجة، والشعور بالمأزق والخطر.

الغريب في المملكة، انه بالرغم من (مأسسة العمل الديني الرسمي) فإن الوهابية استفادت من الإطار، أي من الشكل والتنظيم كجزء من مؤسسات الدولة، ولكنها في محتواها لم تتغير إلا في الحالات النادرة. التماسك، أعطى دفعة قوية لأيديولوجيا غير قادرة على خدمة المجتمع والدولة، فقد انتهت مهمتها بقيام الدولة، وبدأ عبؤها يتصاعد منذ ذلك الحين؛ وفي الوقت الذي لا تبدو فيه الأيديولوجيا قادرة على (الإبداع) تتحول شيئاً فشيئاً إلى أيديولوجيا مناهضة للدولة (معارضة)، أو على الأقل (مفرخة) للعنف ضدها. ومن جهة نظام الحكم، فإنه حتى اللحظة غير قادر - وربما غير راغب - لا في تجاوز الأيديولوجيا الرسمية، ولا في تطويعها والدفع باتجاه إصلاحها الداخلي، فهي كالعصا، قد تكسر بدل أن تطوع. من الإستحالة بمكان أن تكون هناك دولة تحتكر كل تفاصيلها أيديولوجية شمولية، ولكن يمكن أن تتوفر دولة تهيمن عليها أيديولوجيات تعيق تقدم الدولة وقد تخنقها، ونظن أن (الوهابية) كأيديولوجيا وصلت إلى طريق قد يكون حلّ مأزقها الداخلي بتدمير بنية الدولة نفسها. فهذه الدولة، كمنتج مذهبي، أصبحت بنظر الأتباع مجرد مولود شاذ يجري حثيثاً التبرؤ منه، أو التخلص منه لصالح مولود جديد يجري التبشير به.

سعيًا للتعايش بين الشيعة والسلفية في السعودية

مدخل الى فهم الذات والآخر

د. فؤاد ابراهيم

إن المقاربة الجادة لفهم الذات والآخر تستدعي ضرورة التفكير بصورة متعددة الابعاد للاحاطة بإتجاهين متناقضين أو متنازعين ظاهراً، فقد ألفنا أن ضروب التمييز أو الفصل بين التشيع الامامي والسلفية في السعودية يتم عن طريق حشد أدلة التفارق والتمايز وهي مهمة تبدو سهلة للمشتغلين في حقل (الفرق والاهواء والملل والنحل). ولكن ما يجعل الأمر على درجة عالية من التعقيد والتشابك، هو محاولة إعادة الربط أو حتى الارتياح في كل ضروب التمييز المزعومة من أجل فهم مكونات الوعي لدى كليهما. فالتمايز لا يصبح دليلاً حاسماً بمجرد التواطىء الجماعي على فرضه، فقد يختفي وراء هذا التمايز ما هو مشترك، وإن جاءت الطبيعة الخارجية لمنشأ كليهما مختلفة في الظاهر.

إن ما يجعل مهمة التعايش بالغة الصعوبة هو أن التشيع والسلفية يتوفران على متشابهات مشتركة ولكنها موجهة لتعزيز الضدية والتمايز وليس التقارب. والتشيع المقصود هنا هو المذهب الامامي الاثني عشري الذي يعتنقه ما يقرب من نصف سكان المنطقة الشرقية الغنية بالنفط. وسأستعير عن استخدام الوهابية ذات الدلالة غير المحايدة بالسلفية درءاً لأية انطباعات محتملة يمكن أن يخلقها المصطلح، سيما في ظل الاستقطاب الحاد والمناخ المشحون بالضدية.

إننا نستطيع البدء في رؤية التشيع والسلفية من منظور سيولوجي، سعيًا لاقتفاء جذور الاشتراك والتفارق، ويمكن الاحتجاج بدرجة عالية من الثقة بأن نشأة كل من التشيع والوهابية جاءت على قاعدة مناهضة، فهما من حيث التكوين مشروعاً مقاومة ضد انحراف خارجي. وباختصار يمكن القول أن التشيع هو حركة ضد انحراف الدولة بينما السلفية هي حركة ضد انحراف المجتمع، مع أن الحركتين تفضيان بل وتصلحان أيضاً لاقامة دولة في حال استخدام عنصرى المقاومة فيهما، فكلاهما يحتفظان بقدرة تعبوية هائلة تعين

على إنجاز مشروع الدولة. وأكثر من ذلك، فإن التشيع والسلفية يملكان إجابات حاسمة وقاطعة على أسئلة تتعلق بإنحراف الدولة والمجتمع وفي سبل مقاومته، ولكن كلاهما أيضاً يفتقران الى إجابات حاسمة ونهائية على أسئلة تتعلق بسير عمل الدولة والمجتمع وادارتها، فهما لا يزودان الدولة والمجتمع بإجابات - خارج السياق التيولوجي والميتافيزيقي - حول ادارة اقتصاد الدولة وسياساتها في التعليم والتنمية فليس لديهما علاجات قاطعة لمشكلات المجتمع والدولة.

وفق هذا الزعم، فإن بقاءهما على قيد الحياة مرهون ببقاء نشاطية عنصر المقاومة في كليهما. إذ ما إن يصل مشروع الدولة الى لحظة الولادة بإسم التشيع او السلفية حتى يبدأ بلفظ انفاسهما، لأن قيام الدولة يفرضي الى إنهاء مبرر وجودهما، إذ المقاومة أصل الوجود والاستمرار فيهما.

ولذلك نرى بأن السلفية في السعودية عاشت صراعاً مبريراً ومصيرياً مع الدولة منذ نشأتها سعيًا وراء إستعادة الزخم النضالي وعنصر المقاومة الذي أعطبته الدولة لحظة ولادتها، ولأن من شروط استقرار الدولة امتصاص عنصر التفجر في الايديولوجية التي أوصلتها الى الوجود. فحين قرر مؤسس الدولة سحب فتيل المقاومة من جيشه العقائدي كان كمن كان يتلو بياناً ينعى فيه موت هذا الجيش الذي تأسس لغرض فتح البلدان. وينطبق الحال على التشيع في ايران في العهد الصفوي، ولعل في كتاب شريعتي (التشيع الصفوي والتشيع العلوي) ما يلمح الى محنة مماثلة على يد الحكام الصفويين، الذين أماتوا في التشيع التاريخي عنصر المقاومة والاعتراض وأحيوا فيه عنصر المساومة والانتظار.

وأمكن القول، تبعاً لما سبق، بأن التشيع والسلفية هما غير قابلين للتدجين سياسياً، ما لم يتم تفكيكهما عن طريق إعادة تفسير محتوياتهما مع ابقاء القشرة الخارجية، فهما سيظلان مشروعى دعوة ومقاومة ضد الدولة

والمجتمع، وإن نهايتهما تكمن في لحظة انتصار وقيام الدولة بإسم أحدهما. وكمحصلة لما سبق، فإن الوهابية والتشيع يوفران آلية فاعلة لاقامة الدولة، ولكن بالتأكيد لا يصلحان بذاتهما للتحويل لأيديولوجية دولة، لأنهما في الاصل مشروعاً مقاومة حيوية متصلة في هيئة حركة تبشير دعوي وجهادي. بكلام آخر، إن مهمة التشيع والسلفية تنتهي في ايصال المشروع السياسي الى لحظة الانجاز، ما لم يخوضا مشروعاً نضالياً آخر في أماكن أخرى، يعيد توظيف وتنشيط عنصر المقاومة فيهما كما فعلت السلفية حين استعاضت عن مواجهة الدولة في الداخل بأن صنعت لها جبهات بديلة في الخارج من أجل إفراغ المخزون النضالي في شكله الاممي، ولعل هناك من تنبّه في الدولة السعودية الى خطورة الحصار ضد السلفية في الداخل فوجه زخم المقاومة في السلفية بإتجاه الخارج.

ويمكن القول بعد ذلك، بأن الدولة قد تستعير معناها الديني من التشيع والسلفية، في سياق توفير ذريعة الوجود والاستمرار، ولكن ما إن تنتفي حاجة الدولة من استئانة المعنى، تبدأ محنة المعنى نفسه الذي يظل عصياً على الاخضاع الدائم، لأنه قد يتعرض لعملية انضاب على يد الدولة نفسها. وسنكتشف لاحقاً بأن التشيع والسلفية هما مصدرين غير قابلين للتجديد، بمعنى فقدان القدرة على التجديد الذاتي من الداخل، كون هذه العملية تتطلب في حالتها التشيع والسلفية بعثرة شبه كاملة لمحتوياتهما. لقد اعترضت السلفية على كثير من سياسات الدولة في التعليم والتكنولوجيا والاقتصاد والقوانين والعلاقات الدولية، تماماً كما اعترض الاتجاه التقليدي الشيعي على قيادات الجمهورية الاسلامية الايرانية في عهد السيد الخميني ومابعده على بعض الاحكام المتعلقة بالدولة، لأن في ذلك تقهقراً للمعتقد، ورموزه المطلقة، وقد يفسره الجناح الطهراني في كليهما على أنه عدم وفاء للخدمة الجليلة التي أسداها المعتقد للدولة كيما تجعل من حلم

انوجادها حقيقة ساطعة.

وإذا كان مبرر الاصلاح والتجديد واعادة تفسير النص ناشيء عن رد فعل على تحدي الآخر أو الرغبة في التعايش معه وأحياناً تلبية لحاجات الدولة كما في السعودية وايران، فإن ذلك يحضرنا على الفور الى جدلية العلاقة بين الدين والدولة، وهي علاقة الثابت بالمتحول، فالدين بما هو منظومة مبادئ وقيم ثابتة وأن الدولة بما هي منظومة متغيرات خاضعة للخطأ والصواب حينئذ تصبح عقم العلاقة بينهما إمكانية واردة دائماً. إن الدين مبدأ اختياري والدولة ظاهرة قهرية ولا علاقة لذلك بضرورتها الانسانية، وطبيعة الدولة تفضي حتما الى الغاء الاختيارية لدى الخاضعين تحت سلطانها، وهي تؤدي في نهاية المطاف الى قمع المبدأ الديني. وهذا يتطلب فصل المؤسسة الدينية عن المؤسسة السياسية من أجل تجنب كليهما ويلات الآخر وكلي لا يفتئت أحدهما على الآخر.

ومن اجل احباط أية انطباعات أولية حول ما سبق ذكره، لابد من التشديد هنا على فاصل حاسم بين الاتجاهين الشيعي والسلفي، والذي قد يفسر ما قد يفهم من الانغلاقية المقصودة فيهما، لأننا حينئذ مدعوون بإخضاعهما الى المؤثرات المدرسية والتاريخية وحتى ظروف مكان النشأة، وهذا من شأنه إعادتنا على ادراك السيولة والصرامة في كل من التشيع والسلفية، وبين المساحة الفاصلة بين الفكر والعمل، أي بين المتبنى النظري والموقف العملي.

إن الفاصلة بين الفكر والممارسة لدى السلفي تكاد تكون معدومة بينما لدى الشيعي فإنها تكاد تكون كبيرة فليس كل ما هو مكتوب يترجم في هيئة أفعال ومواقف، رغم أن هذا لا يندرج في إطار التبرير بل يفرض على الشيعي تضيق الشقة بين الفكر والممارسة وإن كان يتطلب أيضاً ممارسة نقد ذاتي من أجل ازالة المتناقض مع الممارسة العملية. إن ما يلزم فهمه أن المدونات المذهبية لا تعكس بالضرورة السلوك اليومي للمعتنقين، فقد يعثر المتساجلون على ما يصفونه شهادات إدانة استناداً على مدونات قديمة او حتى حديثة ولكنها قد لا تترجم الموقف العملي لدى المحسوبين عليها.

لتوضيح هذه النقطة نزع، على سبيل المثال، بأن ثمة جرعات ثقافية خارجية قد جرى امتصاصها من قبل التشيع، وتفسير ذلك أن ثقب التسرب الثقافي الى التشيع كانت واسعة وهذا ما سهّل دخول بعض الافكار الى التشيع وتحولها الى جزء من بنيته التاريخية والعقدية. والسبب في ديناميكية التشيع

واستيعابه لكثير من الافكار هو امتداده وبنيته المنفتحة على تلاوين اجتماعية وثقافية متنوعة، بعكس السلفية التي بقيت مصونة عند رعاتها الاوائل في نجد، وأن من دخلها لاحقاً جاء اليها وقد أحكمت السلفية أبوابها بإحكام، رغم أن بعضهم مثل الشيخ الالباني حاول زحزحة النص السلفي، ولكن هي محاولة تبدو ضئيلة الأثر قليلة الثمر. فمن الناحية التاريخية والعملية، عاشت السلفية في القرى المنعزلة ثقافياً واجتماعياً، وأن الذي غادروا القرى المحصنة الى المدن الحديثة لاشك أنهم امتصوا بعض منجزات الحداثة. ولهذا السبب أيضاً يمكن تفسير لماذا أن السلفية كانت قادرة على اختراق المجتمعات المغلقة اجتماعياً والتي يكاد يندم فيها الحراك الفكري والثقافي فضلاً عن السياسي. ولذلك عجزت الحركة السلفية عن تأسيس وجودات حركية فاعلة من أي نوع أو حتى تحقيق اختراق عقدي في الدول التي شهدت حراكاً فكرياً نشطاً ومنفتحاً على تيارات فكرية متنوعة مثل مصر وسوريا ولبنان وغيرها، وهذا لا يعني أن السلفية محصنة أمام محاولات التوريط، أو أنها غير قابلة للاستغلال سياسياً حتى في الدول الأشد تقدماً وانفتاحاً فكرياً، فكما نرى أن السلفية بنسختها السعودية توظف الآن في حرب طائفية في العراق رغم أن الاخير كان من الناحية التاريخية مناهضاً للمدرسة السلفية ليس من الشيعة فحسب بل من المدارس السننية أيضاً.

في الواقع، إن السلفية تجد لها حواضن نشطة في المناطق ذات الصبغة القروية المعزولة ثقافياً كما الحال في افغانستان والجزائر واليمن وجنوب الاردن، فهناك تحقق السلفية أقصى أحلامها الكونية، وتتخذ منها قواعد لانطلاق طلائعها الفدائية التي تنبث في المناطق البكر لتحقيق النبوءات التاريخية النادرة.

على العكس، فإن نشأة التشيع كانت ذات طبيعة حضرية بمعنى أن رواد التشيع نشأوا أو عاشوا في المدن وتفاعلوا معها وتأثروا بالنشاط الفكري فيها، هذا نلاحظه بعد الغيبة الكبرى عام ٣٢٩هـ حيث كان رواد التشيع الاوائل الشيخ المفيد والشيخ المرتضى والشيخ الطوسي مقيمين في بغداد التي كانت حاضنة حينذاك لأكبر تنوع فكري ومذهبي في تاريخ المسلمين على الاطلاق. وهذه الحالة تكررت في وقت لاحق في الحلة وطهران والنجف وقم، فقد كانت هذه المدن مفتوحة الحدود ثقافياً، فحركة الاجتهاد (ذات المنشأ السنني) بدأت من الناحية العملية في الحلة على يد المحقق الحلي، وكانت النجف حسب اسحاق النقاش في كتابه

عن شيعة العراق بأنها كانت تستقبل عشرات المجلات الثقافية والادبية القادمة من مصر ولبنان. بل حتى في العصر الحديث لاحظ ارفند ابراهيميان ان الخطاب الثوري للسيد الخميني اشتمل على مفردات اشتراكية اقتبسها من العناصر النضالية التي كانت تحيط به في النجف، فضلاً عن تأثير المفكر الايراني علي شريعتي في صياغة ايديولوجية الثورة الايرانية.

ولعل المصاهرة التاريخية الفريدة بين التشيع والوطنية في ايران كانت إحدى التجسيديت البارزة لقدرة التشيع الفائقة على امتصاص الافكار الاخرى والتعايش معها، رغم أن ذلك لا يعني بأي حال المساس بالنص الاصيلي للتشيع الذي ظل متماسكاً طيلة القرون السالفة، فتلك التغييرات تقع خارج فضاء النص وإن كانت في مؤداه النهائي خروجاً عليه. وبينما كان الداعية السلفي مشغولاً في حياكة وطن من نوع خاص، يتم الفصل فيه بين المواطن المؤمن والمواطن المشرك والمعاهد المستأمن كمتواليات حقوقية غير متجانسة، تمكن التشيع من عقد أقوى مصاهرة تاريخية مع الوطنية في ايران. إن أسئلة من نوع: لماذا قبل التشيع الوطنية في ايران ولم تقبل السلفية هذا المبدأ؟ هل لأن السلالة الصفوية أقل تديناً من السلالة السعودية، أم لأن المؤسسة الدينية الشيعية الايرانية أضعف أثراً من المؤسسة السلفية السعودية؟ هي أسئلة غير جديرة بالاهتمام لأنها تزودنا بإجابات مضللة. تماماً كما أن القول بأن السبب الظاهري لنجاح المصاهرة بين التشيع والوطنية في ايران يرتد الى عدم سيطرة منطقة على المناطق الاخرى، أي أن الوطنية في ايران لم تنشأ عن طريق قهر جزء للاجزاء الاخرى، بمعنى سيطرة عناصر خاصة: منطقة، فئة، مذهب، وهي مكونات هوية خاصة وليست هوية وطنية. فهذا الرأي يبدو ناقصاً وهو يمثل وجه العملة الأول، لأن هناك بالتأكيد أسباباً أخرى أشد تعقيداً، وترتبط أحياناً بقدرة السياسي على تكييف المخزون الايديولوجي لجهة صياغة مشروع دولة مكتملة الشروط الوطنية. فمن الواضح، أن التشيع لم يعزز الانتماء الوطني لدى العراقيين كما لم يعزز في دول اخرى بما فيها السعودية، لا لكون التشيع أنجب مضاداته على دولة غير وطنية فحسب، بل لأن في التشيع أيضاً ما يصلح لتأجيج المناوئة الشديدة للدولة، باعتبارها شكلاً من اشكال الغصب على المستوى المذهبي والقهر والفساد على المستوى الاسلامي والثقافي. وهذا ينبه برنين مدي إلى أن التشيع قد استقر في اشكال وصياغات متعددة،

ولذلك يبدو مقبولاً الحديث عن نماذج للتشيع بحسب المجتمعات التي احتضنته وجرى تكييفه مع أوضاعها الاجتماعية والثقافية. لئلا كان ما سلف مقدمة ارشادية حول التشيع والسلفية نكون قد اقتربنا من صلب القضية المراد معالجتها في هذه المقالة، للشروع بحفر اولي في اتجاهين يبدوان متناقضين ظاهرياً، من أجل الانتقال الى رصد المشترك بينهما.

مشاركات ضدية

١- شراسة الممانعة عند الطرفين، فثمة مضادات نشطة ثاوية في بنية الوعي المذهبي لدى الشيعة والسلفية تحول دون كسر النسق الفكري الموروث، إذ يتحصن كل فريق داخل ترسانة من الاسلحة الرادعة عن التسويات الفكرية التي تتطلب تنازلاً عن جزء من الرأسمال العقدي، في تعبير عن اندكاك الفريقين في الذات الفارطة في نرجسيتها.. ينبئك أحياناً المتساجلون من الفريقين بأن ما يصفونه نقاشاً منطقياً ينتهي الى طريق مسدود، ويصاب كلاهما بالاحباط لأن قائمة شهادات الادانة التي أسرف أحد أو بعض المتساجلين في رصدها وتجميعها من مصادر الخصم تواجه بقائمة مقابلة موازية لها في الاتبات وقوة الافحام. وحاصل السجال يصبح صفراً، فما تخيله كلاهما بأن القائمتين ستؤديان الى إتيان البناء العقدي لكليهما من قواعد ليس سوى وهما، فما تفعله المحاججات الكلامية ليس سوى تفرغاً لمنسوب الانفعال الذهني بقضية تستسكن هؤلاء المولعين بدحض الحجج تعويضاً عن انكسارات في الداخل والخارج. في حقيقة الأمر، أن الفريقين ينزعان الى تحقيق الذات وليس إحقاق الحق، فكلاهما يبنذان الحقيقة التي تنطوي على إقرار بالخطأ أو التسليم للآخر.

ولأن رضى التجابه المذهبي تدور في مناخات غير محايدة، أي كونها مأسورة لشروط معركة اثبات الذات أولاً وأخيراً، فإن ثمة نزوعاً ضارياً لدى الفريقين نحو تدجيج الاتباع بكافة المقاومات الدفاعية التي تحول دون اختراق فكري من الخصم، فالتجابه في نهاية المطاف لا يؤول سوى الى ابقاء ما كان على ما كان.

٢- نزعة التوسع والاختراق، بمعنى حركية المذهبين.. إذ لا يكف الفريقان - بعد تحصين الذات - عن الانغماس التام في البحث عن مواقع جديدة ومعتنقين جدد، فشبكات العمل لدى الفريقين تعمل بلا هوادة من أجل تحقيق فتوحات مذهبية في مواقع الآخر، أو حتى في

بقع جغرافية نائية تنضاف الى السواد وتدخل ضمن الرصيد الشعبي للمعتقد، وهذه النزعة قارة في التكوين العقدي لدى التشيع والسلفية. لا شك أن الدولة السعودية أضافت بعداً سياسياً للدعوة السلفية، وأمدتها بأدوات تبشيرية فاعلة، تماماً كما أضافت الثورة الإيرانية بعداً سياسياً للتشيع الدعوي رغم أن كليهما - اي التشيع والسلفية - كمشروع ديني كان قائماً ويستهدف إشباع الشعور العام بالتفوق الديني. في حقيقة الأمر، أن كلا من التشيع والسلفية حققا في العقدين الاخيرين أضخم عملية انتشار كوني لهما، وسجلاً حضوراً كثيفاً في النشاطات الدينية في قارات العالم.

في المقابل، هناك شعور بالامتعاض الشديد وبفداحة الخسارة لدى الطرف السلفي كون مشروعه الدعوي لم يستوعب الجماعات المذهبية الأخرى في المملكة. فبينما نجح المشروع الدعوي السلفي في استيعاب جماعات جديدة داخل المعتقد السلفي في أرجاء عديدة من العالم وحقق انتشاراً واسعاً إلا أنه عجز عن تحويل الجماعات الداخلية وبخاصة الشيعة، رغم المحاولات المضنية من قبل الدولة والمؤسسة الدينية من أجل تحقيق الانسجام الديني الداخلي. مع التذكير بأن التحويل يقصد به الجانب المذهبي المرتبط بالهيمنة فحسب، وليس الجانب السياسي الذي يتطلب المساواة على أساس التوحد المذهبي. إن هذا الاخفاق يفسر جزئياً على الأقل تضخيم الانجازات في تحول عدة أفراد من الشيعة الى الوهابية كتعويض نفسي عن الخسارة في المعركة الكبرى، تماماً كما أن تضخيم تحويل بعض السنة في الخارج الى الشيعة وتداول قصصهم في الداخل يهدف الى تصليب المعتقد الشيعي وتعزيزه في نفوس أتباعه، الى جانب الشعور بالانتصار قبالة إندحار الآخر ايدولوجياً.

٣- الانتقال من الاحساس بالخطر الى المبالغة فيه لدى أتباع الفريقين، فكلاهما يبرع في حياكة قصة وهمية عن الآخر، ثرية بكل أدوات الاثارة والفوبيا المتخيلة التي تضخم خطر الآخر، وتبرر رفع درجة الخطر الى أقصاها، وتالياً اتخاذ كافة الاحتياطات الاولية عبر شن حملات التعبئة المضادة.. وبحسب هذا المخيال الخصب في تصوير خطر الآخر، فإن مسوغات القطيعة والتحصين والمدافعة تبدو مقبولة، طالما أن ثمة داهما يوشك أن ينقض لتقويض البناء.

حزمة كتابات صدرت في السنوات الماضية تتحدث عن (مؤامرة شيعية) و(خطر شيعي)، وهناك في التعبير الشعبي الشيعي توصيفات مماثلة مثل (مخطط وهابي) و(تنظيم وهابي)

كلها تعبر عن الاحساس بالخطر. فصوره الآخر لدى الطرفين الشيعي والسلفي محكومة بدسياسة متخيلة ومخططات مبيته تحاك من الطرفين في الخفاء، وهي الصورة الكفيلة بصناعة ذاكرة وهوية وجماعة تضمن وجودها وتماسكها عن طريق الاحساس المسرف بالخطر الداهم، وعلاوة على ذلك كله، أن حشد الافراد داخل اطارات جماعية يتم عبر الافراط في تصوير الخطر المصوب اليهم. ولنسوق مثالين من تجربة الانتخابات البلدية الوشيكية، فالشيعي العادي يصور الانتخابات على أنها فرصة شبه كاملة لتحقيق الذات أمام الآخر السلفي الذي يحمله مسؤولية حرمانه المزمّن من حقوقه السياسية والاقتصادية والفكرية، وبالنسبة للسلفي فسأكتفي بنقل فقره مقتطفة بحرفية تامة من موقع (الساحة) على شبكة الانترنت كإحدى تعبيرات الاحساس بالخطر:

(و الله من موتت القلب يا سعودي يا سني.. نايمين نايمين نايمين.. السنة نايمين والرافضة يرصون الصفوف

الى متى السذاجة؟..الرافضة أقلية في السعودية والأقلية أكثر تنظيم وأكبر مكر ودهاء.. يوم الثلاثاء القادم يفتح التسجيل في انتخابات المجلس البلدي.. اكيد لا يعنكم.. اكيد نايمين في العسل.. إنتبه اذا ما سجلت نفسك ناخب يوم الثلاثاء ١٠ شوال فلن يحق لك التصويت.. أتعرف ماذا يعني هذا؟ اذا ترشح سني ورافضي وقمت تغلي تريد ترشيح السني قيل لك ضف وجهك اي لا يحق لك التصويت لأنك أهدرت ححك في التصويت أنت لم تسجل كناخب.. فهمت.. وتأتي طوابير الرافضة لإنتخاب مرشحهم.

المفروض ننظر للإنتخابات بجدية ووعي أكبر وأكثر ولو كانت إنتخابات على وضيقة فراش أو مراسل في البلدية.. فللنجاح فيها أو عدمه إشارة يفهمها الجميع الا اللي نايم في العسل.. صح النوم يا سعودي يا سني الإنتخابات البلدية في الرياض سوف تبرز على الأقل سبعة أشخاص يقررون وبإسم الشعب الكثير والكثير من ما يرضيكم او يزعجكم.. اقرأ يا أيه المسلم السني قبل أن ترى الرافضة تتحكم في شوارعك ومحلاتك التجارية وملاعب اطفالك.. أنتم مستهترين بدور البلدية.. اقرأ يا سني قبل أن يفوت الفوت ولا ينفع الصوت..).

إن هذه التصويرات الجانحة في هذيانها وعنقوانها ليست معزولة التأثير أو مقطوعة الصلة بالوعي الذاتي المتراكم، ولا بد حينئذ من موضعتها في سياقها التاريخي والاجتماعي. فهنا لا تبدوا الانتخابات - كما تخبرنا

التصورات الشعبية المتقابلة لدى الفريقين - على أنها آلية لا يصال الاجدر او طريقة لتحسين أداء الدولة وتطوير مستوى الخدمات، بل منافسة محدمة على حصد المراكز، ومعركة لاحتلال مساحة التمثيل الأوسع القائم ليس على الكفاءة بل على الكثرة والقوة.

٤- التماسك، وجود جسد وأطر مؤسسية، لا يكتفي أي منهما بمجرد العمل وفق آليات تنظيمية عفوية أو حتى وارتجالية تفرضها شروط وظروف الفضاء الذي يسكنان فيه، بل لكل منهما شبكة متمدة من المؤسسات التي تزاول مهام تأكيد الذات ومجابهة التأثيرات الخارجية، فعمليات التحصين لا تتم سوى عبر ترصين مؤسسي فاعل، فالمؤسسات الدعوية والتعبوية هي خطوط دفاعية متقدمة تمثل خطوط التماس غير المباشرة ضد نظائرها لدى الآخر. فالنظام المراتبي الديني لدى الشيعة والسلفية هو الأقوى بين الأنظمة المراتبية الدينية لدى عموم الشيعة والسنة من المذاهب الأخرى، فهذا التسلسل المنظم في مراتب وطبقات رجال الدين، يجعل من تماسك الجماعتين شديداً، كما يجعل سلطة التوجيه وهكذا الأهداف متمركزة، بحيث يجعل عمل المؤسسات منتظماً في حلقات تنتهي الى من هم بالأعلى، القادرين وحدهم على منح جرعة الشرعية. ولذلك، نرى بأن فتوى من أحد مراجع الشيعة في قضية عامة تكون حاسمة لأية خلافات داخلية، كما يخبر عن ذلك فتاوى التنبك والدستور وثورة العشرين وخروج الناس للشوارع في الثورة الإيرانية واخيراً في المشاركة في الانتخابات في العراق، كما تخبر في الجانب السلفي فتاوى ذات صلة بحوادث كبرى من قبيل كسر شوكة الاخوان، وحسم هيئة كبار العلماء الخلاف على العرش في عهد الملك سعود وفي دعوة القوات الاجنبية (الكافرة) الى السعودية، وفي مواجهة حركة جهيمان العتيبي، وتطويق النشاط الاحتجاجي للتيار السلفي الشبابي في التسعينيات، واخيراً في رد المفتي العام على بيان الـ ٢٦. إن توحيد مصدر الافتاء والشرعية الدينية يتم في احيان كثيرة بدعم واردة الدولة، ولكن في الوقت نفسه يعكس حقيقة أن في النظامين الدينيين الشيعي والسلفي ما يسمح بذلك.

إن الكفاءة العالية التي يتمتع بها هذان النظامان الدينيان تتمظهر في سرعتهم الفائقة والخيالية في التعبئة والحشد، فخطابات التوجيه التي تسري عن طريق قنوات الاتصال التقليدية والحديثة من مساجد (حسينيات لدى الشيعة والمدارس الدينية لدى السلفية) وحلقات الدروس والمحاضرات

وبرامج الدعوة والارشاد وزيد عليها حالياً مواقع الانترنت والفضائيات كقيلة وفي وقت قياسي بتليد الاجواء العامة وصناعة كل مبررات الخصومة والعداوة. من الملاحظ، أن التقانة الخطابية العالية لدى الفريقين تتولى مهمة صناعة قضية بل قائمة قضايا وهموم، بحيث ينذر الفرد ماله ونفسه وولده لها، فأولئك الضحايا المتساقطين في ساحات الوغى في أفغانستان والشيشان والعراق وغيرها قد تعرضوا لاشعاعات عالية من الخطاب الجهادي في مواطنهم قبل أن ينتظموا في قوافل الفداء بطبعها السادي وبنهايتها الدامية.

٥- السكون حد التماهي في التاريخ والماضي، لقد وطد المؤمنون بالتشيع والسلفية أنفسهم على الخضوع تحت سلطة الموروث والاستقالة إزاء ما يضحخه من تعاليم ونصوص ومواقف وايضاً خصومات، رغم أن دور الاتباع من الفريقين يقتصر على تحديد وتجديد أزمنة المجابهة المذهبية ومقدار المخزون المطلوب استعمله من هذا التراث في التجابه. إن الانتقائية في قراءة الماضي والاسترشاد بالنص الديني تمثل منزعاً متغولاً لدى الشيعة والسلفية، كونها - أي الانتقائية - مصممة لترسيم الحدود الفاصلة بين الجماعات وفي تعميق الوعي بالذات وتالياً في المنازلات المذهبية الفارغة. لا يحتاج الأمر الى مزيد من الجهد لحشد التاريخ برموزه ونصوصه المنتقاة بعناية في معارك الحاضر، لأن الجميع منغمس فيه بل ومنهزم أمامه، فهذا التاريخ بات جهازاً فائق السيادة وهو منذور لتوفير مواد الاحتراق الضرورية لاشعال الخصومات.

لقد هياً لنا التاريخ بما يحمله في جوفه أشكالاً متنوعة في الرؤية وأنظمة المعنى وايضاً في العلاقة الباعثة إما علي الاضطراب او التضامن، ولكن شيئاً واحداً قصرت سلطة التاريخ عن الوصول اليه وهو قرار الرضوخ له، فاستعباده هو قرار مستقل من أولئك الذين حطوا رحالهم عند أمل مستحيل التحقق هرباً من يأس الخداع.

لا يتقارع الشيعة والسلفية بأسلحة من صناعة الحاضر تماماً كما هو منشأ معركتهم وأسباب اندلاعها، وإنما يستعيرون من الماضي أسلحته، ولذلك ما إن يشعل أحدهم عود الثقاب في مفاتنات الجدل المذهبي العقيم حتى تفتح مخازن التاريخ أبوابها في عملية لوجستية واسعة النطاق، ولعل أول ما يستحضره الشيعي سلاح السقيفة الذي به يفلق الساحة الى نصفين: من هم مع علي ومن هم عليه، ليسقط هذا الانفلاق من الحساب الديني اخلاقيات علي

ونظامه القيمي، الذي يقدم التوحد العام على الحق الخاص. في المقابل، أول ما يستحضر السلفي مقولات الشيخ ابن تيمية في الشيعة (الذي يحلوه تخفيضهم تشنيعاً بهم الى الرافضة). يعد الشيخ ابن تيمية المهندس الأول لنظرية المؤامرة الشيعية في التاريخ منذ فرضية دسيمة العلقمي التي قوّضت أركان الخلافة العباسية، لتتلوها قائمة مكتظة من الحياكات الخيالية، عن العالم الخفي الذي لا يفتر فيه الشيعة عن رسم الخطط للكيد لهذه الامة المتوحدة والنيل من مقدساتها. فلكل من الشيعي والسلفي فضاءه المقدس، وروايته التاريخية الرسمية، في تعبير عن التآدلج الماحق للحقيقة الكاملة.

٦- التجريم الابتدائي والجماعي حد التجريد من حق الحياة، فالانطلاق في تقييم الآخر لا يبدأ من قاعدة اخلاقية بل وليس من قيمة دينية، وهذا يعني أن حسماً مطلقاً قد تم في ذهن أتباع الفريقين، على أن كل ما يصدر عن الآخر هو مجرد خطأ مطلق، ولا يستحق الفحص والتوثق، وأن من يعتنقه ليس سوى مجرد معتوه، جاهل، أحق لا يستحق أكثر من الازدراء به والحط من شأنه بل أن النيل منه لا يتطلب المرور عبر حدود الاخلاق والقيم، فكل تشيعة على الآخر تصبح معفية من الحساب الاخلاقي، لأن كلا منهما قد قرر إفناء صاحبه في داخله قبل أن يعدمه في الواقع. ولذلك، فإن التفنن في تلطيخ الآخر واكالة آخر تقليعات الشتم والقذف مسموحة، لأن صورة الآخر لديهما قد بلغت حداً فارطاً في التشويه بما يسمح الهجوم عليها دون ضوابط دينية او اخلاقية. ينكر عليك استدعاء الآيات القرآنية الناهرة عن قذف الغير بدون دليل، أو العدل في الحال كله، لأن انعدام جدارة الآخر يلغي الحاجة الى العودة للضابط الديني، كما يسمح بسحق الآخر.

إن الاحكام الاجمالية التي يطلقها المتساجلون الشيعة والسلفية تعطل آلية الفحص الدقيق عن تباينات وخطوط داخلهم تحول دون تحميل بعض جريرة بعض آخر. فهناك صورة نمطية مسؤدة تفرضها نزعة قدرية أو حتمية تاريخية تجعل الاحكام الاجمالية حازمة وقاطعة وغير قابلة للمراجعة. فلدى السلفي رؤية تاريخية استاتيكية تقوم على اعتبار أن ما جرى في معركة بغداد العباسية بصرف النظر عن أوجه التحليل الأخرى قد تكررت في معركة بغداد الأخيرة، وأن الرؤية التاريخية لدى الشيعي تقوم على اعتبار أن النواصب الذين ظهروا في التاريخ هم أنفسهم يتحدرون من نفس الخط الاغتصابي، الذين يكيدون لأهل بيت النبوة

ويغصبون حقهم. لا يترك أي منهما لقيم الدين أو حتى للمبادئ الأخلاقية العامة كيما تتوسط معادلة الصراع قبل اطلاق العنان للقلم واللسان في النيل من الآخر جماعياً، فليس هناك ورع عن وصم الآخر بكل تهمة، تبدأ من الاقصى اي بالنيل من الاعراض والتسافل الى حد استعمال كلمات ينأى رواد المواخير عن استعمالها. لا يمكن تفسير ذلك سوى بطريقة واحدة، إن وجود الآخر بات تهديداً للذات ولا بد من إنهاء وجوده البيولوجي، وحين يفشل أحدهما او كلاهما في تحقيق تلك المهمة يلود باستعمال كل شيء يعبر عن تلك الرغبة ولكن بدون سلاح فعلي.

٧- الانشغال في الآخر وتنزيه الذات، حيث يكتفي الشيعي والسلفي بما ضمه سجله المذهبي، غير القابل للتفسيخ والتعليق والتأويل، وبالتالي فهو يصدر عن قناعة بأن الآخر بات عليه ان يغادر قواعده، وأن يخرج من ثغوره رافعاً الراية البيضاء. وفق هذا النزوع النرجسي الاصطفائي، يمتنع كل منهما عن مزاوله أي نقد ذاتي او مراجعة تؤول الى استبدال القنوات الصلبة تجاه الآخر، بل هناك خشية جامحة من عملية كهذه تؤدي الى تسليم الآخر سلاحاً يشهره في وجهه ويستعمله في معركته الفاصلة، فكل منهما مشغول بتحسين الذات عبر دورات تعبوية واسعة ومتواصلة. وكونهما ينوءان بهاجس القاعدة المعروفة (من فمك أدينك)، فإن النقد الذاتي يتحول الى جريمة يعاقب عليها حراس العقيدة ومن ورائهم جحفل الاصفياء والافوياء للمعتقد.

ومن المفارقات المثيرة للسخرية، أن الانشغال بالآخر لا يؤسس لطريقة ما في الانفتاح عليه بل في إرساء وتعزيز كل مبررات القطيعة معه، وهناك بلا شك شواهد عديدة لدى الجانبين الشيعي والسلفي. في فتاوى الشيخ عبد الله بن جبرين، كمثال بارز، ما يكشف بوضوح بالغ عن هذا المنزع، فقد أجاب عن سؤال وجهه اليه أحد السائلين من عمال شركة أرامكو عن حكم الجلوس على طاولة تضم شيعياً (رافضياً) أو التحادث معه بصورة ودية، فجاء الجواب بلغة ناهرة تدعو الى مقاطعة الشيعي والانعزال عنه، وفي فتاوى الشيخ بن جبرين الأخرى حول الشيعة ما يندرج في نفس التوجيه الانعزالي. لقد أجرى الشيخ سلمان العودة نوعاً من القسمة المغرضة بلحاظ أن الدعوة للمقاطعة لا تستقيم مع فتوى أخرى تحت على دعوة الشيعة وأهل الضلال لتغيير معتقداتهم واعتناق الدعوة الحق - السلفية. فالشيخ العودة يؤسس لانفتاح من نوع آخر والى الحوار مع الشيعي بنية دعوته الى المذهب

الحق بحسب عقيدته، وليس من أجل فهمه والتعايش معه. وهذه النزعة تلتقي مع نظيرتها لدى بعض علماء الشيعة في السعودية الذين يتبنون مبدأ الانفتاح على السلفي درءاً لخطره المتخيّل وطمعاً في انتزاع اعتراف بحقوق منكرة أو مهضومة، وليس انطلاقاً من الرغبة المبدئية في التعايش معه، وإقراراً بحقه في الاختلاف والاعتناق الحر.

ثمة عكوف فارط في نشر ما يعتقد بأنها مخازٍ مستخرجة من كتب السلف، أو حتى منطوقة أو مدوّنة في سجلات الخلف وتلطّيح المجموع الكلي من المنتميين له. رغم أن الفريقين قد لا يعلمان أحياناً ببعض ما توصف بالمخازي.. فالخصم يمارس عملية تثقيف سلبية في سياق عملية التشهير بالآخر.. وقد يحيط المحارب معرفة بمصادر ونقاط قوة وضعف خصمه بينما يجهل هذا المحارب نصف ذاته الآخر، الضعيف منه. لقد ذهل كل طرف عن ذاته وانشغل حد الانزراع والسكون في الآخر، طمعاً في اشغاله عنه واخضاعه تحت الرقابة العقدية الدائمة التي تبيح وتسهّل مهمة تفتيش معامل ذخيرته العقدية.

إن التداول الواسع النطاق للكتب الطائفية لدى الفريقين يندرج في سياق تبيد فرص التواصل وتعميق القطيعة، ولعل انتشار الكتب الطائفية في المنطقة الشرقية، بما فيها الكتب التي تروي قصص من تحوّلوا الى التشيع والتي تجد لها سوقاً رائجا بين الشيعة في المنطقة الشرقية، ما يحول دون تمهيد أرضية اللقاء المفتوح مع الآخر - السلفي، الذي ظل هو الآخر مشغولاً بتلقّف ما تلفظه المطابع الموقوفة لطباعة كتب المنافرة مع الشيعة.

نشير هنا الى أن حركة الاصلاح الديني هي حركة غير معادية ضد الآخر السني او الشيعي، أي ان ضعف النزعة التقليدية عند الطرفين الشيعي والسلفي يؤدي الى امتصاص التوتر ضد الآخر بل يؤدي الى فهم أفضل للآخر ونقد الذات. لأن عملية الاصلاح تشرع بادىء أمرها من الانفتاح على الآخر سعياً لفهمه، ولا شك أن وجود الجدران العازلة والمتطاولة يجعل كلا من الشيعي والسلفي عاجزاً عن فهم أحدهما الآخر.

في التوغل قليلاً داخل هذه النقطة الشائكة يظهر لنا بوضوح أن المنظومة الحكمية تبدو شديدة الصرامة والانغلاق لدى الفريقين الشيعي والسلفي، أي انها منظومة مدججة بأحكام قطعية ونهائية ضد الآخر، إذ أن تكفير الآخر ينطوي على نبد نهائي لا رجعة عنه، بمعنى أي ان النص الحكمي الصارم قد دمر طريق العودة عنه أو الخروج عليه، مع أننا قد

نعثر على استثناءات نادرة للغاية لدى الفريقين مرتبطة بشؤون الدولة، بعكس الاحكام ذات الطابع المذهبي المحض التي تبقى ثابتة ونهائية، فهي وإن ظلت غير مستعملة في بعض الازمنة فإنها تقبل صالحة الاستعمال، أي بتفسير آخر قد تكون هناك نية لاختفاء الاسلحة ولكن ليس تدميرها، وهنا مكنم الخطر الحقيقي والدائم، ولعله أيضاً يمثل الفارق الجوهرى بين الاصلاح والمصلحة.

محنة التجابه الطائفي .. والمراجعة المؤجلة

يجب القول: نحن بحاجة الى جرأة بالغة في مجابهة واقعنا بتجرّد تام، قبل الاسراف في البحث الخادع عن جهات مجهولة الهوية لتحميلها خطايانا. إن الطائفية ليست صناعة أجنبية وليست إبتكاراً خارقاً للعادة، رغم أن الاجماع منعقد على كذب جهة غيبية وأصابع خفية تدير معركة الطائفية، مع أن الضالعين في هذه المعركة هم أنفسهم الذين يعيدون احياء كل ترهات الماضي، وهم أنفسهم المتراشقون بما يعثرون عليه في سجلات التاريخ من (مستمسكات) دامغة!! حيث ينزع كلا الطرفين الى حبس الآخر في ذاته، والى تكبيله بما هو يحاول الاعتناق منه، فلا يسمح له حتى بالبراءة مما حمله أسلافه من مواقف قد لا يتفق الخلف معها، لأنه يريد ابقائه مداناً ومتهماً، ولذلك لا يقبل منه حتى مجرد الدفاع عن نفسه.. فالشيعي المعتدل يظل في ادراك الآخر أسير (تقيته) التي تبرر مناهضته وتكذيبه، والسلفي المعتدل يظل في ادراك الآخر أسير (مصلحته) التي تبرر تسفيه اعتداله. وفي كلا الحالتين، يحرم كل منهما الآخر فرصة المراجعة، لأنها غير مقبولة من كليهما. بكلمات أخرى، أن المراجعة منبوذة من الطرفين، وهذا ما يؤدي في نهاية المطاف الى اعطاب الاحساس بالحاجة الى فحص الذات أو تأجيلها لأن ثمة أولوية كبرى يفرضها التجابه المذهبي. ولذلك، فإن ما يتغير أحياناً لا يطال البنى العقدية للطرفين وإنما في آليات التعامل معها، أي في المصلحة المرجوة. إن المصلحة المشتركة في وعي الشيعي والسلفي تخضع لشروط خاصة وذاتية، ولا تتضمن فتح مساحة التقاء، أو تمهيد أرضية يكون فيها الطرفان او كافة الاطراف سواء.

وحدها الطائفية التي لا تتطلب استراتيجية معقدة، إذ يكفي في اشتعالها وعلى نطاق واسع نشر مقالة من شخص ينتمي الى إحدى الطائفتين. وقد لاحظنا أن مقالاً طائشاً كتبه

شخص غير مسؤول في مجلة شيعية تدعى (المنبر) ضد أم المؤمنين وزوج النبي المصطفى (ص) عائشة (رضي الله عنها) كي تنفخ ريحا ساخنة في بعض الاوساط الدينية والشعبية في الكويت، لم تهدأ إلا بعد صدور قرار من مجلس الوزراء بحملة تفتيش واسعة في المكتبات الشيعية بحثاً عن نسخ من هذه المجلة الفارغة، تماماً كما أن برنامجاً في محطة الام بي سي السعودية استضاف فيه شخصاً يدعى الشيخ عبد القادر شيبه الحمد يتضمن تحريضاً على الكراهية الدينية ضد الشيعة كفيول بـ (زرع بذور الفتنة الطائفية بين مواطني البلد الواحد) حسب حملة احتجاج شيعية. إن هذين الحدثين يؤكدان مرة بعد أخرى أن الطائفية سريعة الاشتعال لأن محفزاتها وعناصرها وآلياتها مازالت قارة في الوعي الاسلامي العام. ومن المؤسف أن الطائفية قادرة على حشد الناس واقناعهم الفوري واستفزازهم نحو أداء المهام التي بدون الطائفية لا يقدروا اهميتها وخطورتها. وسيبقى الاستنكار مشروعاً على علماء الشيعة والسلفية تفريطهم في الوحدة الوطنية والاسلامية، حين يشغلهم تماسك قاعدتهم الشعبية عن إصدار بيانات احتجاجية على مهاترات بعض المنابر الاعلامية المنفلته، والتي بالتأكيد تدك صميم الوحدة وتحرص على الكراهية الدينية، وتشيع أجواء طائفية برائحة نتنة.

ويطال الاستنكار كتب الفريقين المحشوة بفتاوى تكفير المخالف، والصادرة عن كبار العلماء، والتي تزود المتطيفين بكل مواد التعريض بالآخر وتبيح لهم استعمالها في معاركهم الطائفة، إيهاماً بتجريد الآخر من كل حق. فقد تجد سؤالاً افتائياً من قبيل (هل يعذر علماء الشيعة تكفيرهم لنا - نحن السلف - لأننا نجد أئمتهم؟) (هل يتخلى علماء السلفية عن تكفيرنا - نحن الشيعة - أو تكفير عموم المخالفين لمذهبهم؟).

لاريب أن دور العلماء جوهرى في وقف هدير المهاترات الطائفية. ومن أجل فهم هذه المهمة بصورة دقيقة يكفينا المجادلة بأن كسر الرتابة والتراتبية في النظامين الدينين الشيعي والسلفي يفرضي بصورة حتمية وطبيعية الى تهديم البناء العقدي لكليهما، لأن تشييد هذين النظامين مؤسس على قاعدة تتابعية سلطوية تبدأ بالخالق وتتحدر الى الرسول ثم الامام او العالم باعتباره وريثاً شرعياً ووحيداً للرسالة. وفق هذا التسلسل الرسالي، تصبح شبكات العمل الديني عهدة بيد علماء الدين، وخاضعة في الوقت نفسه تحت تأثير منظوراتهم في الشؤون الخاصة والعامه سواء بسواء. وعلى

وجه الاجمال، فإن الاخطاء الفادحة التي يسببها هذا التسلسل تنشأ عن طريق انحصار صناعة القرارات المصرية المتعلقة بالشأن العام في شخص واحد، هو الفقيه أو المفتي. لا يكفي التعويل دائماً على رهان الايمان والورع من أجل تجنب صانع الحكم الديني الاخطاء الفادحة، كما ان الشؤون العامة ليست محكومة بمجرد التبصرة الفقهية المحضه، لأننا نعلم بالضرورة إن كثيراً من فتاوى التكفير صدرت وكانت تحيط نفسها بهالة وهمية من الايمان والورع أو التأسيس الفقهي المتقن.

إن مناوئة الطائفية باتت هي الاخرى سلاحاً يستعمله حتى الطائفون لدرء التهمة عن أنفسهم أولاً وتشويه سمعة غيرهم، لعلم الطائفي نفسه بأنه إنما يستعمل سلاحاً فتاكاً ولكن لا يعلم بأنه هو نفسه مبتكر مكونات هذا السلاح.. إن الطائفية قد تتوغل أحياناً في أصحابها فتتقياً قيحاً وصديداً وتقذف به غيرها، مع أن المصابين بها يجهلون أو ينكرون اصابتهم بنفس الداء، وهذا تجسيد آخر على الانشغال بالآخر وتنزيه الذات.

فالطائفون يتقاذفون تهمة الطائفية، وهم غافلون بل ومنكرون لاصابتهم بها.. بالنسبة للشيعي فإن الطعن في الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان (رضي الله عنهم)، وقذف امهات المؤمنين وبخاصة عائشة وحفصة (رضي الله عنهما) يعتبر قراءة مشروعة للتاريخ ولعلها تدرج في اطار حرية التعبير بينما الحديث عن غلو الشيعة في الأئمة عليهم السلام ونقد الممارسات الطقسية الشيعية تعتبر نيلاً من الوحدة الوطنية واثارة للطائفية، وبالنسبة للسلفي فإن تكفير الشيعة وتصنيفهم في مرتبة أدنى من اليهود والنصارى، والقذح من طرف خفي في الامام علي على طريقة الشيخ ابن تيمية والامام الحسين في خروجه على يزيد بن معاوية، ولصق كافة هزائم المسلمين في التاريخ في الشيعة، يعتبر كشفاً للحقائق، ولعلها تدرج أيضاً في فضح أهل البدع والضلال، بينما القراءة النقدية في التراث السلفي على طريقة الشيخ حسن بن فرحان المالكي يعتبر خروجاً عن الملة، وتأجيجاً للطائفية البغيضة.

إن التأسيس الثقافي والتاريخي للامة معد في الاصل لاستدعاء وتحفيز عوامل التجزئة والانقسام، ولذلك فإن قنوات التعبير الثقافي والاجتماعي تتحول تلقائياً الى قنوات طائفية في فترة قياسية. نقل زعيم حزب شيوعي في الخليج ذات مرة في بداية التسعينيات بأن عناصر الحزبين الشيوعيين المتحالفين في هذا البلد قد ارتدا الى انتماءاتهم المذهبية فصاروا

شيعة سنة بعد أن كانوا ماركسيين وماويين. ولعلنا نجد الآن ومنذ سقوط نظام صدام حسين أن الطائفية تسير مواقف وتوجهات الاحزاب العربية والقنوات الفضائية العربية والحكومات العربية على اختلاف تليفقاتهم الايديولوجية والسياسية، وكأن صدام حسين كان رمزا دينياً وحدوياً لا يتكرر في التاريخ.

في حقيقة الامر، إن الطائفين يتخفون تحت أسماء كبيرة، كالاممية والقومية والوطنية وحتى الدولة بنزوعها الطائفي أو الفئوي او المناطقية قد تجيد الرطانة الايديولوجية الماكرة فتلوذ في احيان كثيرة بالتلفع بالرداء الوطني كي تؤكد تمثيلها العام لامة متشظية، وكي تستر أيضاً سر السياسات التمييزية السارية في جسدها، مع أن هذا الاستتار يصلح للتعمية على من هم خارج الحدود وليس على ضحايا التمييز الذين يكتون بنار الطائفية في المؤسسات الحكومية وفي التعليم والتوظيف

والتمثيل السياسي... الخ وفي ظل غياب معايير قيمية مشتركة متفق عليها يمكن بها اختبار سلوك الافراد، ولأن الناس في البلاد تخضع تحت لائحة قيم خاصة مذهبية وفئوية ومناطقية فإن السياسات ايضاً تبقى رهينة النظام القيمي. ولذلك، ما إن تبدأ الدولة بتريسيخ قيمة المواطنة كخط استواء ومحك عام فإن محركات الطائفية ستظل فاعلة ما لم يمد ممثلو الدين يدهم لمباركة تلك القيمة الغائبة.

لو أردنا تلخيص مهمة الفريقين في هذه المرحلة وفي أي مرحلة لاحقة لأمكن تحديدها في انتزاع المخالب من جسد الآخر والانشغال التام بالذات، من أجل إعادة اكتشافها ومراجعتها ونقدها رجاء إصلاح مواطن العطب فيها، وهي مهمة كفيلة بتمهيد أرضية التعايش مع الآخر. ولا بد لي في الاخير وتقديراً لجرأة مراجعة الذات من الاشارة البالغة بمن اقتحم مضمار المراجعة في الجانب السلفي أمثال عبد العزيز القاسم ومحمد علي المحمود وعبد العزيز الخضر والشيخ حسن فرحان المالكي. لقد عودني البعض على اطلاعي على ما فاتني الاطلاع عليه من نتاجات المراجعة في الجانب السلفي، ويخيل لي أحياناً أن ما يقوم به هذا البعض ليس أكثر من ابلاغي رسالة أخرى أي بصحة ما هم عليه، بدليل أن الآخر قد شرع في مراجعة ذاته، وكنت أتطلع لأن يبدأ الجانب الشيعي مراجعة ذاته أيضاً أسوة بهؤلاء الاشخاص، ولكن مازال البعض مشغولاً في رصد مراجعة الآخر واغفال الذات التي تتطلب دون ريب جهداً ذهنياً موازياً وبنفس القدر وربما أكبر من المراجعة.

د. مضاوي الرشيد: آل سعود اختطفوا الوهابية واستخدموها في حروب توسعية

هل تضطر الأسرة الحاكمة الى الانتقال من الأفقية الى العمودية في توريث الحكم؟

ما الذي يمكن أن نقوله أستاذة أكاديمية رفيعة المقام تعمل في جامعة بريطانية عريقة عن تطورات الأوضاع في المملكة العربية السعودية، وعن مستقبل الحكم في المملكة واحتمالات التغيير فيها، وهي أي الأستاذه الجامعية تفضل أن يكتب أمام اسمها كاتبة من الخليج والجزيرة، بدلا من الإشارة الى أنها بروفيسورة سعودية؟ مضاوي الرشيد واحدة من أفضل الباحثات العلميات العربيات العاملات في جامعات بدرجة (أ) على مستوى العالم. ترى أن الحكم الحالي في المملكة قد فات أوانه، وأن القليل المتبقي من الوقت قد لا يسعف الحكم في العودة الى نقطة الصفر عندما تطلق صفارة الإنذار. د. مضاوي، وهي عالمة في الاجتماع، تشير الى جملة حقائق تكتنف الأوضاع الحالية في المملكة، وفي مقدمتها تشخيص فشل النظام في الرياض في التوافق مع متغيرات العصر أو مع الطبقات الجديدة في المجتمع السعودي، الى جانب إخفاقه في طرح رؤية متكاملة للإصلاح الشامل. وقد اعتبرت استجابة النظام لمطالب الإصلاح الداخلي سطحية، ومن باب التهرب، في حين أن استجابتها للمطالب الخارجية جديّة، وإن لم تحقق منها الأجزاء الأهم المتعلقة بمصلحة المواطن وحقوقه الأساسية؛ وخلصت الى استحالة التطوير في ظل نظام حكم كالذي يمسك بزمام الأمور في الرياض.

الوطني والذي يفتقر بدوره للعوامل التي تكفل نجاحه، ومن ثم هناك مشاريع انشاء مؤسسات مدنية كمؤسسة حقوق الانسان والتي فشلت في التعاطي مع قضايا اعتقال المصلحين واكتفت بلعب دور المتفرج لمسرحية محاكمة دعاة الاصلاح الدستوري، وحتى هذا اليوم نرى النظام يتأرجح بين المحاكم العلنية والمحاكم السرية وكأنه يراهن على ان ينسى المجتمع هذه الأزمة ويتغاضى عنها.

ثالثا: اقتصاديا، فشل النظام في توفير البنية التحتية التي تضمن المستوى المعيشي اللائق بدولة تتربع على اكبر انتاج نفطي في العالم. ويتوقع النظام من الشعب ان لا يسأل عن تبذير الثروة النفطية والدين القومي وصفقات الاسلحة والكوميسونات واحتكارات افراد العائلة المالكة لبعض القطاعات الاقتصادية ومخصصات هذه العائلة وغيرها من الامور التي بدأت تنكشف اليوم والتي لن يستطيع النظام التعتميم عليها.

كل هذه تحولات خطيرة تحصل على مرأى ومسمع النظام الذي لا يستطيع بشكله الحالي وتركيبته التعامل مع التحديات الداخلية، وليس له الارادة لحل المشاكل العالقة لأنه يعلم ان الثمن سيكون باهظا.

هل استجابت الرياض لأي من مطالب التغيير والتطور الطوعي خدمة لمواطنيها؟ استجاب النظام بشكل سطحي لمطالب

انياه في تعامله مع كل من اعتبره يمثل خطرا عليه ولم يفرق بين المصلح المسالم ومقدم النصيحة وبين من يحمل السلاح، واذا استعرضنا أسماء القابعين في السجون السعودية فسندج شرائح مختلفة الانتماء والثقافة. ففي هذه السجون الليبرالي والاسلامي، وعالم الدين والشاعر واستاذ الجامعة والشباب المتمرد والشباب المتطلع. العنصر الموحد لهذه المجموعات المتباينة هو مقاومة التحولات الخطيرة والتطلع الى مستقبل افضل وطرح الحلول.

ثانيا: سياسيا، فشل النظام في طرح رؤية متكاملة للإصلاح الشامل وبينما هناك عدة افكار وتصورات للتغيير الحقيقي الذي يخرج الدولة من حالة الركود السياسي المطروحة من قبل مجموعات شعبية، نجد النظام يلتزم الصمت بل يحاول التمويه من خلال تبني مصطلح (الإصلاح)، مثلا هو يطرح انتخابات البلدية كنموذج لتغيير تاريخي علما بأن هذه الانتخابات محدودة ومفتقرة للخلفية الضرورية لنجاحها كحرية الرأي والتجمع والقضاء العادل. تصور ان انتخابات حرة تحدث في بلد يعاقب فيه الكاتب وعالم الدين والمحامي اذا قام بتصريح لقناة الجزيرة دون إذن مسبق! او اذا لم يُثن هذا الشخص على جهود النظام الحثيثة في اي مجال ناهيك عن النقد حتى غير المباشر للنظام والذي يؤدي الى متاهات واعتقالات جائرة. ومن باب الاصلاحات السطحية جاءت فكرة الحوار

هل يعي الحكم في الرياض خطورة التحولات التي تجري في العالم؟

الحكم في الرياض يعي تماما ما يجري حوله في المحيط العربي والاسلامي والعالمي، وكذلك هو على معرفة تامة بحالة التملل والاحتقان التي يمر بها المجتمع المحلي. هذه الحالة ذات الاسباب التراكمية اليوم وكأنها قد وصلت الى مرحلة متطورة من الغليان الذي بدأت تظهر ملامحه ليس فقط بين النخب المتعلمة بل ايضا على المستوى الشعبي. ومن الملاحظ ان حالة الغليان هذه لم تعد مقتصرة على الطبقات المهمشة والشباب العاطل عن العمل، بل انها تعدته لتشمل شرائح كبيرة كانت في الماضي محسوبة على النظام. ويمكن ان نلخص التحولات الخطيرة بما يلي: اولاً: اجتماعيا، حيث فشل النظام في استيعاب الطبقات الجديدة التي ظهرت مؤخرا نتيجة التعليم الحديث وظل يراهن على ولاء نخب تكنوقراطية معروفة ومنتقاة من عوائل مضمونة الولاء. وكذلك يراهن النظام على ولاء المؤسسة الدينية التقليدية التي ضمنت له تخدير عقول الناس متذرة بقدمية النصوص الدينية والتي لا ترد في تكفير اي معارض للنظام واخرجه من الملة في سبيل تحقيق الهيمنة السياسية المطلقة على المجتمع. وكذلك يراهن النظام على قدرة آله القمعية من اجهزة أمن ومخابرات وسجون على ترويض الفئات المتململة او الرافضة لهذه الهيمنة. ومنذ التسعينيات كشر النظام عن

التغيير التي اتت من الداخل ومن المجتمع، ولكنه استجاب بشكل جدي لبعض مطالب الخارج كالتي اتت من الولايات المتحدة مثلاً. هذا التغيير الذي حصل في المناهج التعليمية والتي اعتبرتها الولايات المتحدة مفرزة ومشجعة على الارهاب، لم يتردد النظام السعودي في تنقيح مناهج التعليم والغاء بعض التفسيرات التي لا ترضى عنها الولايات المتحدة. وكذلك طلب الولايات المتحدة باجراء انتخابات محدودة وليس انتخابات شاملة. وبالفعل ها هو النظام قد استجاب لهذه الرغبة الاميركية المنطلقة من كونها تريد اظهار حليفتها الدولة السعودية بالمظهر اللائق امام الناخب الاميركي. مثال ثالث يتمثل بقانون الجنسية الجديد وهو ايضا يظهر المملكة وكأنها دولة عصرية تحترم العمالة الاجنبية ومستعدة لتجنيسها وتوطينها في البلد. كل هذه التغييرات تمت استجابة لضغوط خارجية.

هل يمكن ان تكون هذه الاستجابات كافية امام مطالب الداخل؟

لا يمكن ان تكون كافية وبرأيي ان التعليم ومناهجه يجب ان تطور لتوفر فرص التدريب الحقيقي لشباب البلد من اجل ان تمكنه من التغلب على البطالة والحد من الاعتماد على العمالة الاجنبية. البطالة وصلت الى أكثر من ٣٠ في المائة وفي الوقت نفسه نرى هناك ٨ ملايين عامل اجنبي. لماذا لم يستطع النظام ان يستغل الثروة البشرية ويطورها حتى تحل محل العمالة الاجنبية؟ يطرح بعض المحسوبين على النظام نظرية تقول ان الشباب السعودي خامل ومدلل ولا يجب أن يعمل. هذه النظرية فاشلة في شرح المأساة التي يعاني منها الشباب. ربما يرفض الشباب السعودي ان يشتغل كناساً او طباحاً او بواباً خاصة عندما يرى ان في بلاده مجموعة اقلية تستأثر بأكثر قدر من الامتيازات والأتاوات وحتى المعاشات الشهرية، وهي طبقة خاملة تنام في النهار وتقوم في الليل ولكنها طبقة ثرية مترفة همها حفلات الاعراس ورحلات القنص في صحارى المغرب والجزائر وباكستان وغيرها او رحلات الترفيه في باريس ولندن. لماذا يطلب من الشباب في الجزيرة العربية ان يشد احزمته بينما تبقى أحزمة رموز النظام فضفاضة وطويلة زيادة عن اللزوم؟ هذا التناقض هو جزء لا يتجزأ من حالة الغليان. لماذا يطلب من الشباب السعودي او الشابة ان تحمّل العنوسة وتؤجل حلم تأسيس عائلة وانجاب اطفال، بينما يمارس رموز النظام تعدد الزوجات؟

أليس من حق الشاب في بلد من أغنى بلدان العالم أن يحقق حلمه بتأسيس حياة اجتماعية قائمة على الزواج وهو مكمل للدين ويحمي من الرذيلة والفساد؟

هل يمكن ان تتغير القيادة او الحكم في المملكة نحو الافضل؟

في المدى القصير لا اعتقد ان النظام قادر على التطور لانه سجين تركيبته الخاصة ونظامه الوراثي الذي على اساسه تنتقل السلطة من ملك الى آخر. النظام الوراثي السعودي هو نظام أقي يريث الأخ الحكم من أخيه وهذا النظام غير قابل للاستمرارية على المدى الطويل. يوما ما ستقرر الاسرة الحاكمة ان تنتقل من النظام الاقوي الى النظام العمودي، اي انتقال السلطة من الاب الى الابن، كما فعل الملك عبد العزيز عندما اقصى اخوته وحصر الحكم والسلطة في ابنائه هو، مستبعدا بذلك فروعاً اخرى من العائلة السعودية. وهذا الخيار يعد من اصعب الخيارات التي ستواجه النظام. فهل يا ترى يستطيع شخص من الامراء الكبار ان يحسم موضوع الخلافة لتصبح عمودية اي منحصرة في ذريته هو؟ في رأيي ان هذا من المستحيل بسبب كثرة الرؤوس الطامحة في الحكم. باعتقادي ان الوضع سيبقى على حاله أي حالة الحكم المشترك، وكأن الدولة برؤسها الكبيرة مجلس حكم ومجلس شراكة على نمط المؤسسات الاقتصادية والشركات المساهمة. ان اي تغيير نحو الافضل يتطلب تقليص حجم ما يسمى بالامراء. هؤلاء الذين اصبحوا عالة وعبئاً على خزانة الدولة اقتصاديا وتحول بعضهم الى منافسين يشاركون الطبقات المستثمرة بل يستأثرون بجميع الفرص الاقتصادية.

فما الذي يجري الآن في المملكة هل هو إصلاح أم قمع؟

هناك اصلاح سطحي كما ذكرت ولكن هناك قمعاً أيضاً. الدولة اليوم تحاول استقطاب المعارضة وان فشلت هذا الاسلوب فهي تلجأ الى الخيار المعروف، خيار عنف النظام وتطبيقه على شريحة كبيرة قد تكون متجانسة او غير متجانسة، ولكن طالما انها شريحة جريئة في طلباتها ورؤيتها، فهي اذن تتعرض للاعتقال. ومن المعروف تاريخياً انه كلما ازدادت حدة الاعتقالات وانتهكات حقوق الانسان، اقتربت ساعة التغيير الحقيقي والذي قد يؤدي الى قلب ملامح الحكم السياسي كلياً. ولكن، عند هذا النظام نوع من

الغطرسة تمنعه من قراءة الوضع بطريقة منطقية والتعاطي مع التحديات بنوع من المرونة. وعنده ايضا من الثروة النفطية ما يجعله يعتقد ان بإمكانه شراء الولاء عن طريق شراء الذمم والصدقات وربما يؤدي هذا الى نوع من الانفراج المرهلي ولكن هذه السياسة قد تفشل في المستقبل البعيد، لان النظام السعودي لا يملك القدرة المطلقة على التنبؤ بدخله المادي ولا السيطرة على تذبذبات اسعار النفط الخاضعة لعوامل خارجة عن سلطته.

من الذي يعيق اي تطوير او تغيير يمكن ان يدخل في باب الإصلاح؟

العائق الاول هو النظام ذاته وليس المجتمع كما يزعم الكثيرون. النظام لا يريد أن يفرط بالسلطة او احتكارها كذلك لا يريد اي نوع من الشفافية التي تفضحه وتظهر صفقاته المالية وتهرب الاموال وحجم الاتاوات. كذلك لا يريد أي نوع من المحاسبة لأنه يعتقد أن له الحق المطلق في ادارة الحكم كما يريد. النظام هذا لا يحترم الشعب وارادته بل يعتبر ان الشعب نفسه ليس له الحق في طرح الاسئلة. ويعتبر النظام نفسه وكأنه الواهب للنعمة النفطية والتنمية لانه متمسك بمبدأ ملكية الارض وما عليها والتي نتجت عن طريق السيف، كما يردد بعض الامراء. وينسى هؤلاء الجهد الذي بذله ابناء هذه الجزيرة في عملية توحيدها مثلاً. ويتناسى هؤلاء ايضا الدور الذي لعبته بريطانيا في سبيل توطيد حكم هذه الاسرة. كل هذه الاسئلة مغيبة وستظل مغيبة حتى يحصل التغيير الحقيقي.

ما هو الأجدى والأحسن للمواطنين السعوديين تغيير الحكم ام تطويره؟

تستحق الجزيرة العربية وهي موطن الاسلام ان يتبلور فيها حكم يعكس تاريخها وحضارتها ولن يحصل هذا الا بتطوير المؤسسات وتثبيت دعائمها. ومن المؤكد انه مهما طال عمر الحاكم فمصييره الزوال. لذلك تكون المؤسسة هي الضمان الاول والاخير لاستمرارية الحياة السياسية وتوفير الامن والاطمئنان. المهم ليس من يحكم الجزيرة بل كيف تحكم هذه الارض المقدسة؟. مع الاسف حكمت خلال قرن كامل (القرن العشرين) بنظام جمع اسوأ ما في نظام الحكم الملكي الوراثي واسوأ ما في النظام العشائري. لم يستطع النظام تطوير ذاته بل حاول جاهدا اقضاء المجتمع باستثناء الموالي له. خذ مثلاً

ما يسمى بالمجالس المفتوحة للامراء والتي فقدت معناها القبلي والتاريخي وتحولت الى مجالس اشبه ما تكون بمقابر الاحياء المتلفزة حيث يظهر الرجال الشباب والكهول حاملين عرائض تطالب بحقوق او مساعدات مالية تليها قصائد المديح والثناء على ولي الامر. هل هذا هو الوجه الحضاري للنظام الذي يطل به على المجتمع ام انه نوع من ديموقراطية العرب البائدة؟ باعتقادي ان هذه المجالس ما هي الا رمز من رموز الاستبداد السياسي والخنوع وتحقير المجتمع في دولة تعتبر نفسها دولة عصرية.

لماذا يتجاهل الإعلام السعودي كليا المطالب بالاصلاح وينحاز للموقف الحكومي؟

الإعلام السعودي يقوم على تنظيمه وتديبره طائفة كبيرة ممن يصح تسميتهم بالميثوقراط وهي الطبقة التي تحسب نفسها من أهل العلم والثقافة. وتعرف عادة هذه الطبقة بالانتلجنسيا او النخب الثقافية. مع الاسف هم هذه الطبقة في السعودية ان تسبح باسم هذا الامير او ذاك لانها تعمل في صحافة ملوكة من قبل الامراء في اغلبيتها.

وان اعطيت نوعا من الحرية فهي الحرية التي تجرم المجتمع دوما، وان انتقدت فإنها تنتقد المجتمع عندما تصفه بانه مجتمع عنصري أو متخلف أو مترمت، فهي تردد ما تطرب به آذان السلطة. هذه الطبقة الميثوقراطية همها الاساسي صنع اساطير النظام وترويجها. والاساطير كثيرة منها مثلا اسطورة الاصلاح المرتقب او اسطورة مكافحة الفقر او اسطورة محاربة البطالة وكلها تعتمد على نوع من التضليل وتمييع الحقيقة. ومؤخرا ظهرت على العن اساطير تتعلق بثورات فكرية وتراجعات دينية: مثلا يفسح النظام المجال امام اشخاص معينين فرصة اعلان توبتهم على صفحات الجرائد ويتم التمهيد لهذا الامر بان يعلن ان فلانا من الناس قد تعرض لانقلاب فكري. ويشرح هذا الشخص قصة حياته من باب مكافحة الفكر الديني المتطرف. كل هذه القصص والحكايات ما هي الا من صنع الميثوقراط. هذه النخب تفتقر للحرية الفكرية الحقيقية.

ومؤخرا ظهر نوع جديد من الميثوقراط الذي يستغله النظام ليصفي حسابات الامراء بعضهم مع بعض. وهناك ميثوقراط محسوب على ولي العهد همه ترجيح كفته وتحسين صورته وسمعه على حساب امير كبير آخر. وهناك ميثوقراط امراء الجيل الثاني اي ابناء

رموز الحكم الكبيرة. في هذا الوضع لا احد يعلق آمالا كبيرة في امكانية ان تلعب الصحافة السعودية أي دور تاريخي في تبلور الاصلاح وتحقيقه لأن هذه الصحافة مرتبطة بالحكم وليست قادرة على ان تحتل حيزا مستقلا يمكنها من التعليق والنقد والتحليل الجريء. وجرأتها اليوم متمثلة بقدرتها على ان تستعرض آفات المجتمع من جرائم قتل واغتصاب وسرقة ومخدرات وامراض نفسية وتعليقات على كافة (الفئات الضالة) التي بدأت تتكاثر من وجهة نظر النظام، كذلك عندها اليوم نوع من الحرية في انتقاد الفكر الديني و(تطرفه) ونشر (التسامح والقبول بالآخر).

اين هي المرأة من كل هذا ولماذا تلنزم الصمت وكأنها في معزل عن مطالب تتعلق بوضعها وحقوقها واسرتها؟

المرأة موجودة في كل مكان وهي غير موجودة ايضا. خطأ المرأة السعودية انها تعتقد ان النظام حامياها وهو من سيقف الى جانبها في مواجهة المجتمع (التقليدي) او المؤسسة الدينية. اثبتت الاحداث انه ليس بإمكان نظام يقمع الرجل ان يوفر للمرأة حقوقها. المرأة في الجزيرة لها معاناة خاصة ووضع متميز أهم ملامحه اقصاؤها ولكن لا تحل قضيتها ولا تكتسب حقوقها الشرعية من خلال مجلس حوار يعني بشأن المرأة ولا عن طريق عرضها في مؤتمرات دولية تحت وصاية الافراد او السفارات السعودية في الخارج. من وجهة نظري هذا العمل يمثل ابشع استغلال لقضية المرأة من قبل النظام في سبيل تحسين صورته. نهضة المرأة تحصل اذا تحققت نهضة الرجل نفسه وتحريره من الاستبداد والتهميش. قضية الرجل او المرأة هي قضية واحدة رغم ان للمرأة خصوصيتها كونها انثى تخضع لبعض القيود الاجتماعية. اليوم يستغل النظام النخب النسوية لمصلحته. وما الاعلان عن عدم مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية المحدودة الا دليل قاطع على الطريقة التي يتعامل بها النظام مع هذا الموضوع وهي الطريقة الازدواجية المتمثلة بخطاب موجه الى الخارج وخطاب موجه الى الداخل.

هناك مبالغ طائلة تنفق في الخارج لتحسين سمعة النظام، ما الذي يمكن ان تحققه خطوة من هذا النوع؟

الحملة الدعائية للنظام بعد احداث الحادي

عشر من ايلول (سبتمبر) ما هي الا من باب كون هذا النظام ظاهرة اعلامية بحته هدفها اقناع العالم ان النظام متطور ويحظى بمرتبة عالية من المصداقية. هناك دعايات في التلفزيون الاميركي وبعض مواقع في الانترنت وبعض المجالات العالمية وتقام المؤتمرات الاكاديمية وتمول بعض الابحاث وكل هذا من باب تحسين سمعة النظام التي انحدرت الى مستوى غير اعتيادي. يجب ان نفهم من هو المقصود ومن هو المستهلك لهذه الحملة الدعائية. باعتقادي ان الحكومات الغربية على معرفة تامة بحقيقة هذا النظام ولكن هذه الحكومات غير قادرة على حسم موقفها منه لاسباب ولكن الدعاية السعودية هي محاولة لاعادة الثقة بالنظام من قبل الشركات العالمية وحتى الناخبين الغربيين. وهذا بالفعل ما حصل عندما تزامنت دعاية النظام السعودي مع دعاية الحملة الانتخابية لبوش في اميركا. وشعر الكثيرون ان الدعاية السعودية كانت اقرب ما تكون الى حملة انتخابية تطمح الى كسب اصوات الناخبين الاميركيين.

ما حجم المساندة الشعبية والفكرية لمطالب الاصلاح في الداخل وهل هي حركة قاصرة على رموز أو أشخاص معدودين؟

هناك تعددية في الطرح الاصلاحية. وهذه ظاهرة جيدة يجب ان تشجع، كما ان هناك تيارات اصلاحية مختلفة الثقافة والاتجاه الفكري منها ما هو مستعد لان يتعامل مع النظام ومنها ما يحاول ان يطبق نوعا من التقية السياسية. وكذلك منها من يرفض النظام جملة وتفصيلا. يجب ان تتحول هذه التعددية الى هيكلية مستقرة لها وجهات نظر متبلورة اكثر. كذلك يجب ان تتحول هذه التعددية الى فعاليات لا تستتر وراء اسماء مستعارة في الانترنت والمنتديات الحوارية بل تظهر على الملأ وتطرح رؤيتها في وضوح النهار. ولكن طالما ان هناك طمسا للحريات وحرمانا سياسيا فلن يحصل هذا التطور. كذلك لا يمكن لهذه التعددية ان تتطور الا بنظام مجلس شوري منتخب وتمثيل سياسي حقيقي. وحتى هذه اللحظة اثبت النظام انه غير مستعد لهذا التحول الحقيقي لذلك يعيش البلد حالة احتقان ربما تؤدي الى انفجار سياسي قوي. الشعب في الجزيرة هو اليوم شعب ميسر متحمس لمشروع التغيير والاصلاح، ولكنه شعب يتعرض للقمع لأبسط الاسباب ويزج به في السجن إن تحدث بما هو

ممنوع.

في احد مقالاتك قلت انه وبعد ان تسلم المجتمع بالقلم والعلم بدأ يعيد النظر بسعوديته المزعومة والمفروضة عليه. هل هناك رفض لاستمرار حمل البلاد اسم السعودية؟

اولا اريد ان اذكر ان اسم (المملكة العربية السعودية) هو اسم اقترحه رئيس قسم الشرق الاوسط في الخارجية البريطانية عام ١٩٣٢ وهو جورج رندل وقد اشرت الى هذا في احد كتبي. وحسب الارشيف البريطاني اقترح رندل الاسم وتبناه ابن سعود.

انا شخصيا لا اعتقد ان هذا الاسم يمثل هويتي الشخصية وانتمائي، اذ انني لا انتمي الى العائلة السعودية وارفض ان يعمم اسم هذه العائلة الخاص على الجماعة والوطن. واعتقد ان المجتمع المسمى (سعودي) له انتماءات ضيقة مثل الانتماء العائلي والقبلي والمناطقية وهناك الانتماء الشامل للامة العربية وكذلك الاعم وهو الانتماء للامة الاسلامية. فلفظة (سعودي) لفظة طارئة مرتبطة بمرحلة زمنية ضيقة ولكنها تفتقر للبعد الثقافي والحضاري والتاريخي الذي يرتبط عادة بالهوية القطرية. والتشكيك في مصداقية هذا المسمى لا يعني الخلل في الانتماء او الهوية بل يعني الرفض القاطع للهيمنة (السعودية) على اقدس ارض عرفها العالم العربي ورفض لمنطق (ولي الامر - أب ونحن أسرته) فلو كان ولي الامر جديرا بالسلطة حسن التدبير مختارا من قبل المجتمع ربما يقبل الفرد بهذه الابوة. ولكنها في الوقت الحالي مرفوضة لانها ابوة متسلطة تقمع الفرد وتمسح بشخصيته الفريدة بل هي تطلب الولاء المطلق والعبودية والتي هي علاقة عادة ما تكون مرتبطة بعبودية الفرد لخالقه.

ما قصة رسالة التوحيد، وهل كانت مشروعا حضاريا ام دينيا محدودا وهل لدى اصحاب هذه الرسالة مشروع توحيد ام تغليب لفئة على اخرى وفكر على آخر؟

رسالة التوحيد مرتبطة بدعوة التجديد التي تبلورت مع ظهور محمد بن عبد الوهاب على الساحة في القرن الثامن عشر، وهي دعوة في مضمونها اصلاحية دينية مرتبطة بمشروع تأسيس دولة اسلامية. كذلك هي دعوة لحياء الدين وتطبيق الشريعة في مجتمع كان حينها قد تخلى عن بعض التفاصيل تتبنى ممارسات دينية ربما لم تكن من صلب مبدأ عبادة الاله

الواحد، وهذه الممارسات كانت نتاجاً طبيعياً لانعدام العلم والامية في الجزيرة وقتها وكذلك ربما كانت من الثقافة المحلية كزيارة القبور والتبرك بالاولياء. جاءت الدعوة الوهابية كما جاءت البروتستانتية في اوربا لتعيد الممارسات الى مسارها الذي يتلاءم مع تفسير معين للنص الديني ولتقي العبادات من بعض الممارسات الطارئة وهذا تطور طبيعي. ولكن المشكلة في السعودية كانت منذ البداية متمثلة بتبني الاسرة السعودية لهذا المشروع الديني وكأنه مشروعها. لقد اختطفت الاسرة السعودية الدعوة الوهابية وجندتها في حرب توسعية هدفها السيطرة على الجزيرة تحت شعار (اسلمتها) واعادتها الى (التوحيد). التوحيد الديني هو نهج أهل السنة وليس له أي ارتباط بالنظام السعودي ولكن هذا الاخير حاول ان يربط التوحيد الديني بمشروع سياسي بحت، ومن هنا بدأت المشكلة.

هل تعنين أن طلاقا وقع بين الاثنين؟

انها مشكلة نفسية قبل ان تكون مشكلة اجتماعية شاملة. ربما يشعر الانسان الراض للمشروع السعودي السياسي بشيء من القلق على العقيدة والدين بسبب هذا الربط بين التوحيد الديني والتوحيد السياسي. ولكن بدأت هذه الحواجز مؤخرا بالتلاشي والكل يعرف اليوم ان الاسلام كحضارة وتوحيد وشريعة لا يمكن ان يرتبط بأسرة حاكمة، اذ ان الاسلام موجود قبلها وسيبقى بعدها. والاسلام دوما يرتبط ببيئة معينة من حيث الممارسة والتطبيق، ففي الجزيرة يربى الانسان على اسلام لا يقبل بالوساطة وزيارة القبور والتبرك بالاولياء وهذا هو المنهج الذي تربيت عليه وانا على اقتناع كبير انه يلائم الحياة العصرية، وانا كمثقفة اقرأ واكتب لا استطيع ان اقبل بوسيط بيني وبين الخالق، ولا اقبل بفكرة التبرك بالاشخاص، كذلك لا اقبل بأن هيئة كبار العلماء هي وحدها المرجعية الدينية. لكنني كعالم اجتماع لا اجرم من يحتفل بالمولد النبوي او السنة الهجرية او يزور القبور بل احاول ان افهم هذه الممارسات من خلال تسليط الاضواء على الخلفية الاجتماعية والبعد الثقافي المحلي.

من الذي استغل الآخر: النظام أم المؤسسة الدينية؟

المشكلة في السعودية ان الدعوة الوهابية استغلت من قبل النظام لمحاربة اي مقاومة قبلية مناطقية او حتى طائفية فاصبحت

سلاحا من اسلحة الدولة لتكفير المعارضة والمقاومة منذ بداية الدولة السعودية.

من الذي يمكن ان يكون له دور حقيقي في المجتمع: صندوق الانتخاب ام صندوق الفقر وما قصة الاثنين والسؤال مستوحى من احد مقالاتك الأخيرة أيضا؟

يعتقد النظام ان انتخابات البلدية تمتص بعض الاحتقان وان نجحت البلديات في مهامها كجمع النفايات وايصال الخدمات وغيره فسيكون هذا من باب الحكمة الملكية التي سمحت بها وان فشلت هذه المجالس في عملها فستكون هي وحدها المسؤولة وهي التي ستجرم في المستقبل. لذلك فان هذه المجالس هي مجالس ثانوية وليست مجالس حكم محلية حقيقية، لان المسؤول الاول والاخير في المناطق هو الامير. وحكم المناطق اليوم يذكرنا بعصر الامارات الذي انقرض بنشوء الدولة، ولكنه عاد بشكل آخر عندما وزعت العائلة الحاكمة حكم المناطق على ابنائها متجاهلة بذلك رغبة السكان في حكم أنفسهم؛ فكما عندنا دويلات ضمن الدولة السعودية هناك ايضا امارات برئاسة هذا الامير او ذاك. هذه الامارات ما هي الا هبة لافراد الاسرة. اما صناديق الفقر فهي نوع من انواع توزيع الثروة الذي يمثل المستوى المتدني للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، فبدلا من انشاء مؤسسات الضمان الاجتماعي التي تضمن عدم انتشار الفقر والعوز، يشخصن النظام العلاقة بينه وبين فئات الشعب الفقيرة والتي تصطف على مراكز التوزيع او حتى ابواب القصور لتطلب نصيبها من هذه الثروة. النظام يكرس نظريته الى المجتمع كمجتمع (متوسل ومتسول) وليس كمجتمع له حق في هذه الثروة. الفقر لا يعالج بصناديق بل يعالج بالتربية والتعليم والتخطيط والتأهيل. يعالج الفقر بالتقليل من الفوارق الاجتماعية ويعالج ايضا بتغيير مفهوم المواطن من متسول الى صاحب حق.

يعتقد النظام انه يستطيع ان يعمم مفهوم الرشوة والهبة لكسب الطاعة والولاء ولكن ربما تنجح هذه السياسة في الامد القصير ولكنها تفتل في الامد البعيد ان انها تختزل الانسان بل انها تنطلق من مبدأ تجريده من هذه الانسانية والاكتفاء بتفعيل الجانب الحيواني فيه.

المصدر: المشاهد السياسي

العدد ٤٥٤ - ١٩/١١/٢٠٠٤

من أجل الإصلاح

دفاعاً عن معتقلي الرأي في المملكة

الإصلاح الثلاثة ونعتقد بأنها كافية لتفنيدهم لا تقنع حتى أصحابها.

لنأخذ أدلة المدعي العام السيد عوض بن علي الأحمري على ما سماه الإساءة إلى سمعة الدولة وعصيان ولي الأمر والخروج عليه. نجد أنفسنا أمام عرائض موقعة من نخبة أبناء المملكة عناوينها: (دعوة الإصلاح الدستوري)، (نداء إلى القيادة والشعب معا)، (دفاعاً عن الوطن)، (معا في خندق الشرفاء)، (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله). كل هذه العرائض تحت على التضامن بين كل أبناء المملكة وعلى مباشرة حوار بناء بين الحاكم والمحكوم، مطالبة بالحد الأدنى من الحريات السياسية والمدنية. نضع تحت تصرفكم كل هذه النصوص التي جمعت في كتاب (ربيع السعودية ومخرجات القمع)، الصادر عن دعاة الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية، لمعرفة المبادئ الحقيقية لدعاة الإصلاح وللوقوف على حقيقة التهم الموجهة لهم.

لم نكن نريد التوقف طويلاً عند نضال الرموز الثلاثة للإصلاح من أجل حقوق الإنسان والسلام الأهلي في المملكة العربية السعودية والعالم العربي. لقد شارك جميعهم في عدة مؤتمرات عربية للدفاع عن حقوق الإنسان والشعوب، وكان للدكتور عبد الله الحامد مداخلة متميزة في مؤتمر العدالة العربي الثاني في القاهرة. ولهم إسهامات نظرية في الطريق الدستوري لإقامة العدل ودور العمل المطالب في تعزيز المجتمع المدني الأهلي والحوار بين الحضارات ودور حقوق الإنسان في الإصلاح السياسي في العالم العربي.

يقول الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية في رسالته لفريق العمل الخاص بالاعتقال التعسفي بأن المتهمين الثلاثة قد تمتعوا بحقوقهم في محكمة عادلة بحضور محامين ومراقبين وصحفيين. من المؤسف أن يتناسى الوفد الدائم وقائع جلسة التاسع من أغسطس الفعلية، حيث تم استبعاد ثلاثة محامين هم: عبد الله الناصري، سليمان الرشودي، عبدالعزيز الوهيبي. كذلك رفضت طلبات المراقبة القضائية من منظمات عالمية وإقليمية كاللجنة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان. كما ورفضت السلطات السعودية أي من المحامين غير السعوديين الذين طلبت منهم اللجنة العربية لحقوق الإنسان الدفاع عن الإصلاحيين الثلاثة.

والدولية. كذلك استقر الرأي على تجنب الرد على الاستفزازات التي كانت تصدر من مسئولين، مثل اعتبار العمليات الإرهابية والعرائض المطالبة بالإصلاح وجهان لعملة واحدة، وعدم تشكيل أي هيكل تنظيمي دون إعلام السلطات الرسمية. وفي ٢٠٠٤ جرى التنسيق مع خمسة من المناضلين الإصلاحيين ليكونوا من الكوادر الأساسية للجنة العربية لحقوق الإنسان. هذه المنظمة العالمية التي تحمل الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والمعروفة بنزاهتها واستقلاليتها ومناهضتها لأي شكل من أشكال العنف.

أي إرهاب أو تحريض على الإرهاب هو ما يزعمون؟ ومنذ متى تشكل الكتابة في الإصلاح الدستوري والعمل النقابي السلمي أو الإسلام وحقوق الإنسان جرائم؟ هل نحن بالفعل في القرن الواحد والعشرين؟

لرد على حملة التشويه لسمعة أشخاص عرفت عنهم: النزاهة والحكمة والحرص على السلم الأهلي ورفض التطرف من أية جهة أتى والدفاع عن كرامة كل مواطن في المملكة واحترام حقوق كل وافد من الأجانب، قامت اللجنة العربية بتجميع بعض دراسات الدكتور متروك الفالح في كتاب بعنوان (الإصلاح الدستوري في المملكة العربية السعودية). وهو تحت تصرفكم باللغة العربية ونسعى لترجمته لإحدى اللغات الأوربية. كذلك أصدرت اللجنة العربية لحقوق الإنسان كتاب (نعم في الزنزانة لحن) للشاعر علي الدميني. وهو أيضاً تحت تصرفكم باللغة العربية ونسعى لترجمته، وفيه فصل هام عن النشاط المطالب السلمي. وسيصدر قريباً كتاب عن الإسلام وحقوق الإنسان للدكتور عبد الله الحامد، يعطي فكرة عن قراءة في غاية الأهمية للعلاقة العضوية بين الإسلام وحقوق الإنسان.

معروف أن الثلاثة جاءوا من خلفيات وطنية وإسلامية ويسارية وهم اليوم في خندق واحد اسمه الدولة الدستورية، الدولة التعاقدية التي ينتقل فيها الأفراد لعالم المواطنة، ويعمم مفهوم المسؤولية فيها على الحاكم والمحكوم ويصبح للحقوق والواجبات حدود وتخوم ومعان، تخرجها من مجرد جهاز دمج وطمس للسلطات إلى دولة للقانون والكرامة الإنسانية. نرفق بهذه الرسالة فكرة شخصية عن كل من رواد

السيدة لويز أربور المفوضة السامية لحقوق الإنسان

السيدة ليلي زرغول رئيسة فريق العمل الخاص بالاعتقال التعسفي جنيف

قرأنا ببالغ الاستغراب رسالة الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية حول رواد الإصلاح الثلاثة الدكتور متروك الفالح والدكتور عبد الله الحامد والشاعر علي الدميني. إن رداً كهذا يدفعنا لأن نضع أمام حضرتكم والرأي العام مسائل أساسية تتعلق بالوضع الحالي في المملكة العربية السعودية وبكل مبادرات الإصلاح الهادئة والسلمية ومحاولات بناء لبنات صغيرة لدولة قانون تحترم المبادئ الكبرى للعدالة في الإسلام وتنسجم مع الشريعة الدولية لحقوق الإنسان. كونه بالنسبة لهؤلاء، ليس هناك من تناقض أو تعارض بين قيم الدين الإسلامي والشريعة الدولية لحقوق الإنسان بل ثمة تكامل وتعاضد بين هذا وذاك.

نعم لقد عقد الرموز الثلاثة للإصلاح اجتماعات متعددة، لكن هذه الاجتماعات كانت تحت مرأى ومسمع السلطات السعودية، حيث كان عدد منها مع المسئولين أنفسهم. جرى البحث عن أفضل الوسائل للخروج من الوضع الصعب الذي تعيشه المملكة من تصاعد في المواجهة بين جماعات مسلحة محلية وأجهزة الأمن من جهة، وتفاقم الفساد والأزمة الاقتصادية من جهة ثانية. كذلك بدافع انعدام جو الحريات الأساسية الذي يشكل عامل اضطراب كبير للشعبية التي صارت تجد في العنف وسيلة تعبير عوجاء في غياب وسائل التعبير السلمية المشروعة في البلاد.

كان للجنة العربية لحقوق الإنسان شرف متابعة هذه التحركات واللقاءات. لقد شجعت استمرار الحوار مع كل النوايا الطيبة الساعية للخروج من الطريق المسدود للحل الأمني والتسلطي لمشاكل المملكة. وكان أن حضر الدكتور هيثم مناع أكثر من مرة للبحرين للاستماع لوجهة نظر الإصلاحيين والتعرف عليها من كثب. وجرت نقاشات معمقة مع الإصلاحيين حول فكرة منظمة مستقلة لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية أو الانضمام للجنة العربية لحقوق الإنسان.

كان أن تم التوصل لضرورة التحرك الهادئ والحكيم نظراً لحساسية الأوضاع الإقليمية

كل هذا لا يعادل ما جرى في جلسة ٢٤ أغسطس التي جاءت بعد رسالة الوفد السعودي الرسمي حيث حضر أكثر من مئتي مواطن ومواطنة من كل أنحاء المملكة. إلا أن القاضي أبي إلا أن يحولها ليوم أسود للقضاء، مانعا الجمهور من الحضور وموقفا الجلسة لأجل غير مسمى sine die. بعدها تعمدت السلطات أسلوب السرية في تحديد التواريخ والجلسات والحضور، في مخالفة منها لكل قوانين المملكة والتزاماتها. لأن الاجتماع العلني بمعرفة السلطات لا يشكل جريمة في القانون الدولي والقوانين المحلية، ولأن الانتساب للجنة العربية لحقوق الإنسان لا يعتبر تشجيعاً للإرهاب أو حضا عليه، ولأن توقيع عريضة من أجل الوفاق الوطني والسلام الأهلي لا يمكن أن يخدم الإرهاب، ولأن المحاكم السرية والمحكومة بالقرارات الإدارية انتهاك فاضح لقرارات الأمم المتحدة بما يتعلق بالمحاكمة العادلة واستقلال القضاء، نطالبكم باعتبار اعتقال النشطاء الثلاثة من أجل حقوق الإنسان والإصلاح الدستوري في المملكة العربية السعودية اعتقالاً تعسفياً، ونطلب استخدام كل وسائل الضغط الممكنة من أجل إطلاق سراحهم فوراً.

باريس وجنيف، ٢٠٠٤/١١/٢

المحامي رشيد مصلي: ممثل جمعية الكرامة للدفاع عن حقوق الإنسان في جنيف
الدكتور هيثم مناع: المتحدث باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان

ملحق:

الدكتور متروك الفالح

متروك بن هائيس بن خليف الفالح من مواليد مدينته سكاكا منطقة الجوف عام ١٣٧٢/٧/١ هـ الموافق ١٩٥٣/٥/١٧. تخرج من جامعة الملك سعود كلية العلوم الإدارية - قسم العلوم السياسية - عام ١٩٧٧م حصل على درجة الماجستير في السياسة من جامعه كانساس لورنس عام ١٩٨١م ، والدكتوراه في السياسة من نفس الجامعة بتقدير امتياز عام ١٩٨٧م، عمل كعضو هيئة تدريس في جامعة الملك سعود وتدرج في السلك الأكاديمي من أستاذ مشارك إلى أن حصل على الاستاذية عام ١٩٩٩م ناشط سياسي وطني، وأستاذ العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية بجامعة الملك سعود بالرياض، منع من التدريس وإن لم يفصل من الوظيفة قبل عام ونصف بعد نشره مقالة حول آثار الإصلاح قبل أن تتفكك المملكة وتنهار نشرته (القدس العربي) وقتئذ كما أصدر كتباً بحثية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت منها المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية. ساهم في كل العرائض الإصلاحية التي

قدمت لأقطاب السلطة. التقى وآخرون مع وزير الداخلية في ديسمبر الماضي بعد تقديم العريضة الدستورية، وهدده نايف وزير الداخلية شخصياً بالسجن أمام الآخرين، ولكنه رد عليه بأنه لا يخاف من السجن، وأن غرضه إصلاح البلاد. والفالح شخصية معروفة على مستوى العالم العربي كباحث وكناشط سياسي إصلاحي، كما أن له حضوراً في بعض القنوات العربية التي تناقش مسائل الإصلاح في المملكة وكان من الشخصيات العربية المختارة لقراءة تقرير التنمية العربية حول الحريات ولم يتمكن من حضور الاجتماع في عمان نهاية مارس بسبب اعتقاله في مكتبه في ٢٠٠٣/٣/١٦.

نشرت له عدة بحوث قيمة:

١. اليابان: القوة الاقتصادية والقوة السياسية.
٢. الصين: الاستقطاب الاجتماعي والسياسي لبرنامج التحديث والإصلاح نشر عام ١٩٨٩ في مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت.
٣. نظريات العنف والثورة (دراسة تحليلية وتقويمية).
٤. ابن خلدون ونظريات الثورة (نظرية الثورة في مفهوم العصبية).
٥. الثورة الألمانية (دراسة في التفسيرات).
٦. النموذج الصيني للتوحيد (الدولة الواحدة ذات نظامين دراسة في الأصول والعوامل والدلالات) تم نشرها في المستقبل العربي عدد ١٥٢.
٧. الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية ١٩٩١-١٩٩٧م دراسة في طبيعة العلاقة واتجاهاتها على ضوء محور الدولة والمجتمع.
٨. التحولات في العلاقات العربية - العربية ١٩٩٦-١٩٩٧م دراسة مقارنة الإدراك للنخب العربية الحاكمة المحورية تم نشرها في المستقبل العربي رقم ٢٢٠.
٩. السياسات الأمريكية المصرية تجاه الدولة والمجتمع.
١٠. أوروبا ومصر في التسعينات - السياسات والعلاقة تجاه محور الدولة والمجتمع.
١١. بريطانيا والسعودية ١٩٩٤-١٩٩٧م جدل العلاقة في إطار السياسات اتجاه الدولة والمجتمع.
١٢. المستقبل السياسي في السعودية. نُشر في القدس العربي.

عمل عضواً في المؤتمر القومي العربي ١٩٩٣م. وعمل أيضاً عضواً في مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية منذ ١٩٩٣م. انضم للجنة العربية لحقوق الإنسان في ٢٠٠٤ نشر له عدة كتب منها:

- سكاكا الجوف في نهاية القرن العشرين (التحديث والتنمية وتحولات النخب في الريف العربي السعودي).
- المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء

تريف المدن.

- الغرب والمجتمع والدولة في البلدان العربية.

- الإصلاح الدستوري في السعودية

الدكتور عبد الله الحامد

مواليد ١٩٥٠/٧/١٢، أستاذ سابق للأدب المقارن بجامعة الإمام محمد بن سعود، فصل من عمله واعتقل مدة من الزمن لتأسيسه مع آخرين في ١٩٩٣ بالرياض، لجنة للدفاع عن الحقوق الشرعية للمواطنين. والحامد إسلامي ليبرالي يدعو للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتأسيس منظمات المجتمع المدني شارك في عدة مؤتمرات عربية للدفاع عن استقلال القضاء وحقوق الإنسان، وهو شخصية باحثة يعكف على دراسة الإسلام وحقوق الإنسان منذ سنوات وله عدة مداخلات في استقلال القضاء والملكية الدستورية ومداخلات معروفة، له ظهور إعلامي في التلفزيونات العربية والصحافة العربية. انضم للجنة العربية لحقوق الإنسان في ٢٠٠٤ وقّع الدكتور الحامد على عرائض مطالبة بالإصلاح أهمها وثيقة (الرؤية) والتقوى بعدد من الأمراء بينهم ولي العهد ووزير الداخلية. ومن العرائض التي كان فيها لولب الحركة، العريضة التي تقدم بها مع آخرين في ديسمبر الماضي، تطالب بدستور، وبملكية دستورية. اعتقل في مكتبه في ٢٠٠٤/٣/١٦ مؤلفاته: (لكي لا نحول الإسلام إلى طقوس)، (البحث عن عيني الزرقاء)، (صرخة خادم)، (خواطر تلميذ مقموع)، (الحسن البصري)، (والحجاج)، (تعليم القرآن الكريم)، (الإسلام وحقوق الإنسان) (تحت الطبع).

علي الدميني

مواليد ١٩٤٨/٥/١٠، شاعر وأديب معروف، وناشط سياسي مشهور، وهو أحد أهم مراكز الثقل الأساسية في النشاط الإصلاحي في المملكة، وكان من الأوائل المطالبين بالإصلاح السياسي والثقافي والفكري في البلاد. شخصية وطنية وأدبية معروفة على صعيد المملكة ومنطقة الخليج، له إسهامات واضحة في الصحافة المحلية وكتب منشورة، وكتابات متفرقة في الوسائل السلمية للنضال المطليبي والحقوق المدنية. انضم للجنة العربية لحقوق الإنسان في ٢٠٠٤ اعتقل بما يشبه الخطف وهو يهيم بركوب سيارته بالقرب من مقر عمله في ٢٠٠٤/٣/١٦ أصدر العديد من الدواوين الشعرية منها: (رياح المواقع)، (بياض الأزمنة). صدر له من وراء القضبان كتاب (نعم في الزنزانة لحن) عن سلسلة براعم في باريس وبيروت ودمشق أشرف لسنوات على الملحق الثقافي في جريدة اليوم، كما أشرف على إصدار مجلة النص الجديد الثقافية وله رواية (الغيمة الرصاصية).

ما بين العودة والحكومة السعودية

مُفتون من خارج الحدود

لقد اعتبر البعض الموقعين لفتوى الجهاد في العراق، أصدق مع تراثهم الديني، وأكثر تمثيلاً للتيار السلفي، ولذا عدَّ هؤلاء بمثابة (بيت الإفتاء) الحقيقي للشارع السلفي، وليس المؤسسة الدينية الرسمية ومشايخها، الذين فقدوا الكثير من مصداقيتهم في السنوات الأخيرة، خاصة بعد وفاة الشيخ عبد العزيز بن باز. ومشكلة الدولة أنها لم تصل إلى تفاهم مع هؤلاء، فهذا التفاهم يكلفها كثيراً، ولكنها في الوقت نفسه لم تمنح سلطة كافية لعلمائها كيما يظهروا أنفسهم بوجه مستقل عن الدولة.. وبدلاً من ذلك عمدت العائلة المالكة إلى تشويه سمعة المفتين من الجيل الثاني انتصاراً لسياساتها ولمشايخها، فكانت الإثارة المفتعلة ضد الشيخ العودة، وكان التعريض به بحجة مخالفته لفتواه، حين يدفع بالمواطنين الآخرين في بحار الدم في الوقت الذي يستبقي ابنه في أحضانهم. ومثل هذا القول ليس فقط مخالفاً للحقيقة، بل أن ما زيد عليه أيضاً مخالف لذلك، وهو القول بأن الشيخ العودة تراجع عن فتواه، والحقيقة أنه لم يفعل، رغم الدعاية الحكومية التي تحاول أن تحصل على أية مكاسب تردُّ بها غائلة الدعاوى والانتقادات الآتية من الخارج.

كل هذا لا يعني أن الفتوى مقبولة وصحيحة، إذ لا خلاف على (حق) العراقيين في الدفاع عن وطنهم ضد الإحتلال الأمريكي وغيره. فهذا الثابت لا يختلف عليه أحد حتى بين العراقيين أنفسهم، بمختلف مرجعياتهم الدينية. ومشكلة فتوى علماء السعودية الـ ٢٦، تندرج في الآتي:

١ - أنها فتوى خارجية، لم يوقعها شخصية واحدة، بل مجموعة كبيرة لها أثرها في الساحة المحلية، بحيث أكدت على أن ما يجري في العراق له امتدادات خارجية، خاصة السعودية، التي يعترف الجميع اليوم أن مواطنيها مشتركون في (دوامة الجهاد). ومثل هذه الفتوى، تورط الدولة في معارك خارجية لا تستطيع تحملها. وهذا لا ينطبق فقط على مواجهة الأميركيين، إذ إن هؤلاء المشايخ بإمكانهم، واستناداً لتراثهم، ان يفتوا ضد كل الأنظمة العربية، ويصمونها بالكفر، ومحاربة الدين وأهله، وأن جهادهم واجب على كل العرب

لم تكن الإثارة ضد الشيخ سلمان العودة بشأن ابنه معاذ، والذي أُشيع أنه كان يحاول مغادرة المملكة من أجل (الجهاد) في العراق، سوى ضجة مفتعلة، وكل خطأ الرجل - إن كان له خطأ - هو أنه أبلغ المسؤولين الأمنيين عن (احتمال) وجود نية لدى ابنه ليغادر البلاد، بناء على رسالة جوال تحتمل أكثر من معنى كان قد بعثها إلى أهله؛ وقد تبين لاحقاً أن الإبن لم يغادر ولم يكن في نيته (الجهاد!) خارج الحدود، وهذا رأي أبيه سواء فيما يتعلق بأفغانستان أو في العراق. لماذا الضجة إذن؟!

المشكلة لم تكن تزيد عن تصفية حساب، ليس من قبل من نشر الخبر، والذي استقيت معلوماته من مصادر رسمية أمنية (المباحث) كان غرضها التشهير بالشيخ العودة، وافتواه التي وقعها مع خمسة وعشرين آخرين من مشايخ السلفية والتي قالت بالجهاد في العراق.. وإنما تصفية حساب مع الحكومة السعودية نفسها. لما كانت الحكومة السعودية غير قادرة على منع المفتين من الفتيا، المؤصلة سلفياً، ولما كان نقضها صعباً بالإستناد إلى التراث السلفي بالذات، لم تجد الحكومة سوى اللجوء إلى (المفتي) وإلى بعض أعضاء هيئة كبار العلماء، كي يقوموا بتسويد صحائف المفتين، الذين أخرجوا الحكومة، وربما ورطوها - وهي التي تدافع عن نفسها في الغرب - في صدام جديد مع الولايات المتحدة، التي تتهم الحكومة السعودية ومشايخ السلفية بتفريخ وتصدير الإرهاب، رجالاً وفكراً وفتياً.

المفتي آل الشيخ، لم يفند فتاوى مشايخ الدرجة الثانية، الذين هم في مجملهم لا يقولون بالخروج على النظام السعودي، ولكنهم لا يمنحونه شرعية مطلقة، بل هم في قرارة أنفسهم يرونه نظاماً فاسداً.. المفتي في لقائه مع صحيفة عكاظ لم يفتي بحرمة الجهاد في العراق، وإنما قال بأن الراية التي يقاتل تحتها غير واضحة، وطلب من المتحمسين بأن لا يرموا بأنفسهم إلى التهلكة، وهذه نصيحة أكثر من كونها فتوى، وهي قابلة للنقض بسهولة اعتماداً على التراث السلفي الذي تتبناه الدولة ويتبناه مشايخها ومفتوها.

حاولت الحكومة السعودية الإنتقام من الشيخ سلمان العودة، وادّعت بأنه تراجع عن فتوى الجهاد في العراق، وروجت الأكاذيب ضد الرجل بعد أن عجزت عن محاججته في فتواه على أرضية التراث السلفي الوهابي.

الجفري: السلفيون السعوديون

يحاسبوننا على الخواطر

في برنامج إضاءات بثته العربية مساء الأول من نوفمبر الماضي، وجه الداعية اليمني الشيخ الحبيب الجفري رسالة للمسؤولين السياسيين في العالم الإسلامي، قال فيها إن محاولات استثمار الإسلام في توازنات سياسية عوضاً عن خدمته كدين سماوي لن يورث إلا سوءاً على المدى البعيد. ولم ينف حدوث خلافات في الجزئيات داخل المدرسة الصوفية التي ينتسب إليها، مشيراً إلى أنها كانت تتعلق بعقد مجالس في السعودية للتعليم وأخرى للذكر على المذهب الشافعي في الوقت الذي تمنع فيه المؤسسة الدينية السعودية مثل ذلك.

وقال بأن بعض أفراد المؤسسة الدينية السعودية لا يتقبلون وجوداً لأي أحد وقد يحاسبون الناس على ما يخطر في بالهم ويتدخلون في (جزئيات الجزئيات) من خصوصيات الإنسان. وانتقد في هذا السياق وقف تدريس الفقه على المذاهب الأربعة في الحرم المكي الشريف منوهاً إلى أنه كان ينبغي مناقشة الأمر قبل الإقدام على المنع في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز. وأضاف أنه يبذل محاولات للالتقاء برموز المدرسة السلفية لتقريب وجهات النظر وإنكاء روح الحوار.

ورد الشيخ الجفري ما أسماه بأزمة الفتاوى إلى عوامل ثلاثة أولها سيطرة السياسيين على قرار أهل العلم، وثانيها الخلل النوعي في صفوف طلاب العلم نسبة، لأن المتفوقين من التلاميذ أصبحوا لا يقصدون دراسة العلم الشرعي ويفضلون عوضاً عنه العلوم التطبيقية، وثالثها المحاولات المبدولة لاستغلال الظروف السيئة المحيطة بطلبة العلم. وقال إن التكفير نتج عن تراكمات منها انتشار فكر ومدرسة (مشيراً إلى الوهابية) كانت إحدى اشكالاتها الرئيسة الاضطراب في توصيف الاختلاف، مما جعل المسائل الفرعية بنظرهم بمرتبة الأصول. ونعى على هذه المدرسة عدم تقبلها تنوع الآراء.

ونفى أن تكون المدرسة الصوفية ممالئة للاستعمار، وهو اتهام يردده الوهابيون، لافتاً إلى أن قراءة التاريخ بشكل منصف توضح أن كل راية جهاد لم تحو عناصر التطرف كانت ذات توجهات صوفية. وأشار في هذا الصدد إلى أن التاريخ القريب يثبت أن عبد القادر الجزائري وعمر المختار وغيرهما كانوا من الصوفية.

النص عليه، ثم إنهم يتهمون نظراءهم في الوطن، وشركاءهم فيه بأنهم يتبعون (ملاليهم في النجف وقم).. فلماذا غاب هذا المقياس عندهم؟ كيف تفتي من الخارج لشعب في أكثريته يتبع فتوى محلية مناقضة لما تفتي به وله رؤية مختلفة وفهماً مختلفاً للواقع الذي يعيشه؟ فإن قيل أن الفتوى تخص من يستمع إليها، وهم هنا السنة العرب دون الأكراد، فكيف تجازف بوضع مشروع جهادي عنفي للأقلية قبالة الأكثرية في صدام قد يترتب عليه إضرار بالطرفين، هذا مع الاعتقاد بأن (أقلية الأقلية) هي سلفية أو يمكن أن تستمع إلى الفتوى السلفية، والحقيقة أنها لم تنتظر رأيها، وباشرت بما تراه صحيحاً وفق مصالحها أكثر مما يتوافق مع مبادئها. لنتصور جدلاً، أن يفتي مراجع الشيعة في النجف لأتباعهم في المملكة بالجهاد ضد الوجود الأميركي المعلن أو المستتر في البلاد، هل يمكن أن يكون هذا مقبولاً ومنطقياً؟

٤ - لقد أدّى هذا النوع من الفتيا إلى اختطاف القرار الديني والسياسي السنّي نفسه بيد السلفيين المفتين من الخارج والسلفيين المقاتلين القادمين من وراء الحدود، وها هم علماء السنة في العراق يكتوون بنيران الفتاوى من الخارج، كما بنيران القادمين من الخارج وفي أدمغتهم فتاوى لا يمكن نقضها، تستبيح دماء من يخالفهم، فضلاً عن ينتقدهم. ولئن حاولت فتوى الـ ٢٦ الفات (مجاهدي السلف) بأن لا يعتدوا على الأبرياء، وأن يصبروا على من يعمل لدى الحكومة، وأن لا يتعرضوا للأجانب الأبرياء خاصة أولئك الذين جاؤوا بغرض (الإغاثة).. فإن هذه (الطليبية) غير كافية لوضع حدّ فاصل واضح بين (مجاهدة الإحتلال) وبين قتل الأبرياء العراقيين قبل غيرهم. الشيء المؤكد أن الفتوى السعودية هذه تأتي في وقت التبست فيه الأمور بين قاطعي الرؤوس ومفخخي السيارات ورجال الإغتيالات، بين البعثيين والصداميين والطائفيين الداخليين والخارجيين أيضاً بين الوطنيين. فلمن كانت هذه الفتوى موجهة، هل لهؤلاء جميعاً؟ أم أن المعنى هو نوع واحد جاء من خارج الحدود، وله بعض الوجود في الداخل؟

هذه وغيرها من الإشكالات تجعل فتوى علماء السعودية في غير زمانها وغير مكانها ولغير أهلها، بل هي تطفل على وضع غير مدرك.. وصدق من اتهم هؤلاء المفتين بأنهم (ملاقيف)!

كل في موقعه و ضد نظام الحكم الذي يليه. وكانت المؤسسة الدينية قد فعلت شيئاً من هذا، ضد صدام و ضد العقيد معمر القذافي و ضد حافظ الأسد و ضد الخميني و عبدالناصر و ربما ضد بورقيبة، وكذلك كما فعلت مع الجماعات والتيارات الإسلامية التي اتهمت بالكفر والزندقة والهرطقة ابتداءً بالشيعة والصوفية والأحباش مروراً بالأباضية والإسماعيلية والدروز والمهدوية وربما جماعات التبليغ الإسلامي والإخوان المسلمين و حزب التحرير وغيرها. إن المخزون الفقهي والعقدي السلفي في المملكة يتسع لتكفير كل الأنظمة العربية والإسلامية، وكذلك تكفير كل الجماعات والمذاهب، ومثل هكذا فتاوى - وإن كانت منسجمة مع التراث الوهابي - فإنها غير منسجمة مع مصالح الدولة التي تحمي ذلك التراث، ولا تزال الحكومة السعودية تعاني من هذه الفتاوى إلى اليوم.

٢ - هذا بالطبع لا يعني أن يتحول الإفتاء حسب طلب الحكومة بحيث يخدم سياساتها ومصالحها، فيقوم المشايخ بتقديم فتاوى سياسية، مرة ضد صدام وأخرى ضد القذافي أو عبد الناصر وثالثة ضد الخميني وهكذا، وإنما يعني أن لا يتصور السلفيون - الرسميون وغير الرسميين - أنهم مسؤولون عن إصلاح العالم، وأن من حقهم - دون غيرهم - الإفتاء السياسي، ذلك أن أكثر الدول العربية والإسلامية يوجد بها مفتين (رسميين وغير رسميين) ويوجد بها مؤسسات دينية تتولى شؤون الفتيا في تلك الدول، وإن إقحام رأي المؤسسة الدينية السعودية عليها - وهي الخارجية غير المدركة بفقه الواقع - يورطها من جهة، وقد يدفع بالآخرين للإفتاء ضد المذهب السلفي و ضد الدولة السعودية. لنفترض جدلاً، أن المؤسسة الدينية في ليبيا أو في سوريا أو مسقط عمان، أفتت بكفر المنتمين لـ (الوهابية) وأفتت بكفر ومجاهدة الدولة السعودية الداعمة لها باعتبارها دولة كافرة تدعم الأجانب وتقوي الأعداء، فماذا سيكون حال المفتين الـ ٢٦؟ هل سيقبلون، وهل سيدافعون عن الدولة السعودية، أم هل سيقال لهم: وما دخلكم أنتم؟ ومن أنتم حتى تفتون لنا وبيننا العلماء والفقهاء؟!

٣ - وتأتي القضية الخاصة بالعراق لتؤكد حرجة الموقف، وعدم إدراك ما يسمى بـ (فقه الواقع). والسلفيون يشنعون على الآخرين ويدينونهم بأنهم لا يفقهون الواقع ولا تنزيل

الثقافة السياسية

إعداد: عبد الله الراشد

المحدودة والخاضعة بثقل مضاد من حيث الجوهر للثقافة المشاركة. وهذا الخليط يطلق عليه (الثقافة المدنية - culture Civic). في هذا التركيب المثالي، يكون المواطنون فاعلين بدرجة كافية في السياسة للتعبير عن خياراتهم المفضلة لحكامهم ولكنهم ليسوا ضالعين في رفض قبول القرارات التي لا يتفقون معها. في دراسة الموند وفيربا، تقترب بريطانيا والى حد أقل الولايات المتحدة، من هذه الفكرة المثالية. في هذين البلدين، شعر المواطنون بأنهم قادرين على التأثير في الحكومة ولكن غالباً ما يختاروا عدم فعل ذلك، وهذا ما يعطي الحكومة فسحة من المرونة.

وبطبيعة الحال، فإن الزمن يتغير، ومنذ تاريخ الدراسة الفريدة التي قدمها الموند وفيربا، فإن كثيراً من الديمقراطيات الليبرالية قد اصطدمت بمياه عاصفة: فيتنام، النشاط الطلابي، الكساد الاقتصادي، الحركة المناهضة للنشاط النووي، جماعات البيئة، تقلصات في دولة الرفاة. وكما لاحظ الموند وفيربا عام ١٩٨٠ خلال تحديثها للعمل الاصيلي، بأن هذه الاحداث تركت أثرها على الثقافات السياسية الغربية. في بريطانيا، والولايات المتحدة فإن الثقة في الحكومة تراجع كثيراً. وأن ثلاثة أرباع الاميركيين قالوا عام ١٩٦٤ بأنهم وثقوا بأن الحكومة الفيدرالية (تقوم بعمل ما هو صحيح) ولكن في عام ١٩٩٦ لم يكن هناك سوى الثلث من يعتقد ذلك. في بريطانيا، فإن القسم الذي يثق في أن الحكومة تقدم البلاد قبل الحزب سقط من ٣٩ بالمئة في عام ١٩٧٤ الى ٢٢ بالمئة في عام ١٩٩٦. تكشف هذه الارقام عن تحول كبير في الثقافة المدنية باتجاه سلوك ارتياحي جوهري في السياسة. يبقى، في الولايات المتحدة كما الحال في الديمقراطيات الرصينة، فإن الحكومات تواصل عملها الحكومي. وفي معظم العالم الديمقراطي، فإن الحكام كانوا قادرين على خصخصة الشركات العامة وتخفيض المعونات دون تهديد استقرار النظام السياسي. إن مثل هذا التذمر الظاهر يسلط الضوء بدرجة أكبر على أداء الأحزاب الحاكمة والقادة أكثر مما يسلط الضوء على العملية الديمقراطية نفسها.

إن هذه النقاط تثبت بأن الديمقراطيات المستقرة لها بنك من الرأسمال السياسي والذي بمقدوره تعزيزها في الفترات الحالية. وكما لاحظ ميكافيلي (١٤٦٩ - ١٥٢٧) في كتابه (الأمير) فإن (الامير يجب أن يكسب الشعب الى جانبه، وإذا كان العكس هو الصحيح، فليس له عون في اللحظات الصعبة)، وقد ذكر انجلهارت (Inglehart) نقطة مماثلة بقوله:

حتى وإن كانت الديمقراطية لا تملك جواباً على سؤال: (ماذا فعلت لأجلي مؤخراً؟)، فإنها قد تتعزز عن طريق المشاعر المنبثقة بأنها من حيث الجوهر أمر جيد. إن هذه المشاعر قد تعكس من جهة نجاحات اقتصادية وغيرها والتي قد شهدها أحد ما منذ فترة طويلة أو

الأقوى، حسب روسو، ليس قوياً بدرجة كافية ما لم ينجح في تحويل القوة الى حق والطاعة الى واجب. إن محاولات تنشئة الولاء للنظام ليس مقتصرة على دول محددة دون غيرها، فهي موجودة في كافة دول العالم. إن دراسة كيف ينظر الشعب الى سياسات بلاده هي فحص في الثقافة السياسية. إن مفهوم الثقافة السياسية لا يرجع الى المواقف حيال لاعبين محددين مثل الرئيس الحالي أو رئيس الوزراء، ولكنه يلمح الى كيف ينظر الناس الى النظام السياسي بصورة كلية. وهذا يتضمن ما اذا كان المواطنون يرون النظام بكونه شريعياً، أي ان حكامه يتمتعون بالحق وهكذا القوة. ولذلك، فإن أحجار بناء الثقافة السياسية هي: الاعتقادات، والآراء، والعواطف الخاصة بأفراد المواطنين تجاه شكل حكومتهم. ويعرف باي (Pye) الثقافة السياسية على أنها (مجملة القيم الاصلية، والمشاعر والمعرفة التي تعطي شكل وجوه العملية السياسية).

الثقافة السياسية والاستقرار السياسي

إن الثقافة السياسية الداعمة، والمتراكمة عبر الاجيال تساهم في استقرار الأنظمة السياسية. فالنظام القائم على الحق يمكن له أن يدوم فترة أطول، لكونه في الحد الأدنى أشد تأثيراً من ذلك النظام الذي يعتمد على القوة وحدها. إن تأثير الثقافة السياسية على الاستقرار السياسي كما يكشف عن ذلك كتاب الموند وفيربا (الثقافة المدنية الصادرة عام ١٩٦٣) والمستند على عمليات مسح أجريت خلال عامي ١٩٥٩ - ١٩٦٠ في الولايات المتحدة وبريطانيا، والمانيا الغربية، وإيطاليا والمكسيك. وكان الغرض من عمليات المسح تلك هو تعريف الثقافة السياسية التي كانت في أغلب الاحتمالات تعيش وتتطور فيها الديمقراطية الليبرالية.

وقد استطاع الموند وفيربا التمييز بين ثلاثة أنواع نقيه من الثقافة السياسية: الأبرشية أو المحدودة (parochial)، التابعة، والمشاركة. في الثقافة السياسية الأبرشية، فإن المواطنين يعون بصورة غير محددة وجود حكومة مركزية فحسب، ويصدق هذا على القبائل المعزولة والتي لا يتأثر وجودها وبقاؤها بالقرارات الوطنية التي تتخذها الحكومة المركزية. في الثقافة السياسية التابعة، فإن المواطنين ينظرون الى أنفسهم غير مشاركين في العملية السياسية، وإنما كتابعين ورعايا للحكومة، كما هو الحال بالنسبة للشعوب التي تعيش تحت نظام ديكتاتوري. أما في الثقافة السياسية الأكثر شهرة، وهي القائمة على مفهوم المشاركة، حيث يؤمن المواطنون بأنهم قادرين على المساهمة في النظام وأنهم أيضاً متأثرون به. إن الفكرة الجوهريّة في كتاب الموند وفيربا هي أن الديمقراطية أثبتت بأنها أكثر استقراراً في المجتمعات التي تزود فيها الثقافات

نجاح المانيا الغربية في ترجمة معجزة اقتصاد ما بعد الحرب الى مواقف مفضلة في ديمقراطيتها الجديدة هو اختبار لسلطة الاداء الاقتصادي في تشكيل الثقافات السياسية. على العكس، كان على البلدان الشيوعية سابقاً التعاطي مع الانهيار الاقتصادي في سنواتها الاولى، وهو تعديل لا بد أنه إختبر الالتزام العام لتفريخ الديمقراطية. ولذلك من الاهمية بمكان إدراك أن الثقافة السياسية نفسها تتشكل من قبل تاريخ الامة والاداء الاقتصادي.

النخبة والثقافة السياسية

بالرغم من أن تأثير الثقافة السياسية الجماهيرية على الاستقرار السياسي قد جرى النقاش حوله بصورة واسعة، فإن أهمية الثقافة السياسية للنخبة لم تطرح غالباً إلا بدرجة قليلة. يبقى أنه في الدول التي تسود فيها الثقافة السياسية الأبرشية او المحدودة أو ثقافة الخضوع، فإن الثقافة السياسية للنخبة تعتبر رئيسية. وحتى حين تكون مواقف الجمهور حيال السياسة متطورة جداً كما هو الحال في الديمقراطيات الليبرالية الرصينة، يبقى أن وجهات نظر النخبة هي التي تفرض الأثر الأكبر المباشر على القرارات السياسية. وكما ذكر فيريا (١٩٨٧) فإن قيم القادة السياسيين يمكن توقع أن يكون لها (انسجام وتدايعات). على سبيل المثال، فإن النخب كانت مركزية بالنسبة للتحويلات الديمقراطية الأخيرة.

وتتألف الثقافة السياسية للنخبة من اعتقادات، مواقف، وأفكار حول السياسة التي تتبنى من قبل أولئك القريبين من مراكز السلطة السياسية، إن قيم النخب هي أكثر تماسكاً وجزماً من قيم السكان بصورة عامة.

إن ثقافة النخبة تتجاوز بكثير كونها جزءاً تمثيلاً لقيم المجتمع الأوسع. إن أفكار النخبة، في كل انحاء العالم، متميزة عن الثقافة السياسية الوطنية، رغم أنها تكون متداخلة معها. على سبيل المثال، النخب تأخذ بصورة عامة خطأً أكثر ليبرالية في القضايا الاجتماعية والاخلاقية. ويؤكد هذه النقطة المسح المشهور الذي قام به ستوفر (Stouffer) عام ١٩٥٤ عن مواقف الاميركيين من حرية الكلام. وقد أظهر ستوفر بأن أكثر قادة المجتمع يؤمنون بحرية الكلام بالنسبة للملحدين، الاشتراكيين، والشيوعيين في وقت كان فيه مواقف المجتمع أقل تسامحاً بكثير. وفي مسح لاحق ظهرت زيادة مفاجئة في دعم المجتمع الاميركي لحرية الكلام (راجع سوليفان، بييرسون، وماركوس ١٩٨٢). وبالرغم من ذلك، فإن من الضروري بالنسبة لقضية حرية الكلام في الولايات المتحدة أن غالبية النخبة السياسية بقيت ملتزمة في وقت كان فيه المبدأ يتعرض لهجوم قوي من حملة مناهضة الشيوعية التي قام بها السناتور جو ماكارثي. وفي اسلوب مماثل، فإن كثيراً من قيادات البلدان الشيوعية سابقاً قبلت الحاجة للانتقال الشامل الى اقتصاد السوق حتى حين تبقى الثقافة الشعبية اكثر تعاطفاً مع مساواة الفقر المعمول به تحت الشيوعية.

وهنا سبب واحد بالنسبة للنظرة الليبرالية المعقدة لدى النخب هو مستواهم التعليمي. في الديمقراطيات الليبرالية، أصبحت السياسة مهنة الخريج (الجامعي). إن تجربة التعليم العالي التي تخلق نظرة ايجابية للطبيعة الانسانية تقوي القيم الانسانية وتشجع على

تعلمها من طريق آخر كجزء من المشاركة الاجتماعية المبكرة للفرد. وقد طور بوتنام (Putnam) عام ١٩٩٣ مقاربة أmond وفيربا، مستعملاً إيطاليا كمثل له. وقد أوضح كيف ان الثقافة السياسية الداعمة تعزز بصورة مباشرة أداء وأيضاً استقرار أي نظام سياسي. في العمل الاصلي لكل من الموند وفيربا، صور الأخير ان إيطاليا على أنها بلد يشعر سكانه بأنهم غير مضطلعين بالسياسة ومعزولين عنها. لقد عاد بوتنام الى هذا الموضوع ولكن أولى اهتماماً أكبر للتباين داخل إيطاليا، وشرح كيف أن الثقافات السياسية المتباينة في البلاد أثرت في نشاطية عشرين حكومة اقليمية كانت قد أقامت إيطاليا في السبعينيات. وعلى اية حال، فإن العشرين حكومة المتشابهة في تركيبها وسلطاتها الرسمية اختلفت بدرجة متعاطمة من حيث الاداء. البعض منها (مثل إيميليا روماغانا في الشمال) أثبتت بأنها مستقرة وفاعلة، وقادرة على صناعة وتطبيق السياسات الابداعية. أما البعض الآخر (مثل كالابريا في الجنوب) فقد حققت القليل. والسؤال: مالذي يفسر هذه الاختلافات؟

لقد عثر بوتنام على جوابه في الثقافة السياسية، إذ يعتقد بان الأقاليم الأكثر نجاحاً لديها ثقافة سياسية ايجابية، أي ثقافة ثقة وتعاون والتي تنتج مستوى عالياً مما أصطلح عليه بـ (الرأسمال الاجتماعي - social capital). في المقابل، فقد لوحظ بأن الحكومات الأقل فاعلية موجودة في المناطق التي تفتقر لأية ثقافة تعاون ومساواة. في ظروف كهذه، فإن بإمكان الحكومات تحقيق القليل وأن مخزون الرأسمال الاجتماعي، الذي هو في الاصل محدود، سيتضاءل بصورة أكبر.

والرأسمال الاجتماعي يعرف على أنه ثقافة الثقة والتعاون التي تجعل العمل الجماعي ممكناً ومؤثراً. وكما يقول بوتنام (إنها قدرة المجتمع على تطوير الانا الى نحن. إن الثقافة السياسية ذات رصيد من الرأسمال الاجتماعي يمكن المجتمع من بناء المؤسسات السياسية بقدرة حقيقية لحل المشاكل الجماعية. وحيث تكون الثقافة السياسية شحيحة، فإن حتى الحكومة المنتخبة سينظر اليها على أنها تهديد للمصالح الفردية).

ولكن السؤال: من أين يأتي الرأسمال الاجتماعي ذاته؟ وتاماً كما الحال بالنسبة لكل من أmond وفيربا قبل ذلك، فإن جواب بوتنام هو تاريخي. إنه يرجع، بصورة خلافية الى حد ما، التوزيع غير العادل للرأسمال الاجتماعي في إيطاليا الحديثة الى الاحداث العميقة في تاريخ كل إقليم. إن الحكومات الأكثر فاعلية في الشمال تستند على تقليد الحكم الذاتي الجماعي الذي يرجع الى القرن الثاني عشر الميلادي. أما الادارات الأقل نجاحاً في الجنوب فهي مثقلة بتاريخ طويل من الحكم الاقطاعي، الاجنبي، البيروقراطي، والتسلطي. وعليه، فإن تحليل بوتنام للثقافة السياسية يصبح الجهاز الذي من خلاله يفرض الماضي تأثيره على الحاضر.

ولكن تأثير الثقافة السياسية على الحكومة يسري في كلي الاتجاهين. فالثقافة المدنية تساهم في استقرار وفعالية الديمقراطية، ولكن الديمقراطية التي تقدم - حرفياً - الصالح تخلق مواقف داعمة وستعزز النظام السياسي في المستقبل. وقد كتب دايموند وليبست عام ١٩٩٥ (من أجل نجاح طويل المدى للديمقراطية، ليس هناك بديل للاستقرار الاقتصادي والتقدم). إن

الايان في قدرة السياسيين على حل المشاكل الاجتماعية، حسب أستن (١٩٧٧). في حقيقة الأمر، إن التقابل بين قيم النخبة المتعلمة والقسم الأقل تعليماً من السكان هو مصدر التوتر في أكثر الثقافات السياسية.

في تقييم تأثير الثقافة السياسية للنخبة على الاستقرار، هناك ثلاثة أبعاد حاسمة:

- هل لدى النخبة إيمان بحقها في الحكم؟
- هل تقبل النخبة فكرة المصلحة الوطنية، والفصل بين الطموحات الفردية والجماعية؟
- هل كافة أعضاء النخبة مع قوانين اللعبة، وخصوصاً أولئك الذين يديرون عملية انتقال السلطة؟

إن مكوّناتاً رئيسياً للثقافة السياسية للنخبة هو اعتقاد الحكام في حقهم في الحكم. **right to rule** إن الثورات التي اندلعت في أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩ تصوّر كيف أن انهيار الثقة بين الحكام أنفسهم قد يؤدي إلى سقوط الأنظمة، كما أشار إلى ذلك سكوبفيلين (١٩٩٠).

إن النخبة التسلطية تعزز نفسها في السلطة ليس فقط عن طريق القوة والتهديد باستعمال القوة، ولكن الأكثر أهمية، لأن لديها رؤية للمستقبل والتي بها تستطيع تبرير نفسها لنفسها. ليس هناك نظام يستطيع البقاء طويلاً دون أن يحمل فكرة ما حول الهدف.

في المرحلة الأولى للتصنيع، كان لدى الحكام الشيوعيين سبب وجيه للاعتقاد بأن اقتصادياتهم التخطيطية الجديدة كانت تفضي إلى نتائج ما. ولكن مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، فإن التقدم قد إنتهى إلى انهيار: فالاقتصاديات التخطيطية قد بلغت طريقاً مسدوداً. وحتى الدعم اللفظي من المفكرين قد تلاشى، حيث أن مسؤولي الحزب بدأوا يفقدون الثقة في حقهم في الحكم. وفي الأخير، سقط الحكم الشيوعي بسهولة لأنه تم إضعافه من الداخل. إن قيم النخبة توقفت عن دعم نظام الحكم، وكان الحكام الشيوعيون مدركين أنهم قد أصبحوا عقبة وليس مصدر تقدّم.

من أجل استقرار طويل المدى، فإن النخبة السياسية يجب أن تقبل وتعمل على تفسير (ما) للمصلحة الوطنية. في هذا السياق يأتي سلوك الحكام إزاء مناصب الحكومة التي يتولونها. هل يُنظر إلى الخدمة العامة كطريقة فحسب لخدمة المصلحة العامة؟ بعض الأجهزة البيروقراطية الوطنية، من فرنسا وحتى باكستان، قد شهدت بروز خدام الأمة إلى حد حماية البلاد من (السياسيين) أنفسهم. وفي الغالب، على أية حال، فإن الدولة ينظر إليها من قبل الطبقة الحاكمة على أنها درزة لمصادر شحيحة يجب أن تكون ملغومة لمنفعة الحكام، ولعوائلهم، ومرشحيهم، وجماعتهم. في العالم النامي حيث المصادر الاقتصادية شحيحة ومؤسسات الدولة ضعيفة فإن هذه المقاربة تكون سائدة غالباً. في البلدان الشيوعية سابقاً، كان المسؤولون الذين شهدوا سقوط النظام القديم يكسبون شخصياً من الاحتياطي العام في عمليات خصخصة فاسدة. وهذا يعكس ثقافة الكلاب المتناحرة والسلوك الطارد تجاه (ملكية الشعب). ومن السذاجة بمكان افتراض ان السياسيين في أي مكان مقيدون فحسب بالمصلحة الوطنية. وعلى أية حال، فإن قيم النخبة، في الحد الأدنى، لا يجب أن تعذر المصلحة الذاتية، والتي تهدد الصالح العام. إن الفساد، حال فضحه، يجب أن يولد نقداً وليس

مجرد تربيت على الاكتاف.

إن البعد الأشد خطورة في الثقافة السياسية للنخبة ربما يكون المواقف التي يتبناها السياسيون في قوانين اللعبة. **the game** rules of هناك طائفة من الاحتمالات هنا: هل أن المنافسة بين النخبة مطلقة، كما في بلدان مثل إيرلندا الشمالية، حيث ان (المكاسب) لطرف ما (البروتستانت او الكاثوليك) يتم النظر إليها على أنها (خسائر) بالنسبة للطرف الآخر؟ في ظروف كهذه ليس هناك قوانين متفق عليها تحدد المنافسة السياسية. أو هل ان نزاع الحزب القوي يكون معتدلاً بموجب الاتفاق على تلك القوانين، كما في بريطانيا ونيوزلندا؟ إن نتائج هذين الموقفين من اللعبة السياسية على درجة كبيرة من الأهمية. خذ، على سبيل المثال، فضيحة وترويجيت في اميركا خلال ضلوع الداعمين للرئيس نيكسون في أنشطة غير قانونية مثل الاختراق والتنصّت على المكالمات ضد خصومهم الديمقراطيين. لقد عكست تلك الانشطة نظرة الرئيس للسياسة: (نحن) ضد (هم). فقد كان نيكسون على استعداد للتخلي عن القوانين الاعتيادية من أجل أن يكفل بأن خصومه قد (أصابهم ما يستحقونه). إن ديمقراطية تسود فيها هذه

التصرفات بين النخبة ليس لها سوى أفق محدود للبقاء. في المقابل، حين يشاء حزب او مجموعة قيادات للاتفاق على السماح للتعبير عن المصالح والقيم الأخرى، فإن توقعات الاستقرار السياسي ستتحسن. يعتقد ليجفارت (Lijphart:1977) بأن المواقف المتعايشة بين ممثلي الجماعة في مجتمعات منقسمة مثل النمسا وهولندا يقدم وصفة للحكومة المستقرة في الخمسينيات والستينيات. ومع أن الدين قد قسّم بقوة هذه البلدان إلا أن سياسيي الحزب الذين يمثلون مجتمعات متباينة قبلوا حق كل قوة اجتماعية في الحصول على حصة عادلة من مصادر الدولة. هذه الجماعات - الكاثوليك، البروتستانت، والعلمانية - قد أصبحت حرة في توزيع هذه المصادر تماماً كما يريد قاداتها. إن هذا السلوك (عش ودع غيرك يعيش) قد أستوعب بنجاح الانقسامات المتفجّرة وكشف أهمية قيم النخبة في المساهمة في استقرار الديمقراطيات.

التأهيل السياسي (Political Socialization)

يعرّف التأهيل السياسي على أنه عملية نتعلم من خلالها السياسة، وهي تتعلق باكتساب العواطف والهويات والمهارات وايضا المعلومات. إن الأبعاد الرئيسية في عملية التأهيل هي ماذا يتعلم الناس (المحتوى)، ومتى يتعلموا (التوقيت والتسلسل)، ومن أين يتعلموا (الادوات او الوسائط). إن أكثر الدراسات المتعلقة بالتأهيل السياسي مشتقة من النموذج الاولي (model primacy)، القائم على فرضية أن ما نتعلمه في حال الشباب يزودنا بمنظار نفسر عبره التجربة اللاحقة.

إن التأهيل السياسي هو وسيلة يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية عبر الاجيال، إنها عملية عالمية. فمن أجل البقاء، فإن كافة المجتمعات يجب ان تتعلم المهارات المطلوبة بالنسبة للشعب كيما يؤدي أدوارا سياسية، تتفاوت من التصويت في الانتخابات إلى ادارة البلاد. إن النقطة المركزية في موضوع التأهيل السياسي هي كونها وإلى حد كبير عملية غير منضبطة وغير قابلة للانضباط.

الثامن عشر الميلادي، لحظ مونتسكيو بأنه: نحن نتلقى ثلاثة أنواع من التعليم، واحد من عوائلنا، والثاني من معلمينا، والثالث من العالم، وأن الثالث يتناقض مع ما يعلمنا إياه الأول والثاني.

بعض خبرات البالغين مثل السفر للخارج هي شخصية، ولكن الأحداث الجماعية مثل الكساد والحرب تحتفظان بأهمية سياسية. وعليه بإمكاننا معارضة النموذج الأولي بديل آخر هو النموذج الجدي (من جديد) أو الحديثي (model recency). إنها الفكرة القائلة بأن المعلومات الحالية تحمل ثقلاً أكبر فقط لأنها معاصرة وحديثة. فما نراه في التلفزيون اليوم يكتسب أهمية أكبر من ذكريات الطفولة المبكرة. إن واقع البلوغ يخترن أكثر بكثير من أساطير الطفولة.

إن المقاربة الحديثة تعمل بصورة أحسن خلال فترات التحول السياسي السريع كما في الثمانينات والتسعينيات، ولكن يجب أن يكون هناك بعض الجدارة العامة حيث من الواضح ان الثقافات السياسية تتغير، حتى وإن كان التغيير بطيئاً. ليس هناك جيل يفهم السياسة بنفس الطريقة التي كان تفهمها الاجيال السابقة. في واقع الأمر، إن التحول الجيلي هو بلا شك آلية رئيسية للتغيير الثقافي. إن جيل الستينيات الذي جاء بدون ذاكرة الحرب العالمية الثانية استطاع تطوير قيماً متميزة والتي أثبتت بأنها على درجة عالية من الأهمية حيث ان هذه الكتيبة تحركت الى مواقع السلطة.

الدين والثقافة السياسية

إن النقاش حول الثقافة السياسية يكون ناقصاً دون تقييم دور الدين. كمصدر للقيم الأساسية، فإن الدين يعتبر مكوناً هاماً في الثقافة السياسية في دول عديدة. وهذا يعود الى سلطة الدين في شرعنة او نزع شرعية السلطة العلمانية. وكونه يتموقع فوق العالم العلماني، فإن الدين يمنح الشرعية ولا يستمدها، فبإمكان القادة الدينيين المسؤولين عن تفسير العقيدة أن يتحولوا في أقصى نفوذهم الى حراس الثقافة السياسية.

إن هذا الدور الفريد أجبر الحكام على تكريس اهتمام بالغ لعلاقاتهم بـ (المؤسسة الروحية). في العالم ما قبل الحديث كان الدين يشرعن بصورة مباشرة كافة مناسط ووجه الحياة في المجتمع. وقد لحظنا بان الدين والحكومة شكلاً نظاماً متكاملًا، فالدين الى حد كبير هو ثقافة سياسية. في العالم النامي، أصبح الدين ثقافة المحرومين، وأنه جهاز رئيسي بالنسبة لأولئك الذين يشعرون بالابعد من المجتمع، إنهم قادرون على الافصاح عن احباطهم. وبالنسبة للفقراء بخاصة في مجتمعات غير متكافئة او متساوية فإن الدين يعتبر الصوت القوي للمعارضة السياسية.

في هذه المرحلة، إن الدليل الدامغ على أهمية الدين يبرز من خلال إنبعثت الاسلام. إنه الدين الأسرع انتشاراً في العالم، وهو الدين الذي تستمد منه كافة القوى السياسية ثقافة الاحتجاج ضد الديكتاتوريات وسياسات الهيمنة واخيراً ضد الغرب الاستعماري. لقد ازدادت أهمية الاسلام كمصدر رئيسي للثقافة السياسية لشعوب الشرق الاوسط وربما لأكثر من مليار مسلم في أرجاء العالم منذ عقدين على الأقل، حيث بات استعمال الخطاب الاسلامي ضرورياً في الحرب من اجل المصالح الخاصة او العامة.

فمهما حاول الحكام فإنهم يجدوا أنفسهم عاجزين عن السيطرة على هذه العملية او محتويات التأهيل. من الناحية الطبيعية، لذلك، فإن التأهيل السياسي يسهم في طي الوضع القائم للوراء. ونتيجة ذلك، فإن الثقافة السياسية تصبح قوة توطيدية، وتزود بمانع رئيسي ضد التغيير المخطط.

إن تعلم الثقافة السياسية يختلف تماماً عن اكتساب المهارة الاكاديمية، مثل معرفة التاريخ. إن التعليم الرسمي يتعلق باستيعاب وتعلم كيف نستعمل المعلومات المنقولة من المدرس الى الطالب في الاطار التعليمي. إن التأهيل السياسي منبث، وغير مباشر، وغير مرسوم او غير مخطط. إنه يتعلق بتطور العواطف السياسية والهويات (ماهو وطني؟ ديني؟ حزبي؟) الى جانب اكتساب المعلومات. إن التأهيل السياسي يتموضع عبر مؤسسات مختلفة، العائلة، الجماعة المتماثلة، ومكان العمل الى جانب التعليم الرسمي. إنه يتأثر الى حد كبير بسياق التواصل وهكذا محتواه. على سبيل المثال، إن سلوك الاطفال ازاء السياسة سيكون منفعلاً الى حد كبير بواسطة تجربتهم في السلطة داخل البيت والمدرسة وهكذا بواسطة ما يقوله لهم الآباء والمدرسون حيال نظراتهم كيف يجب ان تكون.

إن النظرة الاولية للتأهيل السياسي هي أن الولاءات السياسية الاساسية تتشكل في مرحلة الشباب. إن التعليم في مرحلة الطفولة هو (تعليم عميق) لأنه يشكل إطاراً لتفسير المعلومات المكتسبة في مرحلة البلوغ. إن الهويات السياسية الاصلية تتطور في الطفولة المبكرة، حيث تكون العائلة هي مصدر التأثير الحاسم في الطفل. أما في الطفولة المتأخرة، فإن هذه الملحقات مضافة عن طريق الزيادة الملحوظة في المعلومات. إن المؤثر الرئيسي في المراهقين هي في اعادة تصفية الادراك المفهومي للطفل، بناءً على المعلومات التي حصل عليها. إن هذه المراحل الثلاث من التأهيل: الطفولة المبكرة، الطفولة المتأخرة، والمراهقة، تؤهل الطفل للمشاركة السياسية في حياة البالغين السياسية. إن تجربة البلوغ ستتطور ولكنها لا تحول عادة النظرة المؤمنة في مرحلة الشباب. إن النموذج الاولي لمقاربة التأهيل تعمل بصورة أفضل في الفترات المستقرة مثل الخمسينيات. والمثال على النموذج الأولي هو تحليل باي (Pye, 1985) للثقافات السياسية الاسيوية. يجادل باي بأن حجر الزاوية في بناء السلطة في الثقافات الاسيوية هي الولاء لجماعة أو المجموع. خارج إطار الحاجة للانتماء، فإن انصواء الفرد في هوية جماعية هي السلطة المتشكلة في الثقافات الاسيوية.

ولكن ما هو جذر هذه الحاجة للانتماء والتوافق؟ يقترح باي بأن الجواب يكمن في تجربة الطفولة. إن الطفل الآسيوي يعثر على حب غير مفند واهتمام من العائلة، فالطفل يحترم ولا يسأل عن السلطة الأبوية، ما يؤدي الى إذعان مماثل منه للحكام السياسيين في مرحلة لاحقة في الحياة. إن هذا القبول للقيادة الخيرة هي خاصية فرضية في (الديمقراطية الاسيوية).

وبالرغم من أن معظم البحوث حول التأهيل السياسي تسلط الضوء على الاطفال، فإننا يجب ان نتذكر بأن عملية التأهيل هي ممتدة على طول الحياة. إن النظرات السياسية الاساسية تنضج في رد فعل على الاحداث والتجربة وأن التعليم السياسي لا يتوقف عند نهاية مرحلة الطفولة (أنظر كونفور وسيرنج: ١٩٩٤). في القرن

قصتي مع الانتخابات

حمزة قبلان المزيني

في أجواء الانتخابات البلدية التي تظللنا أفيائها في هذه الأيام بعد انقطاع طويل لعملية الانتخابات وثقافتها وأجوائها يطيب لي استذكار واحدة من التجارب الانتخابية التي مرت بها قبل سنوات.

فقد كان تولي المناصب الإدارية الأكاديمية في الجامعات يجيء نتيجة لعملية طويلة من الترشيحات والانتخابات. وكانت الكليات والأقسام تعيش أجواء انتخابية ساخنة لأشهر حتى تنتهي هذه العملية: وكانت العملية تبدأ بترشيح واحد أو أكثر من أعضاء هيئة التدريس لأحد هذه المناصب ثم يأخذ كل واحد من المرشحين، هو ومناصروه، في تسويقه والكشف عن مواهبه وكفاءته ووعوده بتطوير القسم أو الكلية. وفي اليوم المحدد يلتئم الجمع وينتخب الناخبون بصورة سرية ويعلن الفائز من المرشحين، ثم يعود الهدوء المعهود إلى القسم أو الكلية وكأن شيئاً لم يكن. وبعد ذلك يرفع اسم الفائز إلى مدير الجامعة الذي يصدر قراره (بالموافقة في غالب الأحوال) على تولي الفائز المنصب المعين.

وظل هذا التقليد متبعاً حتى ١٤١٣هـ ثم ألغي وصار التعيين الذي يصدره مدير الجامعة لمن يراه لتوليها الوسيلة البديلة؛ ويحدث هذا التعيين بطريقة سرية لا يعلم أعضاء هيئة التدريس عنها شيئاً حتى يفاجئوا بإعلان اسم المعين. وقد ظل أستاذنا الدكتور منصور الحازمي رئيساً لقسم اللغة العربية وأدائها في جامعة الملك سعود لأربع فترات، ولم يكن أحد ينافس لمكانته العلمية وخبراته الأكاديمية والإدارية الطويلة، ولأن معظم أعضاء التدريس السعوديين كانوا من طلابه يوماً ما، وهو ما جعلهم يؤثرونه بهذا المنصب ويتخرجون من مزاحمته عليه.

إلا أن الدكتور الحازمي أعلن قبل نهاية الفترة الرابعة من رئاسته للقسم عن عزمه على عدم الترشيح لهذا العمل، وطلب من القسم أن يختار بديلاً عنه. وكان القسم في تلك الفترة، إبان صعود ما يسمى بـ "الصحة الإسلامية"، يكاد يكون منقسماً إلى تيارين محددي المعالم؛ يغلب على أحدهما الميل إلى التيار الصحوي (إن صح التعبير) ويميل الآخر إلى التيار المعتدل الذي

تتميز به جامعة الملك سعود على مدى تاريخها.

وقد رشح التيار (الصحوي) والذين يتماهون معه أحد الزملاء ليكون رئيساً للقسم، أما التيار (المعتدل) فرشحنى. وكان الزميل المنافس معتدلاً، وإن انتمى إلى التيار الصحوي، ويتمتع بخبرات طويلة في العمل الإداري، وكان على علاقة ممتازة بالزملاء جميعاً، وكان كفواً لأن يشغل ذلك المنصب. إلا أن التيار الذي رشحنى كان يريد شخصاً لا ينتمي للتيار الذي يمثلته ذلك الزميل خوفاً من عواقب ذلك على العملية التعليمية في القسم والجو العام فيه.

وبعد إعلان الترشيح هبت على القسم رياح المنافسة الشديدة وبدأت المؤتمرات المصغرة (أو هي المؤتمرات!) وبدأ التياران يسوقان مرشحيهما بقوة ويجمعان الأصوات لهما. واستمر الأمر لأكثر من ثلاثة أسابيع، وكنت تحس بهذا التنافس ماثلاً في كل لحظة. وفي اجتماع القسم الذي سبق الإعلان بوقت كاف أنه سيكون موعداً لانتخاب رئيس للقسم جرت عملية الانتخاب بطريقة سرية، وأعلنت النتيجة مباشرة. وكانت محصلتها أنني فزت على الزميل المنافس بصوتين اثنين. وبعد ذلك مباشرة انهالت على الفائز التبريكات وانطلقت التعليقات الخفيفة المتفائلة والمتخوفة. وكان من أول المباركين الزميل المنافس. ثم انتهت العملية وانفثع غبار المعركة الانتخابية الذي كان يلبد جو القسم وكأن شيئاً لم يحدث.

وبعد أن صدر قرار مدير الجامعة بإمضاء نتيجة الانتخاب بدأت عملي رئيساً للقسم؛ وكان الزميل المنافس من أول المتعاونين، بل كان أكثر الناصحين ومن أقرب من ألجأ إليهم لطلب المشورة. ومضت السنتان سريعاً، وساد جو من الوئام بين الزملاء وازدهر النشاط العلمي والثقافي، ومنه استضافة القسم لبعض الأساتذة الزائرين من خارج المملكة، وبدئه بمراجعة الخطط الدراسية، وغير ذلك من مظاهر الحيوية. وكنت أجتهد في عملي كثيراً وأخطئ كثيراً؛ لكنني كنت أحس بمستوى عالٍ من الثقة بالنفس نتيجة لما كنت أحسه من تعاون الزملاء ورضاهم والنظر عن كثير من الأخطاء التي أرتكبتها نتيجة لبعض الاجتهادات الجريئة.

ولما انقضت السنتان جمعت أوراقى وذهبت إلى مكتبي ولم أدخل مكتب رئيس القسم لأيام. ووافق ذلك تغير الأنظمة من انتخاب رؤساء الأقسام وعمداء الكليات إلى النظام الحالي الذي يعين بموجبه من يختارهم مدير الجامعة لهذين المنصبين. لذلك كنت آخر الرؤساء المنتخبين لقسم اللغة العربية وأدائها في جامعة الملك سعود، ومن آخر رؤساء الأقسام في الجامعة الذين جاؤوا عن طريق انتخاب زملائهم لهم.

وفوجئت بعد أيام بخطاب من مدير الجامعة يكلفني بالقيام بعمل رئيس القسم، ثم جاء خطاب آخر ينص على تعييني رئيساً له لفترة ثانية. وبعد انقضاء أيام العسل الأولى من الفترة التعيينية أخذ جو القسم في التغير قليلاً قليلاً: فقد بدأ بعض الزملاء في التعبير العلني عن عدم رضاهم عن بعض ما أعمل، وأخذت الشكاوى تتزايد كما وكيفما حتى وصلت في الأشهر الستة الأخيرة إلى مستوى لم يكن مقبولاً أبداً. ثم بدأت التحزبات ووصل الأمر إلى تقديم بعض الزملاء شكاوى إلى مدير الجامعة تتضمن بعض الاعتراضات على عملي، وكان بعضهم يمتنع عن دخول مكتب رئيس القسم لتوقيع نتائج الامتحانات كما تنص اللوائح. وكنت في تلك الفترة أعد الأيام يوماً يوماً وأحلم باليوم الذي أخرج فيه من مكتب رئيس القسم لأتمتع بالحرية التي كنت أتمتع بها قبل تسلمي ذلك العمل، كما كنت أحلم باستعادة صداقة بعض زملائي التي فقدتها في هاتين السنتين. ومضت الأشهر الأخيرة ثقيلة لا تكاد تتزحزح حتى فرجت أخيراً بنهاية الفترة المعهودة، وكنت لعدد من الأيام بعدها لا أكاد أصدق أنني انعتقت من تلك الرئاسة!

ومن المطمئن أنني استعدت سريعاً، بعد انتهاء فترة رئاسة القسم التعيينية، صداقة أولئك الزملاء وعدنا جميعاً إلى جو الصفاء والمودة الذي كنا عليه. وأعتقد اعتقاداً جازماً أن هؤلاء الزملاء نسوا ما كان يحدث كما أنني أؤكد أنني نسيتهم ولم يبق منه إلا بعض الذكريات الباهتة. وليس المقصود من استذكار تلك الأحداث التلذذ بسردها والتبسم عند تذكر مستوى الحماس الذي كنت وزملائي نعمل به ونتعامل في تلك الفترة. أما المقصود فهو التفكير

لا جذور ولا أجنحة

إيمان القويضي

أليس غريباً أنه في البلاد التي غالباً سكانها شبابٌ يافعون، يكون فكرُ الكهول والعجائز هو الأظغى؛ بل الأوحَد؟ أفكارُ العجائز لا عن الحياة فحسب، إنما أيضاً عن الشباب وكيف يجب أن يكونوا شباباً، وإلى أي درجة، ومتى. خمن من الذي يعتنق هذه الأفكار العواجيزية؟ الجميع، حتى الشباب أنفسهم، على الأقل كواجهة اصطناعية يواجهون بها الكبار ويظهرون بها أمام الآخرين. في التلفزيون وفي التحقيقات الصحافية توجد دائماً تلك الثيمة الوطنية الجيدة: شابٌ سعودي ينتقد "استهتار" الشباب ويرفض "سلوكياتهم الخاطئة"، ثم يبتسم للكاميرا أو لعين الرائي ابتسامة بلهاء. برافو، هكذا أتأكد دائماً أنني أقرأ صحيفة محلية.

لأنه عميق المعنى أن يعيش المرء حياة ذات تفاصيل ووقائع لا يمكنه أن يفسرهما منطقياً أو أن يدافع عنها، يجب أن يسأل: لماذا لا يستطيع شابٌ - أو شابة - أن يواجه الآخرين ويشرح لهم مفهومه للهو والمتعة كما يعيشهما فعلاً في حياته؟ لماذا لا يُخبر عمن وماذا يحب ويكره؟ من يحترم ومن يحتقر ولماذا؟ ولماذا لا يستطيع شابٌ - أو شابة - أن يصرح برأيه بخصوص مجتمعه وعائلته والقوانين التي تحكمهما؟

الفكر الأبوي يجيب على هذه الأسئلة بالإيحاء دائماً وبكل طريقة ممكنة، إن الشباب يكذبون ولا يعترفون بما هو موجود في رؤوسهم، لأن جُل ما في رؤوسهم فاسدٌ مشينٌ وداخل في نطاق (العييب). هذا الموقف لا يتبناه الجيل الأكبر ضد الجيل الأصغر، الآباء ضد الأبناء، بل يتبناه الشباب، الجيل الأصغر، الأبناء؛ ضد أنفسهم، ولهذا يمارسون ثقافتهم دون أن يعترفوا بها، أو يهتموا بفهم منطقتها، أو تأسيسه والدفاع عنه. هكذا تصبح ثقافة الشباب كلها ثقافة (خارجية)، طارئة، وافدة، مستهجنة، بذيئة، عابثة، ويجب أن تستبقى وتعاش دائماً في الظلام، هذه التي هي ثقافة أكثر من ٦٠٪ من سكان البلاد.

أصحيح أن جُل ما في رؤوسنا (فاسدٌ مشينٌ ومعيب)؟ إذا كان كذلك فإنني أتساءل: من أين جئنا به؟ لدى الآباء حفظهم الله دائماً جوابٌ واحدٌ على هذا السؤال: (من الخارج). عندما تعلق الأمر بالإرهاب كان هذا هو الجواب، وعندما صار السؤال عن الأفلام الفضاخية (المحلية) التي تقفز من هاتف جوالٍ إلى آخر ومن شرق البلاد إلى غربها، صار هذا هو الجواب، وعندما بقي السؤال عن الرسائل القصيرة إلى الشريط التلفزيوني.. بقي هذا هو الجواب. المقدسي، أفغانستان، شارون، الفضائيات، الفيديو كليب، الغزو الفكري، السياحة، أمريكا، الدول القريبة، الدول البعيدة، كوكب المريخ.. أي شيء.. أي أحد، لكن لسنا نحن، لسنا نحن أبداً. الآباء مغرمون بالنفي: نفي المسؤولية عن أنفسهم، ونفي ما لا يروقه من الواقع والضوء... إلى الظلام، كما هي حال ثقافة الشباب المنفية بكلا النفيين.

واحدة من طرق النفي كما أحسبها هي سحق وجود الشباب إلى حده الأدنى، متمثلاً في الكلام عن حاجاتهم الأولية، التعليم والوظيفة، والتركيز على الشباب المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و ٢٥ لأن هؤلاء مشغولون بتلك الحاجات الأولية. رغم أن من يتخطى الخامسة والعشرين يبقى شاباً، ومن يتخطى الثلاثين وما بعدها بسنوات يبقى شاباً، ومن يحصل على التعليم والوظيفة يبقى شاباً قلقاً وتبقى له حاجات لم تستوف منذ زمن البفاعه وأبكر، لكن لا يعترف بها ولا يذنب غيابها أحد. أو ليست القدوة الأخلاقية الجيدة حاجة أساسية من حاجات الإنسان، يتوجب على الآباء، الجيل الأكبر، أن يقدمها في ذاته وأن يساهم بحقتها في أقتنية المجتمع وعروقه؟ أو ليست الأنظمة القانونية والمؤسسات الراسخة، الحامية حقوق الناس وإنسانيتهم، حاجة أساسية من حاجات الإنسان؟ أو ليست الفرصة الكاملة لأي إنسان من أجل أن يجرب قدرته على الصعود والارتقاء الاجتماعي والعلمي والمهني والسياسي قدر طاقته وموهبته، حاجة أساسية من حاجات الإنسان؟

ورغم أن جيل الآباء غير ميالٍ إلى مساءلة منجزه الذاتي، ومُحاسبة نفسه عما آلت إليه الحال الآن، أو إعلان مسؤوليته عنها، إلا أنه - بتناقضٍ بديعٍ - لا يزال مستمسكاً... بل متشبهاً بأفكاره عن أهمية احترام الموروث، والتشبث بالتراث، والعراقة والتقاليد، غارفاً من ماء هذه القيم ما يحتاجه من شرعنة لمكانته الأبوية بصلاحياتها وثقلها في المجتمع، مهرفاً باقيه على التراب. وإلى التراب تذهب المسؤولية، والمحاسبة، والأسئلة.

في فيلم أمريكي سخيّف سمعتُ مرةً أباً يقول لابنه: (على الآباء أن يمنحوا أبناءهم شئنين: الجذور والأجنحة). وفي المدينة العصرية التي بناها آباؤنا وحددوا شكلها ونظامها وقوانينها يحوم الأبناء في فراغٍ أبلهٍ مثل أفرار حماةٍ تائهة. لا جذور ولا أجنحة، وعبء زمنهم عليهم، وحسنه لغيرهم. يقول واحدٌ: أتراني أصيب أم أخطئ اليوم؟

(الوطن - ٢٠٠٤/١٢/٢)

في المقارنة بين تولى منصب معين نتيجة لعملية اختيارية كالانتخابات وتوليها بصورة مفروضة نتيجة للتعيين.

لقد كنت أشعر في فترة الرئاسة الأولى بأني وإن أخطأت فإن زملائي سيبادرون إلى التماس العذر لي لأنهم شركاء في خطئي بالتبعية: أي إنهم لو لم يختاروني لما وقع ذلك الخطأ. وكنت لذلك أشعر بمستوى من الحماس للعمل من غير تلفت لعيون الرقباء والمترصدين. وكان زملاء يعملون بجد لإنجاح عملي لأنهم يرون أنني أنوب عنهم وأرجع إليهم. أما في الفترة الثانية فلا بد أن كثيراً من زملاء لم يكونوا يشعرون بالتعاطف معي لأنهم ربما كانوا يحسون بأني مغتصب لذلك المنصب بصورة ما، وأني لو لم أكن ذا حظوة عند مدير الجامعة لما عينت، وأني لا أعير ما يهتمون به أي عناية لأنني غني عن دعمهم ولا أدين لهم بشيء في توليه.

وتفتحت هذه التجربة باب التأمل في طبيعة تولي عمل ما نتيجة لانتخابات تعبر عن درجة ما من رضا الذين يعملون تحت إدارة المنتخب لتولي العمل وبين توليه بطريقة مفروضة لا يستأمرن فيها ولا يملكون حق تغييره أو الإدلال عليه بشيء. ومصدر الرضا التقريبي للناس بمن يأتي باختيارهم أنهم يشعرون بأنه وإن كان اختياراً سيئاً فإنه لن يدوم لفترة أطول من فترة محددة يعرفونها مسبقاً؛ فباب الأمل بالخلاص منه مشروع بل متحقق. وهو تحت رقابتهم الدائمة ويمكن أن يعدلوا من تصرفاته وأن يشعروه بأنه إنما جاء برغبتهم ومصيره مربوط برضاهم عنه. أما المعين فلا أحد يعرف متى ينزاح عن كواهلهم، وليس لأحد دالة عليه؛ وهو ما يؤدي إلى فقدهم حتى الأمل، وتظل صدورهم تنطوي على درجة من الضيق به وربما يتمادون إلى التغيص عليه.

ولا أشك أن المعين - وربما كنت كذلك في الفترة الثانية! - ليس بريئاً من شكل من أشكال الدكتاتورية التي تترعرع في قلبه. فما دام أنه ليس عرضة لمحاسبة من يرأسهم فسيكون أكثر جرأة على أن يتخذ بعض الإجراءات التي يعرف أنها لا تحظى بموافقتهم. والدرس الذي يمكن أن يستفاد من مثل هاتين التجربتين أن الانتخابات من أنجح الوسائل لتقليل حجم غضب الناس وعدم رضاهم عمن يتولى تصريف مصالحهم اليومية، وهي وسيلة لإغناء الخبرات عن طريق التجديد الدائم لمن يديرون تلك الإدارات، وهي طريقة حكيمة مثلى لغرس فضيلة التواضع في القيادات، وتنمية حس المسؤولية والمحاسبة لدى الجميع.

(الوطن - ٢٠٠٤/١٢/٢)

عقول مفكرة

فيصل الزامل

الجهاد الإنترنتي

■ أصحاب العقول الكبيرة يجاهدون أولاً على الإنترنت، يحرّض بعضهم بعضاً، والأكثر عقلاً هو من يسمع أهله بعد غياب أسبوعين بأنه أصبح شهيد العزّ في الرمادي أو الفلوجة، بعد أن قتل بعضاً من كفرة الحرس الوطني والشرطة والروافض الأوباش، فيتلقى أهله حينئذ حشداً مفتعلاً من المباركين المهنتين حضورياً وغيابياً (عبر رسائل الجوال وعبر الهاتف وعبر الإنترنت).

أصحاب العقول وحيدون

■ مشغولة هذه العقول وهي ترسم الظلمة في كل مكان، وتخرّج ذئاباً متعطشة للدم والإنترقام من أي كان.. مشغولة بصدى أنفاسها وخطاب ذاتها، لا تستورد رأياً، ولا تسمع إلا من قناة وحيدة صحيحة، هي قناة الحق الأبدى. لا يؤثر فيها إلا أخبار (مفكرة الإسلام) والتحليلات السياسية الكونية العملاقة للشيخ سفر ونظيره الشيخ العمر، ومصادر (حدثني من أثق به) وروى لي (شيخ مجاهد) و(داعية مسدّد)، إضافة إلى مواقع العقيدة الذهبية من الساحة إلى السلفيون إلى أنا المسلم إلى موقع الحسبة المتميز أصالة وروعة.. وكلها تتبع نهراً واحداً لوكالة أنباء (حق ما عداه باطل).

المؤامرات

■ مشغولة هذه العقول بما يفعل الرافضة، ومؤامراتهم التي لا تنتهي ولن تنتهي، فهم أكذب الخلق وأضلمهم، وهم العملاء والحقراء وأصحاب كل عيب يمكن لتلك العقول تصوّره.. مشغولون هم بهذا الصوفي الخرافي الملحد كالحبيب الجفري والراحل العلامة المالكي، ومشغولون بتكفير الأباضية الزنادقة، والإسماعيليين الملاحدة، مشغولون بنسج أخبار المؤامرات التي ينتجها خيال واسع إلى حدّ الجموح، فتنتظلي على أصحاب العقول الكبيرة التي يستهويها قبول أي شيء ضد العدو المزعوم.

التفتيش

■ مشغولة هذه العقول بالتفتيش والجمع.. التفتيش عن النوايا، والحكم على النوايا، والتنميط للأفراد والقضايا. والجمع بين اتهامات الماضي وتوقعات الحاضر. العيون مفتوحة للتفتيش عن الآلهة التي تعبد من دون الله، حتى لدى من قطع آلاف الأميال حاجاً، وسلاح التكفير جاهز، ومن أراد الإسلام فعليه أن يكفر بالطاغوت ويتبرأ من أبيه وجده لأنهما كانا مشركين كافرين.

■ أصحاب العقول في بلاء، لئيتهم استخدموا عقولهم.

نهاية امريكا

■ مشغولة هذه العقول بقرب نهاية أميركا، والدلائل ساقها الباحث الفذ ناصر العمر. مشغولة بأخبار الانتصارات في الفلوجة وأفغانستان، وبالكرامات الزائدة للشهداء، وبحجم القتلى في (العلوج) والذي يتضاعف حتى يصل إلى مئات الألوف، لا يمنع قول الحقيقة إلا خشية الأميركيين من الهزيمة الحتمية على يد المجاهدين الأشاوس.

لواء تبوك

■ مشغولة هذه العقول بأخبار (لواء تبوك) السعودي، الذي يصطاد الهمرات الأميركية في الرمادي وبعقوبة وسامراء والموصل. فهذا اللواء المتخصص من السعوديين هو الأشدّ وقعا على أميركا وجيشها، وهو الذي سيأتي بنهايتها العاجلة.. وما عليكم إلا الدعاء، الدعاء، الدعاء يا إخوة الإيمان لينصر الله إخواننا في الفلوجة وأفغانستان.

هنادي والبرتقالة

■ مشغولة هذه العقول بأخبار (هنادي) العراقية الرادحة في أغنية (البرتقالة) منذ أن نشرت عكاظ أن متطرفين اغتالوها، لأنها شوّهت سمعة العراقيين الأنجاب. بعضهم يقول بأن المجاهدين لا يلتفتون إلى أمثالها، وبعضهم الآخر يؤكد أن صاحبة (البرتقالة) كان يجب أن تقتل وتطهر الأرض من رجسها، فيما قال أصحاب العقول الخيرة، أن السيستاني أكل البرتقالة أو قتلها!

ذبح إسلامي

■ مشغولة هذه العقول بأمير المؤمنين الزرقاوي، وجهاده الأسطوري، وكيف أن مجاهدي بلاد الحرمين لا يتقون إلا بالقتال تحت لوائه الظاهر، لأنه حين يذبح الكفرة والمشركين فإنما يفعل ذلك بعد أن يتوجه في نحرهم إلى القبلة ويسمي بالله الرحمن الرحيم، ثم بعد الفراغ يشكر الله على أن مكنته وأتباعه من رقابهم، وأراح الأرض من خزيهم وفجورهم وإلحادهم. أصحاب العقول الكبيرة مشغولة بلقطات فيديو الذبح الكثيرة، تتلذذ على رؤيتها، وتعيد الكرة في بثها.

التاريخ الحي

■ مشغولة هذه العقول بحروب التاريخ.. من يريد أن يرى التاريخ حياً فليدخل إلى مواقعه. هناك ترى الأشاعرة والمرجئة والرافضة والحنابلة والملاحدة يتقاتلون ويتناقشون. سنقرأ كتب التاريخ حية تطبق في عصر العولمة. أصحاب العقول الكبيرة تعيش التاريخ ولم تخرج منه بعد، ولا يبدو أنها ستخرج منه قريباً.

مرافئ